2376 ر
0574

E/ECWA
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/59/Add.3
٢٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨
الاصل : بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الخامسة
٢ - ٦ تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٨
عمان، الاردن

البند ٦ (ب) من جدول الاعمال المؤقت المنقح

متابعة القرار ٤٨ (د - ٤)

المسح الاقتصادي للبلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

78-2169

المحتويات

صفحة

تمهيد ١

الفصل الأول : المؤشرات الاقتصادية الكلية ٣

ألف ـ نمو الناتج الكلي في فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ..... ٣
باء ـ تركيب الناتج حسب القطاعات ٦
جيم ـ الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ٧
دال ـ التطورات المالية العامة ١٠
هاء ـ التطورات النقدية ١٣
واو ـ الاسعار والتضخم ١٦
زاى ـ التطورات المالية العامة ١٨
حاء ـ التخطيط ١٩

الفصل الثاني : التطورات القطاعية ٢٧

ألف ـ الزراعة ٢٧
باء ـ التعدين واستثمار المقالع والطاقة ٣٦
جيم ـ الصناعة والصناعات التحويلية ٣٩
دال ـ التجارة والمدفوعات ٤١
هاء ـ النقل ٤٦
واو ـ التطورات الاجتماعية ٥٢
زاى ـ العمل والاستخدام ٥٨
حاء ـ العلم والتكنولوجيا ٦٢

الفصل الثالث : التعاون الاقليمي والتعاون بين الأقاليم ٦٦

الفصل الرابع : المشكلات والتطلعات ٧٣

رقم الجدول — صفحة

١٥- التدفقات المالية (الصافية) من بلدان اللجنة الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) نحو البلدان النامية، ١٩٧٣-١٩٧٦ ٦٧

١٦- المساعدات الممنوحة بشروط ميسرة من جانب بلدان اللجنة الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك)، ١٩٧٣-١٩٧٦ ٦٨

١٧- المساعدات الممنوحة بشروط ميسرة (صافي المدفوعات) من جانب بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) باتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، ١٩٧٥-١٩٧٦ ..... ٦٩

١٨- التوزيع الجغرافي لمدفوعات المساعدات الميسرّة الشروط الممنوحة باتفاقات ثنائية من جانب بلدان اللجنة الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك)، ١٩٧٥-١٩٧٦ ..... ٧٠

مقدمـــــة

استعاد الاقتصاد الدولي نشاطه بصورة بطيئة وغير موكدة في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، بالرغم من التنبوات التي كانت تشير الى عكس ذلك (١) وقد بقيت نسبة البطالة مرتفعة في معظم البلدان المصنعة ، كما ان قسما كبيرا من طاقة العالم الصناعية لم يستخدم استخداما كاملا • ومع ان نسب التضخم انخفضت فقد ظلت تعتبر غير مقبولة في معظم البلدان •

وكان لبطء عودة الانتعاش الاقتصادي الى البلدان المصنعة آثار سلبية جدا على البلدان النامية ، التي وجدت نفسها ، اذ صح التعبير، واقعة في شرك ارتفاع تكاليف رأس المال الانمائي والطاقة المستوردة ، بالرغم من ان هذا الاثر قد عدل مفعوله الى حد ما ارتفاع قيمة صادرات البلدان غير النفطية •

وكان التضايق من الحماية المتزايدة وتقلب الاسعار مصدر قلق خاص للبلدان النامية ، مما ادى الى اجراء مشاورات ، خلال اجتماعات موتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (نيروبي ١٩٧٦) واجتماعات حوار الشمال ـ الجنوب ، بهدف انشاء احتياطي وقائي •

وثمة نتيجة رئيسية ثانية للانكماش الاقتصادي المستمر في البلدان المتقدمة النمو ، وهو انكماش يسبب حاليا قلق البلدان المصدرة للنفط في المنطقة • وهذه النتيجة هي اختلال التوازن التجاري ليس فقط بين مصدري النفط ومستورديه بل ايضا بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين الرئيسيين (اوروبا واليابان)• وكان من نتيجة هذا الاختلال ان هبطت قيمة الدولار ، في الفترة المستعرضة ، بمقدار ٢٠ بالمائة بالنسبة الى العملات الاوروبية • وبما ان الاسعار والمدفوعات النفطية قد حسبت بدولارات الولايات المتحدة ، وبما ان قسما كبيرا جدا من الفوائض النفطية مستثمر في اوراق مالية اميركية ، فان هبوط قيمة الدولار بالنسبة الى العملات الرئيسية قد ادى الى انخفاض كبير في القوة الشرائية للموجودات المالية المعسوبة بالدولار وللعائدات النفطية المقبلة للبلدان المصدرة للنفط•

وقد أمنت منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في هذا الاطار العالمي ، حافزا رئيسيا للاقتصاد الدولي ، اذ قدمت سوقا لرأس المال والتكنولوجيا والبضائع الاستهلاكية هي أسرع الاسواق توسعا بالنسبة الى عدد السكان • كذلك حافظت بلدان المنطقة ذات الفوائض المالية على دورها كبلدان رئيسية في تقديم المساعدات ، علما بان ما فعلته في هذا المجال بالنسبة الى دخلها

---

(١) من الادلة الواضحة جدا على ذلك الاحصاءات الدالة على انخفاض الاستثمار الصناعي في الولايات المتحدة واوروبا واليابان ، وارتفاع انفاق القطاع العام في الولايات المتحدة • وهذا لا يعكس فقط جهود الحكومة لتنشيط الاقتصاد بل ايضا استمرار التحفظ من جانب القطاع الخاص •

الفصل الاول : المؤشرات الاقتصادية الكلية

الف — نمو الناتج

كان الأداء الاقتصادي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، خلال الفترة المستعرضة ، أداء معتدلا بالمقارنة مع منجزات السنوات السابقة مباشرة ، التي شهدت ارتفاعات كبيرة في سعر النفط. وتشير المعلومات المتوفرة الى ان النمو الحاصل بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ بالاسعار الجارية قد تراوح بين حد ادنى قدره ٨ بالمائة (عمان) وحد أقصى قدره ٣٣ بالمائة (ابو ظبي) ، علما بان معظم معدلات النمو تراوحت بين ١٥ و ٢٢ بالمائة (انظر الجدول رقم ١).

ونجد ، في معظم البلدان ، أن نمو الناتج المحلي الاجمالي ناجم عن النمو في جميع قطاعات الانتاج ، بالرغم من ان معدلات النمو اختلفت اختلافا كبيرا من قطاع لآخر ومن بلد لآخر. غير ان الكويت شكلت ، في هذا المجال ، استثناء بارزا اذ هبطت القيمة المضافة في قطاع النفط بنسبة ١٣٫٨ بالمائة في فترة ١٩٧٥ — ١٩٧٦ ، كما هبط الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥ بالمائة في الفترة نفسها. والواقع ان المعلومات المتوفرة تتيح استعراض نتائج النمو الحقيقي في خمسة بلدان فقط (اثنان منها من أهم البلدان المنتجة للنفط والثلاثة الأخرى (من البلدان غير المنتجة للنفط).

وبالرغم من ان النشاط الاقتصادي قد بقي قويا نسبيا في العراق والمملكة العربية السعودية، فقد لوحظ فيه بعض التباطؤ ، اذ ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حسب كلفة عوامل الانتاج قد ازداد فقط بنسبة ٧٫٤ بالمائة في العراق وبنسبة ٧٫٨ بالمائة في المملكة العربية السعودية . ونجد ، في المملكة العربية السعودية ، أن نموا ضئيلا قدره واحد بالمائة في قطاع النفط قد ادى الى انخفاض حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي ، بالاسعار الثابتة ، من ٥٣ بالمائة في سنة ١٩٧٥ الى ٥٠ بالمائة في سنة ١٩٧٦ . وقد جرى التعويض جزئيا عن هذا الهبوط الحاد بواسطة النمو الضخم الحاصل في القطاع الخاص غير النفطي (١٦٫٣ بالمائة) والقطاع العام (١١٫٩ بالمائة). أما في العراق فقد سجل قطاع انتاج السلع نموا بنسبة ٦ بالمائة ، مقابل نمو بنسبة ١٢ بالمائة في قطاع التوزيع وبنسبة ١٠ بالمائة في قطاع الخدمات. ومرة اخرى نجد ان النمو الطفيف في قطاع النفط قد خفض حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي فاصبحت ٥٣٫٤ بالمائة في سنة ١٩٧٦ بعد أن كانت ٥٧٫٤ بالمائة في سنة ١٩٧٥. (١)

---

(١) بالاستناد الى بيانات بالاسعار الجارية.

الجدول رقم ١ : نمو الناتج الكلي في فترة ١٩٧٥-١٩٧٦

(نسبة مئوية)

	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	ناتج سنة ١٩٧٦ بملايين وحدات العملة الوطنية
العراق			
الناتج المحلي الاجمالي (أ)	١٥ر٤	٧ر٤	٤٥٨٢ر٨
الناتج القومي الاجمالي (ب)	١٦ر٦	..	٤٥٥٥ر١
الأردن (الضفة الشرقية)			
الناتج المحلي الاجمالي (أ)	٢٠ر٩	٥ر٠	٣٢٥ر٨
الناتج المحلي الاجمالي (ب)	٢٨ر٦	١١ر٨	٣٩٤ر٢
الناتج القومي الاجمالي (ب)	٤٢ر٣	٢٣ر٦	٥٢٤ر٢
عمان			
الناتج المحلي الاجمالي (ب)	٨ر٢	..	٧٩٩ر٦
الناتج القومي الاجمالي (ب)	٨ر٨	..	٦٦٤ر٦
الكويت (١)			
الناتج المحلي الاجمالي (ب)	٥ر٠ —	..	٣٢٧٩ر٢
الناتج القومي الاجمالي (ب)	١٠ر٥	..	٣٥٠٣ر٢
المملكة العربية السعودية (٢)			
الناتج المحلي الاجمالي (أ)	..	٧ر٨	..
الناتج المحلي الاجمالي (ب)	١٥ر٥	..	١٥٥٠٥٤ر٠
الجمهورية العربية السورية			
الناتج المحلي الاجمالي (أ)	٢٢ر٣	٦ر٢	٢١٠٦٢ر٥
الناتج المحلي الاجمالي (ب)	٢٢ر٠	٨ر٤	٢٢٩٥٦ر٣
الجمهورية العربية اليمنية (٣)			
الناتج المحلي الاجمالي (ب)	١٥ر٨	٣ر٣	٥١٨١ر٠
الناتج القومي الاجمالي (ب)	٣٤ر٨	١٥ر٦	٧٧٥١ر٠
الامارات العربية المتحدة			
الناتج المحلي الاجمالي (أ)	٣٣ر٠	..	٢٨٨٩٧ر٤
الناتج المحلي الاجمالي (ب)	٣٢ر٧	..	٢٨٧٦٥ر٥

المصدر : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

ملاحظة : (أ) = بكلفة عوامل الانتاج

(ب) = بأسعار السوق

(١) المقارنة هي بين السنة المالية ١٩٧٤/١٩٧٥ (تبدأ في أول نيسان/ابريل ١٩٧٤ وتنتهي في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٥) والسنة المالية ١٩٧٥/١٩٧٦ (تبدأ في أول نيسان/ابريل ١٩٧٥ وتنتهي في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٦).

(٢) تنتهي كل من السنتين الماليتين في منتصف السنة تقريبا .

(٣) تنتهي كل من السنتين الماليتين في ٣٠ حزيران/يونيو.

جيم ـ الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي

ان دراسة نمط الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي (انظر الجدول رقم ٣) تدل على وجود ارتفاع مهم في حصة الاستهلاك من الناتج الكلي في البلدان المصدرة للنفط. فقد سجل توسع ضخم في الاستهلاك الخاص، خصوصا في العراق والسعودية، حيث ازداد هذا الاستهلاك بسرعة نظرا لارتفاع الاجور وازدياد دخل العمال والتوسع في الاقراض. غير ان الاستهلاك الكلي لهذه الفئة من البلدان هو، بالمقاييس الدولية، منخفض نسبيا اذ يتراوح بين ٢٧ بالمائة (ابوظبي) و ٥٦ بالمائة (العراق) من الناتج المحلي الاجمالي. ونجد، مقابل ذلك، ان الاستهلاك الكلي في الاقتصاديات غير النفطية كان أعلى بكثير، متراوحا بين ٨١ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في سوريا و ١٢٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في الاردن. وباستثناء اليمن، فان الانفاق على الاستهلاك قد هبط بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ في البلدان غير النفطية التي تتوفر المعلومات بشأنها. أما نسبة تكوين رأس المال الى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النفطية وغير النفطية فقد ارتفعت بصورة ملحوظة خلال الفترة نفسها.

ونجد، في اكثرية البلدان المستعرضة، ان نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي كانت بين ٣١ بالمائة و ٥١ بالمائة، مع حد ادنى قدره ٢٢ بالمائة (الكويت) وحد اقصى قدره ١١٥ بالمائة (الاردن)، علما بان الاردن يشكل حالة قصوى من الاعتماد على الاستيراد. كذلك فان الحصة النسبية للواردات قد انخفضت في كل من سوريا واليمنين وأبو ظبي.

وبعكس الواردات فان اهمية الصادرات اختلفت اختلافا كبيرا بين المجموعتين الرئيسيتين (البلدان النفطية والبلدان غير النفطية). فحصة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي بقيت، في سنة ١٩٧٦، بنسبة ٤٩٫٧ بالمائة في الاردن، و٧٫٧ بالمائة في اليمن، و ٧٫٥ بالمائة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (١). اما اعتماد الاقتصاديات النفطية الشديد على الصادرات النفطية فيظهر في حصة الصادرات الكبيرة من الناتج الكلي، وهي حصة تجاوزت الثلثين.

أما جهود الادخار في المنطقة فتشير الى اختلاف بارز بين الفئتين. فالادخار المحلي يتراوح بين نسب مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المنتجة للنفط ومعدلات سلبية في الاقتصاديات غير النفطية كما هو الحال في اليمنين والاردن. ويبدو أن نسبة الادخار المحلي قد هبطت في البلدان النفطية، باستثناء عمان، وانها تحسنت في كل من الاردن وسورية واليمن الديمقراطية.

---

(١) تعود هذه الاحصاءات الى سنة ١٩٧٥.

الجدول رقم ٣ : حصص الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق الجارية
سنوات مختارة . (نسبة مئوية)

البلد	السنة	عناصر الانفاق: الاستهلاك: المجموع الخاص	الاستهلاك: العام	الاستهلاك: المجموع الاجمالي	تكوين راس المال الثابت وخدمات	الصادرات من سلع وخدمات	الواردات من سلع وخدمات	نسبة الادخار المحلي الاجمالي (١)
الأردن (الضفة الشرقية)								
	١٩٧٥	٩٤ر٠	٣٩ر٥	١٣٣ر٥	٣١ر٥	٤١ر٩	١٠٨ر١ -	٣٣ر٥ -
	١٩٧٦	٩٠ر٣	٣٤ر٢	١٢٤ر٥	٣٧ر٧	٤١ر٠	٤٩ر٧ -	١١٥ر٢ -	٢٤ر٥
الامارات العربية المتحدة								
(أبو ظبي)								
	١٩٧٥	..	..	٢١ر٩	٢٤ر٤	٢٥ر٩	١٠٦ر٧ -	٥٤ر٥ -	٧٨ر١
	١٩٧٦	..	..	٢٧ر٣	٢٢ر٤	٢٠ر٩	٩٥ر٧ -	٤٥ر٤ -	٧٢ر٧
الجمهورية العربية السورية								
	١٩٧٥	٦٣ر٣	٢٢ر٠	٨٥ر٣	٢٩ر٣	..	٢٥ر٨ -	٤٠ر٤ -	١٤ر٧
	١٩٧٦	٦٠ر١	٢٠ر٥	٨٠ر٦	٣٥ر٣	..	٢٣ر٤ -	٣٩ر٣ -	١٩ر٤
العراق								
	١٩٧٤	٢١ر٥	٢٣ر٦	٤٥ر١	٢٥ر٢	١٥ر٨	٦١ر٥ -	٣١ر٨ -	٥٤ر٩
	١٩٧٥	٣٣ر٥	٢٢ر٨	٥٦ر٣	٣٠ر٣	١٨ر٩	٥٧ر٩ -	٤٤ر٥ -	٤٣ر٧
عمان								
	١٩٧٥	١٠ر٦	٤٣ر٧	٥٤ر٣	٣٠ر٢	..	٦٦ر٢ -	٥٠ر٧ - (٢)	٤٥ر٧
	١٩٧٦	..	..	٥٢ر٨	٣٠ر٩	..	١٦ر٣ -	..	٤٧ر٢
الكويت								
	١٩٧٤/٧٥	٢٤ر٠	١٢ر٣	١١ر٧	٥ر٣	١ر٥	٨٦ر٧ -	١٦ر٠ -	٧٦ر٠
	١٩٧٥/٧٦	٣٣ر٩	١٨ر١	١٥ر٨	٧ر٨	٧ر٥	٨٠ر٨ -	٢٢ر٥ -	٦٠ر١
المملكة العربية السعودية								
	١٩٧٤/٧٥	٢٢ر٢	١٠ر٣	٩ر١١	١٢ر٩	..	٨٥ر٣ -	٢٠ر٤ -	٧٧ر٨
	١٩٧٥/٧٦	٣٠ر٤	١٨ر٢	١٢ر٢	٢٣ر٢	..	٧٧ر٦ -	٣١ر٢ -	٦٩ر٦
اليمن								
	١٩٧٤/٧٥	٩٧ر٦	٨٦ر٠	١١ر٦	٢٤ر١	١٣ر١	٦ر٣ -	٢٨ر٠ -	٢ر٤
	١٩٧٥/٧٦	١٠٥ر٨	٩٢ر٧	١٣ر١	٢٢ر٦	١٤ر٩	٧ر٧	٣٦ر١	٥ر٨-
اليمن الديمقراطية								
	١٩٧٤	١٢٩ر٢	١٠٥ر٨	٢٣ر٤	٢١ر٣	..	٦ر٨ -	٥٧ر٣ -	٢٩ر٢ -
	١٩٧٥	١٢٠ر٢	٩٥ر٧	٢٤ر٥	٢٣ر٩	..	٧ر٥ -	٥١ر٦ -	٢٠ر٢ -

المصدر : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .
ملاحظة : أنظر الحواشي ١ و ٢ و ٣ في الجدول رقم ١
(١) تعرف على انها نسبة الفرق بين الناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك الى الناتج المحلي الاجمالي .
(٢) صافي الصادرات من سلع وخدمات.

الجدول رقم ٤ : تركيب ايرادات الحكومات المركزية في سنة ١٩٧٦

(نسبة مئوية)

الأردن

الضرائب المباشرة	١٣ر٤
ضريبة الدخل	١٠ر٤
الضرائب غير المباشرة	٦٥ر٠
الرسوم الجمركية	٢٩ر٤
ايرادات أخرى	٢١ر٦

أبو ظبي

عائدات النفط	٩٧ر٢
الضرائب غير المباشرة (١)	٥ر٠
ايرادات أخرى	٢ر٣

البحرين

عائدات النفط	٨١ر٧
الضرائب غير المباشرة (١)	١٨ر٠
الرسوم الجمركية	٨ر٦
ايرادات أخرى	٠ر٣

الجمهورية العربية السورية

الضرائب المباشرة	١٠ر٨
ضريبة الدخل	٩ر٣
الضرائب غير المباشرة	٢٧ر٤
الرسوم الجمركية	١٤ر١
ايرادات من المؤسسات العامة	٥٢ر٩
ايرادات أخرى	٨ر٩

العراق

عائدات النفط	٨١ر٠
الضرائب المباشرة (١)	١ر٣
ضريبة الدخل والارث	١ر١
الضرائب غير المباشرة (١)	٥ر٠
الرسوم الجمركية	٣ر٦
ايرادات من الخطة الحكومية الادارية والانمائية	١١ر٥
ايرادات أخرى	١ر٢

عمان

عائدات النفط (١)	٩٠ر٠
الضرائب المباشرة	٩ر٠
الضرائب غير المباشرة (١)	٣ر٨
الرسوم الجمركية	٩ر٠
ايرادات أخرى	٥ر٣

قطر

عائدات النفط	٩٣ر٨
ايرادات أخرى	٦ر٢

الكويت

عائدات النفط (١)	٩٧ر٢
الضرائب غير المباشرة	١ر٠
الرسوم الجمركية	٠ر٩
ايرادات أخرى	١ر٨

المملكة العربية السعودية

عائدات النفط	٩٣ر٩
ايرادات أخرى	٦ر١

اليمن

الضرائب المباشرة	٨ر٠
ضريبة الدخل والأرباح	٤ر٢
الضرائب غير المباشرة	٨٠ر٣
الرسوم الجمركية	٥٠ر٣
ايرادات من المؤسسات الحكومية	٩ر٧
ايرادات أخرى	٢ر٠

اليمن الديمقراطية

الضرائب المباشرة	٤٥ر٧
ضريبة الدخل والارباح	٢١ر٩
الضرائب غير المباشرة	٤٠ر٢
الرسوم الجمركية	٢١ر٠
ايرادات اخرى	١٤ر٢

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

(١) باستثناء عائدات النفط .

ونجد ، في الكويت وعمان وقطر ، ان نسبة النفقات العادية الى مجموع النفقات الحكومية قد ازدادت ، في حين سجلت هذه النسبة هبوطا شديدا في البحرين ، كما سجلت انخفاضا ضئيلا في العراق والسعودية وأبو ظبي •

وبالرغم من وجود ادخار حكومي كبير [1] في جميع البلدان المنتجة للنفط ، أصيبت موازنات حكومات البحرين والعراق وعمان بعجز بسبب ازدياد النفقات الانمائية • وقد جرت تغطية هذا العجز بصورة خاصة من الاحتياطي ، كما لجأ العراق وعمان الى الهبات والقروض الخارجية والاستقراض العام •

ونجد ، في الاردن وسورية واليمن ، ان ازدياد مجموع النفقات الحكومية في سنة ١٩٧٦ قد أدى الى عجز في موازنات البلدان الثلاثة • ويعكس هذا العجز ، بالنسبة الى سورية واليمن ، الزيادات الكبيرة في النفقات الانمائية (١٤٠ بالمائة في سورية و ٣٤ بالمائة في اليمن) • وفي سنة ١٩٧٦ ازدادت النفقات العادية في البلدان الثلاثة المذكورة بنسبة ٦ بالمائة في الاردن و١٦ بالمائة في سورية و ٢٨ بالمائة في اليمن ، مقابل ٣١ بالمائة في الاردن و ٦١ بالمائة في سورية و ٤٦ بالمائة في اليمن في سنة ١٩٧٥ • اما عجز الموازنة الكبير الذي سجلته البلدان غير المنتجة للنفط في سنة ١٩٧٦ فقد تمت تغطيته خاصة بالقروض الداخلية والمعونة الخارجية ، وبزيادة الدين العام •

٥ء ـ التطورات النقدية

ازداد العرض النقدي الكلي (M_2) [2] ، خلال سنة ١٩٧٦ ، بمعدلات مرتفعة في جميع بلدان غربي آسيا ، متراوحا بين ٢١ بالمائة في العراق و ١٢٥ بالمائة في اليمن (انظر الجدول رقم ٥) • واذا نظرنا الى العرض النقدي الكلي كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ، [3] نجد أنه ازداد قليلا في العراق ، حيث بلغ ٢٤ بالمائة وفي سورية حيث بلغ ٤١ بالمائة ، في حين بقي عمليا دون تغيير في الاردن (٦٦ بالمائة) ، كما ازداد ازديادا كبيرا في

---

(١) يعرف هذا الادخار على انه مجموع الايرادات الحكومية الجارية ناقص النفقات الجارية •

(٢) يعرف عرض النقد الكلي (M_2) على انه مجموع النقد المتداول والودائع تحت الطلب ، (M_1) ، زائد الودائع لأجل وودائع الادخار الخاصة •

(٣) ليست هناك ، بالنسبة الى البلدان الاخرى ، ارقام متوفرة حتى الان عن الناتج القومي الاجمالي لسنة ١٩٧٦ • اما بالنسبة الى المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية فالارقام المتوفرة لسنة ١٩٧٦ تتعلق فقط بالناتج المحلي الاجمالي •

الجدول رقم ٥ النسب المئوية لنمو العرض النقدي ،
وصافي الموجودات الأجنبية والقروض
الممنوحة للقطاعين العام والخاص بين سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦

	العرض النقدي (١) (M_2)	(M_1)	صافي الموجودات الأجنبية	القروض الممنوحة للقطاع الخاص	القروض الممنوحة للقطاع العام
الاقتصاديات النفطية					
الامارات العربية المتحدة	٩٠ر٧	٨١ر٥	٥٤ر٦	٨٣ر٢	٤١٣ر٦
البحرين	٦٤ر٩	٦٤ر٤	١٤ر٨	٦٧ر٥	-
العراق	٢١ر٢	٢٠ر٧	٦٧ر٣	١٨ر٦	- ٩ر٠
عمان	٥٢ر٥	٤٣ر٤	- ٣١ر٩	٣٥ر٥	٤٤ر١
قطر	٥٤ر٨	٥٧ر٠	٣١ر٤	٥٤ر٤	٣٨ر٥
الكويت	٣٦ر٩	٣٥ر٦	- ٣ر٢	٨٤ر٤	-
المملكة العربية السعودية	٨٧ر٨	١٠٢ر٦	٤٨ر٧	٤٧ر٨	-
الاقتصاديات غير النفطية					
الأردن	٢٩ر١	٢٠ر٦	١٠ر٤	٥٣ر٣	٢٦ر٩
الجمهورية العربية السورية	٢٤ر٠	٢٣ر٥	- ٩٩ر٢	٤٥ر١	٥٢ر٢
اليمن	١٢٤ر٨	١١٦ر٠	٩٩ر٥	١٦٣ر٦	- ١١ر٢
اليمن الديمقراطية	٤٣ر٧	٤٧ر١	- ٢٦ر٥	١٨ر٣	٧٣ر٠

المصدر : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا بالاستناد الى معلومات مستقاة من مصادر وطنية ودولية .

(١) يعرّف العرض النقدي على أنه مجموع النقد المتداول والودائع تحت الطلب (M_1) زائد الودائع لأجل وودائع الادخار الخاصة .

الجدول رقم ٦ : النسب المئوية لمعدلات النمو في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك والنفقات الحكومية بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦

	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	M_1 (١)	مجموع النفقات الحكومية	النفقات العادية
الاقتصاديات النفطية				
الامارات العربية المتحدة (٢)	...	٨١ر٥	١٠١ر٦	٦٩ر٣
البحرين	١٤ر٩	٦٤ر٤	٦٦ر٠	٣٠ر٢
العراق	١٠ر٣	٢٠ر٧	...	...
عمان (٢)	...	٤٣ر٤	١٧ر٣	٢٤ر٩
قطر (٢)	...	٥٧ر٠	٢٩ر٥	٥٧ر٩
الكويت	٦ر٣	٣٥ر٦	٨ر٤	١٠ر٨
المملكة العربية السعودية	٣١ر٦	١٠٢ر٦	١٢١ر٢	١١٦ر٩
الاقتصاديات غير النفطية				
الأردن	١٥ر٠	٢٠ر٦	٦ر٤	٦ر٠
الجمهورية العربية السورية	١٤ر٧	٢٣ر٥	٧٣ر٥	١٦ر٠
اليمن	١٦ر٥	١١٦ر٠	٤٣ر٦	٢٧ر٨
اليمن الديمقراطية	٣ر١	٤٧ر١	...	...

المصدر: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى معلومات مستقاة من مصادر وطنية ودولية .

(١) معرّفة على أنها النقد المتداول زائد الودائع تحت الطلب

(٢) قدّر الارتفاع في أسعار الاستهلاك بحوالي ٣٥ بالمائة في كل من عمان والامارات العربية المتحدة ، وبأكثر من ٢٠ بالمائة في قطر.

وقد تميزت فترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ببروز منطقة الخليج كمركز مصرفي آخر في غربي آسيا • فقد بلغ عدد المصارف التجارية ، في نهاية سنة ١٩٧٥ ، ٨٩ مصرفا في دول الخليج الخمس، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والامارات العربية المتحدة • وفي منتصف سنة ١٩٧٧ اصبح عدد هذه المصارف ١٢٥ مصرفا • وقد شهدت الامارات العربية المتحدة ، في مطلع سنة ١٩٧٧، ازمة اصابت الدرهم كما ان مصرفين من المصارف العاملة فيها قد اعلنا افلاسهما غير ان افلاس احدهما كان موقتا • اما البحرين فقد نجحت في انشاء مصارف للعمليات الخارجية بلغت قيمة موجوداتها في نهاية شهر تشرين الاول/ اوكتوبر ١٩٧٧ (٠٠ ٥ر١٣) مليون دولار ، علما بان ٧٣ بالمئة من هذا المبلغ هو بالدولارات ، و ٢٠ بالمئة بالعملات المحلية ، خاصة بالريالات السعودية والدنانير الكويتية والباقي بالعملات الاوروبية • وقد بلغ عدد مصارف العمليات الخارجية العاملة في منطقة الخليج ٣٣ مصرفا في نهاية تشرين الاول /اوكتوبر ١٩٧٧ • ومن الامور المهمة ، بالاضافة الى ما هو مذكور أعلاه ، انشاء سوقين للاوراق المالية (بورصتين) في المنطقة ، واحدة في الكويت والاخرى في الاردن ، علما بان هناك ٣٣ شركة مسجلة في سوق الكويت المالية ، منها ٣٢ شركة كويتية • أما سوق عمان المالية فقد بدأت عملها في اول كانون الثاني /يناير ١٩٧٨، مع تسعير الاسهم العائدة لثلاث وثلاثين شركة • أما الشركات الراغبة في تسجيل نفسها في سوق عمان المالية فيجب ان تكون بادارة أردنيين وان يملك أردنيون ٥١ بالمئة من اسهمها • وما تريده السلطات المالية هو ان تكون عمليات التجارة والسمسرة عمليات تقوم بها الشركات اكثر مما يقوم بها الافراد •

٤ — التخطيط (١)

ان الجهود الانمائية المبذولة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد تم تنفيذها اما بواسطة خطط متتالية لمدة خمس او ثلاث سنوات ، أو بواسطة اعتمادات الموازنات السنوية • وبالتالي يمكن النظر الى الخطط العالية على انها استمرار للجهود المبذولة على الصعيد الوطني من اجل استمرار العمل الانمائي على اسس الخطط السابقة وضمن اطارها •

وكانت كل هذه الخطط تقريبا تركز على النقاط التالية : (أ) النمو الاقتصادي والتصنيع (ب) تخفيض البطالة والاستخدام الجزئي ، بالاضافة الى تأمين فرص عمل متزايدة لمواجهة النمو السريع المتوقع في القوى العاملة ، (ج) تأمين توزيع اعدل للدخل بين مختلف فئات السكان ومختلف مناطق البلاد ، (د) تنشيط الاعتماد الذاتي في تنفيذ المهمات الانمائية ، وذلك بتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية •

---

(١) ان جميع معدلات النمو المخططة محسوبة بالقيمة الحقيقية •

وتتوقع الخطة ان يكون معدل النمو السنوي الوسطي (باسعار سنة ١٩٧٥ الثابتة) ٦ر١٦ بالمئة للناتج المحلي الاجمالي ، و ١ر١٧ بالمئة للناتج القومي الاجمالي ، بحيث ان الناتج المحلي الاجمالي سيرتفع من ٦ر٤٢٦٢ مليون دينار عراقي في سنة الاساس (١٩٧٦) الى ٥ر٧٨٨١ مليون دينار عراقي في السنة النهائية ، وان الناتج القومي الاجمالي سيرتفع من ٤١٥٥ مليون دينار الى ٥ر٧٨٠١ مليون دينار عراقي • ونتيجة لذلك يتوقع ان يرتفع الدخل الفردي من ٣٤٩ دينار الى ٥٧٥ دينار عراقي ، أي بمعدل سنوي قدره ٣ر١٣ بالمئة • ولتحقيق هذه الاهداف يفترض نمو قطاعات الانتاج السلعي (١) والتوزيع (٢) والخدمات بمعدلات نمو سنوية مقدارها ٨ر١٧ بالمئة و ٩ر١٠ بالمئة و ٤ر١٠ بالمئة على التوالي • أما الهدف من النمو القطاعي فهو تحقيق تحولات في المقومات الهيكلية ، بحيث ترتفع حصة قطاعات الانتاج السلعي من الناتج المحلي الاجمالي من ٩ر٧٢ بالمئة في سنة الاساس الى ٧٦ بالمئة في نهاية فترة الخطة ، وبحيث تنخفض حصة الخدمات من ٢ر١٦ بالمئة الى ١٣ بالمئة ومن المفترض ان تبقى حصة القطاع الزراعي ٥ بالمئة من الناتج الكلي ، وان تهبط حصة النفط من ٥ر٣٥ بالمئة في سنة الاساس الى ٦ر٥ بالمئة • كذلك يتوقع ان ترتفع حصة الصناعات التحويلية من ٦ر٧ بالمئة الى ٤ر١١ بالمئة خلال فترة الخطة •

اما في ما يتعلق بالاستخدام فالخطة تتصور حدوث نمو بنسبة ٣ر٤ بالمئة في القوة العاملة وارتفاعا في معدل المشاركة الخام (٣) من ٧ر٢٥ بالمئة الى ٠ر٢٧ بالمئة ، على ان تستوعب الزراعة قدرا اقل من القوة العاملة ، أي ٧ر٤٧ بالمئة في سنة ١٩٨٠ مقابل ٠ر٥٣ بالمئة في سنة ١٩٧٦ •

ان الخطة الانمائية الاردنية للسنوات الخمس ١٩٧٦ — ١٩٨٠ (٤) تتصور استثمارات يبلغ مجموعها ٧٦٥ مليون دينار اردني ، أي ما يساوي ٤ر٣٦ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي ،

---

(١) بما في ذلك الزراعة والصناعة والبناء والماء والكهرباء • ويتوقع ان تكون نسبة النمو ١ر٧ بالمئة في القطاع الزراعي و ٨ر١٧ بالمئة في القطاع الصناعي ، كما يتوقع ان يكون نمو الصناعات التحويلية بنسبة ٣٣ بالمئة ونمو قطاع النفط بنسبة ٥ بالمئة •

(٢) تضم قطاعات التوزيع التجارة والنقل والمؤسسات المالية •

(٣) معدل المشاركة الخام هو نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان •

(٤) تتعلق هذه الخطة فقط بالضفة الشرقية • (انظر المملكة الاردنية الهاشمية : الخطة الانمائية الخمسية في سنتها الاولى ، باللغة العربية) •

وتهدف الخطة الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي من ٧٥٨ مليون ريال عماني سنة ١٩٧٦ الى ٨٠٦ ملايين ريال عماني في سنة ١٩٨٠ ، وزيادة الناتج القومي الاجمالي من ٦٢٣ مليون ريال الى ٧٠٤ ملايين ريال عماني (أقل من ٣ بالمئة للناتج القومي الاجمالي وحوالي واحد بالمئة للناتج المحلي الاجمالي) باسعار السوق الثابتة لسنة ١٩٧٦ • وتعزى هذه المعدلات السنوية الوسطية للنمو ، المنخفضة نسبيا ، الى هبوط عام متوقع في القطاعات الرئيسية الثلاث التالية : النفط (٨ر٧ بالمئة) والبناء (٥ر٣٥ بالمئة) ، والنقل والمواصلات (٢٤ بالمئة) ، وذلك خلال فترة الخطة • ونتيجة لذلك فان حصة القطاع النفطي من الناتج المحلي الاجمالي ستهبط من ٦٧ بالمئة الى ٥٧ بالمئة • لكن هذا الانخفاض سيعدله ارتفاع في معظم القطاعات الاخرى ، بحيث ترتفع حصة الزراعة من ٤ر٢ بالمئة الى ٧ر٣ بالمئة وحصة الصناعات التحويلية من ٤ر٠ بالمئة الى ١ر٣ بالمئة في الفترة الممتدة بين سنة الأساس والسنة النهائية •

ان الخطة الانمائية الثانية للمملكة العربية السعودية ، للسنوات الخمس ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، قد بدأت في جو من الوفرة المالية • فالاعتمادات المالية المخصصة للخطة اعتمادات ضخمة تبلغ ٤٩٨٢٣٠ مليون ريال سعودي • ويقدر استثمار رأس المال الثابت بأكثر من ٣١٨٤١٦ مليون ريال سعودي ، مما يمثل حوالي ٣٢ بالمئة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الخطة ، علما بان حوالي ٨٠ بالمئة من مجموع الاستثمار الثابت سيخصص لبرامج انشائية في حقول الصناعة والتعليم والصحة والنقل والمواصلات والاسكان ومحطات تحلية المياه •

ويتوقع ان يكون النمو السنوي الوسطي للناتج المحلي الاجمالي (باسعار السوق لسنة ١٩٧٥) بنسبة ٢ر١٠ بالمئة ، وذلك نتيجة توسع يبلغ ٣ر١٣ بالمئة في القطاع غير النفطي ، و ٩ر١٢ بالمئة في القطاع الحكومي ، و ٧ر٩ بالمئة في القطاع النفطي • ويتوقع ان يرتفع الناتج المحلي الاجمالي من ١٤٨٨٠٠ مليون ريال الى ٢٤٢٣٣٧ مليون ريال سعودي بين سنة الاساس (١٩٧٥) والسنة النهائية (١٩٨٠)• وبالرغم من الفرق في النمو المتوقع للقطاعين النفطي وغير النفطي فلا ينتظر ان تتغير حصة كل منهما في الناتج المحلي الاجمالي تغيرا ذا مغزى بين سنة الاساس والسنة النهائية ، وذلك بسبب الاهمية القصوى للقطاع النفطي في بداية الخطة • ذلك أن حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي ستبقى اكثر من ٨٠ بالمئة • غير أن الحصص النسبية لبعض عناصر القطاع غير النفطي ستتغير تغيرا ذا مغزى ، كما في قطاع البناء الذي سترتفع حصته من ٦ر٢٦ بالمئة الى ٣ر٣٣ بالمئة وفي قطاع الزراعة الذي ستهبط حصته من ٦ر٨ بالمئة الى ٦ر٤ بالمئة •

ويرى المخططون السعوديون ان احتياجات اليد العاملة تشكل العقبة الكبرى في وجه تنفيذ الخطة • ومن المقدر ان تزداد هذه الاحتياجات بمعدل سنوي قدره ٩ر٨ بالمئة ، على ان يجرى تأمين ثلثي الزيادات (المقدرة بخمسمائة الف) من الخارج •

ويتوقع ان يرتفع الناتج المحلي الاجمالي بمعدل وسطي قدره ٨ر٢ بالمئة سنويا وذلك من ١٨١٥ مليون ريال يمني في سنة الاساس الى ٧٦٧١ مليون ريال يمني في السنة النهائية (باسعار ١٩٧٥/٧٦ الثابتة)• كذلك يتوقع ان يرتفع الناتج القومي الاجمالي ، خلال الفترة نفسها ، من ٧٧٥١ مليون ريال يمني الى ١٠٧٥٧ مليون ريال يمني ، اى بنسبة سنوية قدرها ٦ر٨ بالمئة • والمقدر ان تكون المعدلات السنوية للنمو القطاعي : ٥ر٥ بالمئة في الزراعة ، و١١ر٩ بالمئة في الصناعة ، و ١٤ر٤ بالمئة في البناء ، و١١ر٣ بالمئة في النقل والمواصلات • ومن المتوقع ، نتيجة لذلك ، ان تهبط حصة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي من ٤٤ر٥ بالمئة الى ٣٩ر٢ بالمئة وان ترتفع حصة الصناعة من ٥ر٨ بالمئة الى ٦ر٩ بالمئة • أما التجارة ، وحصتها ثاني اكبر حصة من الناتج المحلي الاجمالي ، فيتوقع ان تنمو بمعدل سنوى قدره ١٠ بالمئة ، وبالتالي ان ترتفع حصتها من ٢٣ر٦ بالمئة الى ٢٥ر٧ بالمئة •

كذلك يتوقع ان ينمو الادخار المحلي بمعدل سريع قدره ٢١ر٢ بالمئة ، مما يؤدى الى استبدال الادخار السلبي البالغ ٣٠٠ مليون ريال يمني في سنة الاساس بادخار ايجابي يبلغ ١٨٦ مليون ريال يمني في السنة النهائية •

أما النسبة السنوية لنمو القوة العاملة فقد قدرت بـ ٨ر٢ بالمئة ، كما قدر ارتفاع انتاجية العمل بمعدل وسطي يبلغ ٦ر٩ بالمئة سنويا •

ان الخطة الابمائية الخمسية (١٩٧٤/٧٥ـ١٩٧٨/٧٩) التي وضعتها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، تنفذ بواسطة موازنات سنوية جرى تكييفها مع الظروف المتغيرة وتوافر المخصصات المالية •

وقد حددت الخطة نفقات الاستثمار ، التي تعتمد خاصة على المنح والقروض ، بمبلغ ٧٥ر٤ مليون دينار يمني ، علما ان اكبر حصة قد خصصت للزراعة (٣٧ بالمئة) ، ويليها النقل والمواصلات (٢٥ بالمئة) والخدمات الاجتماعية (١٩ بالمئة) والصناعة (١٨ بالمئة)•

ان مخصصات الموازنة للسنتين الاوليين من الخطة تد عدلت باتجاه الزيادة ، في ضوء الظروف المتغيرة ، فاصبحت ٧٣ مليون دينار يمني ، وهذا ما يساوى تقريبا الهدف الاولي للاستثمار للخطة بكاملها • غير ان الانفاق الفعلي للاستثمار لفترة ١٩٧٤/٧٥ وللأشهر التسعة الباقية من سنة ١٩٧٥ قد بلغ ٣٩ مليون دينار يمني ، بحيث أن نسبة الانفاق الفعلي الى الانفاق المخطط قد بلغت ٦٧ر٢ بالمئة في فترة ١٩٧٤/٧٥ ، و٥٦ر٢ بالمئة في فترة نيسان /ابريل ـ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥• أما الاسباب الكامنة وراء هذه الفروقات فهي ، خاصة ، النقص في اليد العاملة والاختناقات الادارية والتأخر في الحصول على التمويل الخارجي والتجهيزات •

الفصل الثاني : التطورات القطاعيـــة

الف : الزراعـــة

الانتاج الكلي

بلغ الانتاج الزراعي للمنطقة ،في سنة ١٩٧٦ ، مستوى لا مثيل له ،مسجلا زيـــادة قدرها ١٠٫٥ بالمائة بالنسبة الى سنة ١٩٧٥ ، وهذا جيد بالمقارنة مع اتجاه معدل النمـــو المقدر بنسبة ٢٫٥ بالمائة في السنة . وقد فاقت هذه الزيادة الى حد كبير ،الزيادة السنوية في الطلب الغذائي والنمو السكاني في المنطقة ،وهي زيادة تبلغ ٤٫٥ - ٥ بالمائة .

ويبدو ان الزيادة الكبيرة للناتج في سنة ١٩٧٦ تعود خاصة الى ظروف مناخية ملائمة سادت قسما كبيرا من المنطقة . ويظهر الدور الحاسم للطقس مرة اخرى في التقديرات الاولية للناتج الزراعي الاقليمي لسنة ١٩٧٧ الذي انخفض، لاسباب مناخية اقل ملاءمة ،بمقـــدار ١ر٥ بالمائة بالنسبة الى ما كان عليه في سنة ١٩٧٦ .

وقد تحققت ،على الصعيد الوطني ،ارقام قياسية للانتاج في كل من عمان وقطـــــر والسعودية وسورية . وسجلت سورية اداء رائعا في السنة الرابعة من سنوات الخطة الخمـــس، بحيث ارتفع الانتاج بمقدار ١٣٫٣ بالمائة بالنسبة الى ما كان عليه سنة ١٩٧٥ . اما في عمان والسعودية فكان نمو الانتاج خلال السنوات الاخيرة نموا أبطأ لكنه منتظم . والواقـــــع ان الاستثمارات المالية الضخمة التي تتم حاليا في القطاعات الزراعية في بلدان الخليج تنبىء بتسريع عملية نمو الانتاج الزراعي في السنوات القادمة .

وكان الانتاج الزراعي في العراق لسنة ١٩٧٦ افضل انتاج بعد الرقم القياسي الـــذي سجله في سنة ١٩٧٢ ،بالرغم من تحقيق زيادة بمقدار ١٩ بالمائة بالنسبة الى السنة السابقة .

وكان على مخططي السياسة الزراعية ان يجدوا ،خلال السنوات القليلة الماضية ، حلولا لعدد من المشاكل الصعبة والمعقدة ،مما جعل الزراعة عاجزة عن تحقيق التطلعات البعيـــدة المدى التي جرى تصورها في مطالع السبعينات . ففي اليمن اصيب الانتاج الزراعي بنكسة فـــي سنة ١٩٧٦ ، بعد ان كان محصول سنة ١٩٧٥ ممتازا ،في حين بقي الانتاج الزراعي في الاردن على مستواه المتدني ،كما كان في سنة ١٩٧٥ . كما انخفض انتاج اليمن الديمقراطية انخفاضا بسيطا بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

وكما هو معلوم جيدا ،احدثت الحرب الاهلية في لبنان ،خلال سنتي ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، اضرارا فادحة في القطاع الزراعي . ولم تقتصر هذه الاضرار على وقوع خسائر جسيمة في الدخل بل شملت ايضا تدمير قسم كبير من المخزون الراسمالي في الزراعة .

الانتاج الغذائي وغير الغذائي

كانت المحاصيل الغذائية وغير الغذائية جيدة جدا في سنة ١٩٧٦ بالمقارنة مع محاصيل سنة ١٩٧٥ (انظر الجدول رقم٨) . ويعزى جزء من زيادة الانتاج الغذائي الى الجهود المكثفة لتنشيط هذا الانتاج . وقد انتعشت المحاصيل غير الغذائية بعد النكسة الانتاجية التي اصابتها سنة ١٩٧٥ ، ويتوقع ان تتحقق زيادة اخرى في الانتاج في سنة ١٩٧٧ . ويمكن النظر الى هذه الزيادة على انها خروج عن مستوى الركود في الانتاج الذى كان مسيطرا منذ مطلع السبعينات.

انتاج المحاصيل والمواشي

كان انتاج المحاصيل في سنة ١٩٧٦ ، كما يظهر في الجدول رقم٩ ، افضل من انتاج السنة السابقة بنسبة ١١ر٤ بالمائة ، الا انه كان اقل بكثير من محاصيل سنة ١٩٧٢ القياسية . وقد سجل العراق نسبة ممتازة لنمو المحاصيل (٢٦ بالمائة) ، وكذلك سورية (١٣ر٦ بالمائة) ، في حين سجل اليمن ولبنان هبوطا فعليا في الانتاج . والمؤسف ان مستوى الانتاج الذى حققه العراق وكذلك سورية في سنة ١٩٧٦ لم يستمر خلال سنة ١٩٧٧ ، مما ادى الى انخفاض الانتاج الاقليمي للمحاصيل بنسبة ٥ر٩ بالمائة .

وكانت الفاكهة والخضار المصدرين الرئيسيين لنمو انتاج المحاصيل في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وكذلك بعض المحاصيل الصناعية المختارة عدا الزيوت النباتية . وقد سجلت هذه الاخيرة نموا مطردا في السنوات الماضية ، وهي تبشر بمستقبل زاهر .

ان الاهتمام المتزايد الذى اولي موخرا لمشكلات المواشي والاستثمارات الضخمة المخصصة لتربية المواشي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد اثرت تاثيرا ايجابيا في نمو الانتاج ، كما ان الاستثمار في العديد من المشاريع كان استثمارا ناجحا . وقد سجل انتاج المواشي في المنطقة ، في سنة ١٩٧٦ ، زيادة قدرها ٤ر٥ بالمائة بالنسبة الى انتاج السنة السابقة . والواقع ان هناك قفزة تحققت في نمو انتاج المواشي في البحرين (٢٣ بالمائة) والكويت (١٨ بالمائة) ، كما ان العراق والاردن ولبنان وسورية قد سجلت زيادات ذات مغزى تتراوح بين ٦ بالمائة و ٩ بالمائة . اما في عمان والسعودية واليمنين فقد بقي الانتاج على مستوى سنة ١٩٧٥ .

والواقع ان السبعينات قد شهدت ، اثر فترة ركود في اواخر الستينات ، توسعا مستمرا في انتاج المواشي في المنطقة ، وذلك بمعدل وسطي يفوق ٥ بالمائة سنويا . وكان هذا التوسع اكثر بروزا في بلدان الخليج الصغيرة ، اذ بلغ انتاج سنة ١٩٧٦ ضعف متوسط الانتاج المحقق في فترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ .

المدخلات الزراعية

ان تحقيق التوسع المطلوب في الانتاج الزراعي في البلدان النامية يتوقف، الى حد كبير، على تأمين كميات ملائمة ومستمرة من المدخلات الحديثة أو موارد الانتاج، مثل الاسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية والبذور المحسنة والآلات الزراعية. ان النقص في الاسمدة والمبيدات الحشرية، الذي كان سائدا لبضع سنوات خلت (١٩٧٣-١٩٧٥)، قد خفت حدته كما يظهر في اسعار سنة ١٩٧٦، التي هي اقل بكثير من الاسعار السابقة. غير أن ارتفاع اسعار الطاقة والحاجة الى استيراد القسم الاكبر من المدخلات الزراعية الحديثة قد استمرا في طرح مشكلات مالية دقيقة على البلدان غير المصدرة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وبصورة خاصة على اليمنين.

ان الحرب الاهلية في لبنان، الذي هو بلد مهم في انتاج الاسمدة الفوسفاتية واستهلاك الاسمدة الازوتية والبوتاسية، قد شلت الانتاج الى حد كبير، وخفضت من استخدام الاسمدة الكيميائية.

وباستثناء الاسمدة البوتاسية المستوردة كلها فان لدى المنطقة فائضا مهما ومتزايدا من الاسمدة الازوتية والفوسفاتية.

وتشمل تجارة تصدير المستلزمات الزراعية في المنطقة (انظر الجدول رقم ١٠) الاسمدة الطبيعية، وصخور الفوسفات من الاردن، بالاضافة الى الاسمدة المصنوعة خاصة في الكويت ولبنان. ولم تتحقق فوائض تصديرية ذات مغزى الا في السنوات الاخيرة. أما هبوط اسعار السوق لصخور الفوسفات، الذي حدث في سنة ١٩٧٥، فقد خفض الى حد ما عائدات الاردن من التصدير، في حين استمر التقدم، خلال سنة ١٩٧٥، في تصدير الاسمدة المصنوعة.

تجارة المنتجات الزراعية

ان تجارة السلع الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هي، نسبيا، غير مهمة في اطار التجارة العامة للسلع. غير ان استثناء النفط يعطي للتجارة الزراعية مكانة بارزة، اذ تصبح عنصرا رئيسيا من عناصر البنية التجارية للمنطقة. وقد بلغت حصة الصادرات الزراعية من مجموع تجارة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، باستثناء النفط، نسبة مرتفعة قدرها ٤٦ بالمائة في مطلع السبعينات، وهي تقدر بحوالي ٣٥ بالمائة لفترة ١٩٧٥-١٩٧٦.

ان الارتفاع الشديد في قيمة الصادرات النفطية قد انعكس في حدوث انخفاض ذي مغزى في أهمية التجارة الزراعية بالنسبة الى مجموع تجارة السلع في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. فقد انخفضت حصة السلع الزراعية من مجموع البضائع المصدّرة من ٩ بالمائة في سنة ١٩٧٠ الى حوالي واحد بالمائة فقط في فترة ١٩٧٥-١٩٧٦ (٥٤٩ مليون دولار امريكي). أما حصة السلع الزراعية من تجارة الاستيراد فكانت ٢٥ بالمائة في سنة ١٩٧٠ و ١٧٫٥ بالمائة في فترة ١٩٧٥-١٩٧٦ (٣٢٥٨ مليون دولار امريكي). والواقع ان انخفاض الاهمية النسبية للمستوردات الزراعية هو نتيجة للزيادة الكبيرة في استيراد المواد المصنوعة. ومع ذلك فان للصادرات الزراعية اهمية كبيرة جدا بالنسبة للبلدان غير المصدرة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

الجدول رقم ١٠ : تجارة المستلزمات الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سنوات مختارة

(بالاف دولارات الولايات المتحدة ، بالنسبة المئوية)

	١٩٦١-٦٥ (متوسط)	١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٧٥	نسبة التغيير المئوية ١٩٦١/٦٥ - ١٩٧٥ (المعدل السنوي)	نسبة التغيير المئوية ١٩٧٥ بالنسبة الى ١٩٧٤
الصادرات						
الاسمدة الطبيعية	٥ر١٨٩	١٠ر٠٣٨	٨٥ر٧٥٥	٧٦ر٦٠٤	٢٣ر٠	- ١٠ر٧
الاسمدة المصنوعة	٢٠٦	١٥ر٦٨٠	١٧٣ر٢٥٢	٢١٣ر٤٣٠	٠٠	٢٣ر٢
المبيدات الحشرية	٤٤	٢٩٠	٣٠٨	٢٩٥	٠٠	- ٤ر٢
الالات الزراعية	١٧٧	٤٦٩	٤٦٧	١٨٨	٠٠	- ٥٩ر٧
مجموع الصادرات	٥ر٦١٦	٩ر٨١١	٢٥٩ر٧٨٢	٢٩٠ر٣١٧	٣٨ر٩	١١ر٨
المستوردات						
الاسمدة الطبيعية	٣٩٠	٢ر٢٩٦	٢٢ر١٠٥	٨ر٠٠٥	٢٨ر٥	- ٦٥ر١
الاسمدة المصنوعة	٧ر٥٣٤	١٠ر٦٤٥	٣٣ر٥٩٦	٩٢ر٩١٦	٢٦ر٠	١٧٦ر٦
المبيدات الحشرية	٤ر١٥٦	٦ر٩٥٩	١٦ر٤٥٣	٣٤ر٧٧٥	١٩ر٤	١١٣ر٦
الالات الزراعية	١٣ر٤٢٩	٢٨ر٠٤٥	٥١ر٣٩٨	٧٥ر٠٧٠	١٥ر٤	٤٦ر١
مجموع المستوردات	٢٥ر٥٠٩	٤٧ر٩٤٥	١٢٤ر٣٥٢	٢١٠ر٧٦٦	١٩ر٢	٦٩ر٥

المصدر : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى بيانات مستقاة من مصادر دولية .

الجدول رقم ١١ : ترميز تجارة السلع الزراعية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٦١-١٩٦٥ و ١٩٧٦

(نسب مئوية)

الصادرات			المستوردات		
	١٩٦١-١٩٦٥	١٩٧٦		١٩٦١-١٩٦٥	١٩٧٦
الاقتصاديات غير النفطية	٩٣ر٨	٨٦ر١	الاقتصاديات غير النفطية	٦٦ر٨	٥٦ر٦
الاردن	٣ر٧	٦ر٨	الاردن	٧ر٨	٧ر٦
الجمهورية العربية السورية	٥١ر٠	٤٣ر٣	الجمهورية العربية السورية	٩ر٢	١٠ر٥
العراق	١٢ر٠	١٠ر٥	العراق	١٥ر٧	٢٢ر٣
لبنان	١٣ر٥	٢٢ر٤	لبنان	٢٣ر٣	٩ر١
اليمن	١٣ر٦	٣ر١	اليمن	١٠ر٨	٧ر١
الاقتصاديات النفطية	٦ر٢	١٣ر٩	الاقتصاديات النفطية	٣٣ر٢	٤٣ر٤
			الكويت	١٢ر٢	١١ر٤
			المملكة العربية السعودية	١٦ر٨	٢٣ر٨
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠		١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى بيانات مستقاة من مصادر دولية .

ان المؤتمر العربي الثالث للموارد المعدنية (الذى انعقد في الرباط، المغرب، في نيسان/ابريل ١٩٧٧) ، ادراكا منه لدور الموارد المعدنية في الانماء الاقتصادى والاجتماعي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والحاجة الى وجود هيئة اقليمية لتخطيط السياسة في هذا الميدان ، قد اعتمد قرارا بانشاء منظمة عربية لتنمية الموارد المعدنية .

وفي ميدان الطاقة قدر مجموع احتياجات المنطقة من الطاقة الاولية ، في سنة ١٩٧٧ ، بما يساوى ٣٩٠ مليون طن مترى من النفط (١) ، مقابل ٣٥ مليون طن مترى في سنة ١٩٧٦ و ٣١ مليونا في سنة ١٩٧٥ . والمعلوم ان النفط يمثل حاليا اكثر من ٧٥ بالمائة من هذه الاحتياجات، والغاز الطبيعي (٢٢-٢٣) بالمائة منها ، والكهرباء الاولية المولدة بالمياه ٢ بالمائة منها . وكانت النسب المقابلة ، في سنة ١٩٦٠ ، ٨٢ بالمائة للنفط، و ١٧ بالمائة للغاز الطبيعي ، وواحد بالمائة للكهرباء الاولية ، مما يدل على زيادة ذى مغزى في استخدام الغاز الطبيعي في المنطقة ، خاصة في توليد الكهرباء وايضا في الاستهلاك النهائي .

والمقدر، من مجموع احتياجات الطاقة الاولية في سنة ١٩٧٧ ، ان اكثر من الثلث قد خصص لانتاج الطاقة وللصناعات التحويلية والتوزيعية (ما تستعمله وتخسره الصناعات المعنية بانتاج الغاز الطبيعي ومعالجته ونقله ، وبتوليد الكهرباء ونقلها ، وبتكرير النفط الخام ، الخ) ، في حين أن الباقي قد استخدم في قطاعات الاستهلاك النهائي (الصناعة ، النقل ، المساكن والتجارة ، الزراعة ، الخ) ، وذلك بشكل بترول تام الصنع (٨٥ بالمائة) ، وغاز طبيعي (٤ بالمائة) ، وكهرباء (١١ بالمائة) .

ان مجموع انتاج الطاقة الاولية للمنطقة الذى يمثل مجموع احتياجات الطاقة وصافي صادرات الطاقة ، قد بلغ، في سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، ٢٣ ضعف مجموع احتياجات الطاقة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الاثني عشر، علما بأن النفط الخام قد مثل (٩٧-٩٨) بالمائة من ذلك الانتاج . وهذا يشير الى أهمية المنطقة كمصدر رئيسي لتزويد سائر بلدان العالم بالنفط الخام .

وقد بقي صافي صادرات الطاقة من المنطقة في سنة ١٩٧٧ على مستوى يقارب مستواها في سنة ١٩٧٦ ، أى اكثر بقليل مما يعادل ٨٠٠ مليون طن من النفط، مقابل ٥٠٠ مليون طن في سنة ١٩٧٠ . وتبلغ صادرات النفط الخام ٩٢ بالمائة من المجموع ، أى ما يقارب ١٥ مليون برميل في اليوم في كلتي السنتين ، مقابل ٨٫٤ مليون برميل في سنة ١٩٧٠ . أما باقي الصادرات، ويبلغ ٨ بالمائة من المجموع فيشمل المنتجات التامة الصنع، ومخازن الوقود وابتداء من سنة ١٩٧٧ كميات قليلة من الغاز الطبيعي المسيّل المصدّر من ابو ظبي .

---

(١) ان جميع أنواع الوقود النفطي والغازى ، الاولية والمشتقة ، يجرى التعبير عنها بكمية النفط الخام التي تولد قدرا مماثلا من الحرارة ، كما أن الكهرباء المائية يعبر عنها بكمية النفط اللازمة لانتاج قدر مماثل من الكهرباء بواسطة محطات التوليد الحرارية التقليدية .

في سنة ١٩٧٧ ، انتاج تلك البلدان بأكثر من ٣٠ بالمائة فبلغ ما يزيد عن ٩ ملايين برميل في اليوم مقابل ٧ ملايين برميل في اليوم تنتجها سائر بلدان المنطقة ، وأقل من ٦٠ مليون برميل في اليوم ينتجه العالم كله . كذلك نجد ان المملكة صدرت ،في فترة ١٩٧٦-١٩٧٧ ،من ٢٦ بالمائة الى ٢٧ بالمائة من صادرات النفط الخام في العالم .

وفي مطلع سنة ١٩٧٨ كان سعر النفط الخام " الدليلي " الخام العربي الخفيف ، درجة ٣٤ بمقياس معهد البترول الاميركي ،التسليم على الباخرة في رأس تنورة) ١٣٫٦١٤ دولار للبرميل الواحد ،أي بزيادة قدرها ١٧ بالمائة على السعر المحدد في مطلع سنة ١٩٧٤ ، وهو ١١٫٦٥١ دولار للبرميل الواحد . أما اسعار المستوردات العالمية فقد ارتفعت ،خلال الفترة نفسها ،بنسبة تقارب ٦٠ بالمائة .

جيم : الصناعة والصناعات التحويلية

اذا نظرنا الى بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، من حيث مرحلتها الحالية في التطور الصناعي ومن حيث تركيب الصناعة وحجم الاسواق للبضائع المنتجة محليا ، نجد أن الصناعات التحويلية ،وان كانت صغيرة ، تبدو ثابتة الاقدام نسبيا في العراق والاردن وسورية ولبنان . كذلك نجد في البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة ،أن التعدين والكهرباء والماء هي الصناعات الاساسية ،وانها قد ثبتت اقدامها خلال فترة من الزمن هي طويلة نسبيا . أما في نطاق الصناعات التحويلية ، حيثما وجدت ، فالقطاع المهيمن هو تكرير النفط . وقد انضاف اليه مؤخرا نمو سريع في قطاع مواد البناء ، خاصة الاسمنت ،وكذلك انتاج الالمنيوم والاسمدة في بعض البلدان . وما زالت هنالك في اليمنين ، حاجة الى بذل جهود خاصة لتحقيق التصنيع بغية خلق الفرص الملائمة للعمل المجزي ، وزيادة امكانيات الدخل ، وانشاء قطاع حديث قادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة .

وعندما ننظر الى حصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي ،باستثناء استخراج النفط الخام تسهيلا لتقييم سائر النشاطات الصناعية ، نجد ان بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد حققت معدلات مرتفعة للنمو ،بالمقارنة مع بلدان نامية اخرى مثل الفلبين والهند والمكسيك .

ان المعلومات المتوفرة بصورة محدودة جدا عن ابوظبي والكويت وعمان تشير الى ان قطاع الصناعات التحويلية هو اما في مرحلة ابتدائية أو انه قطاع يهيمن عليه تكرير البترول وصناعة الاسمدة وغيرها من النشاطات غير المتعلقة بالمعادن ، كما في حالة الكويت . والجدير بالذكر ان القيمة المضافة الاجمالية في القطاعات الصناعية ازدادت ،في الكويت ،من ١٤٢٫٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٢ الى ٣٥١٫٧ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ ، الا ان حصة هذا القطاع من مجموع النشاط الصناعي للمنطقة بقيت منخفضة . اما عدد العاملين في هذا القطاع فقد ازداد ، خلال الفترة نفسها ،من ٢٢ ألف الى ٢٤٫٤ الف .

وقد سجلت الصناعات التحويلية في اليمنيين معدلات نمو مرتفعة بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٥ . فارتفعت حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي من ١ر٥ بالمائة الى ٧ر٤ بالمائة في اليمن الديمقراطية ، ومن ٣ر٤ بالمائة الى ٨ر٥ بالمائة في اليمن . وازدادت حصة العاملين في الصناعات التحويلية من مجموع الاستخدام في اليمن ، خلال الفترة نفسها ، من ١ر٩ بالمائة الى ٥ر٢١ بالمائة .

وما زال تكرير النفط يسيطر ، الى حد كبير ، على الصناعات التحويلية في اليمن الديمقراطية . وفي اليمن قدمت صناعة الاغذية أكبر اسهام في القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية (٣٥ بالمائة في سنة ١٩٧٥) . اما اسهام الفروع الاخرى فالمتوقع ان يزداد باكتساب الجهود الانمائية مزيدا من الزخم .

واذا استثنينا تكرير النفط نجد ان الصناعات التقليدية ، خاصة الاغذية والنسيج ، ما زالت تهيمن على البنية الصناعية في بلدان المنطقة . غير أن عدة بلدان قد اهتمت ، في السنوات الاخيرة ، اهتماما متزايدا بانشاء صناعات ثقيلة ، خاصة في ميدان المنتجات البتروكيميائية والمعدنية .

ان القيمة المضافة الاجمالية في الصناعات التحويلية قد ازدادت في السعودية بمعدل سنوي وسطي بلغ حوالي ٣٢ بالمائة في الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ . واذا استثنينا قطاع التعدين ، نجد أن حصة الصناعات التحويلية قد ارتفعت من ٢٠ بالمائة الى ٢٢ بالمائة خلال الفترة نفسها . اما داخل قطاع الصناعات التحويلية فالنشاط المهيمن هو تكرير النفط ، الذي بلغ ، في سنة ١٩٧٥ ، حوالي ٦٤ بالمائة من مجموع نشاطات القطاع .

والجدير بالذكر ان القسم الاكبر من ناتج الصناعات التحويلية في اليمن تنتجه مؤسسات صغيرة ، وان ٧٧ بالمائة من هذه المؤسسات تعمل في صناعتي الاغذية والنسيج ، وانها كانت تستخدم ، في فترة ١٩٧٤-١٩٧٥ ، ٧٠ بالمائة من مجموع القوى العاملة في الصناعات التحويلية ، أي ٧٣ ألف شخص من أصل ١٠٧ الآف .

دال : التجارة والمدفوعات

اذا قارنا مجموع ما صدرته واستوردته منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (انظر الجدول رقم ١٢) بقيمة التجارة العالمية التي ازدادت بحوالي ٣ر١٥ بالمائة في سنة ١٩٧٦ ، نجد ان صادرات المنطقة قد ازدادت بنسبة ٢٢ بالمائة والمستوردات بنسبة ٣٢ بالمائة . وهذا يمثل ، بالنسبة الى الصادرات ، تصحيحا للهبوط الذي حدث في السنة السابقة بنسبة ٦ر١٢ بالمائة ، كما يمثل من ناحية المستوردات تباطؤا بالنسبة الى التوسع الذي حدث في سنة ١٩٧٥ والذي بلغ ٥٧ بالمائة .

وهناك نمو سريع للصادرات سجلته الاردن (٦ر٣٦ بالمائة) وتتلوها السعودية (٢ر٣٠ بالمائة) ، والامارات العربية المتحدة (٢ر٢٤ بالمائة) ، وقطر (٤ر٢٣ بالمائة) . وقد سجلت الصادرات بنسبة ٢٧ بالمائة في اليمن ، في حين حققت العراق والكويت وعمان توسعا معتدلا . كذلك تشير المعلومات غير الكاملة عن سنة ١٩٧٧ الى اداء جيد في ميدان التصدير في كل من البحرين والعراق والاردن ، كما تشير الى تباطؤ بالنسبة الى نمط سنة ١٩٧٦ في باقي البلدان التي تتوفر معلومات عنها ، وخاصة في قطر .

الجدول رقم ١٣ : النسبة المئوية لحصة التجارة بين بلدان المنطقة من مجموع التجارة ، في سنتي ١٩٧٥ - ١٩٧٦

البلد	المستوردات		الصادرات	
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٦
الأردن	١٦ر٩	٧ر٠	٣٢ر٤	٣١ر٠
الامارات العربية المتحدة	٥ر٩	٦ر٢	٢ر٣	٢ر٧
البحرين	٥٤ر٢	٤٤ر٣	١٤ر١	٢٢ر٩
الجمهورية العربية السورية	٨ر١	٦ر٨	٧ر٦	٥ر٤
العراق	٢ر٢	٢ر٦	١ر٥	١ر٠
عمان	٢١ر٠	٢٢ر٠	٠ر٢	٠ر٠٣
قطر	٩ر٦	١٤ر٥	١ر٠	٠ر٨
الكويت	٣ر٧	٢ر٣	٤ر٣	٦ر٠
المملكة العربية السعودية	١٠ر٣	٧ر٥	٢ر٥	٢ر٥
اليمن	٩ر٢	١٥ر٧	٢٣ر٩	٤٣ر٦
اليمن الديمقراطية	٢٦ر١	٢٣ر٢	٥ر٦	٤ر١
مجموع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١)	١٠ر٦	٩ر٠	٤ر٢	٣ر٦

المصدر : لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى بيانات مستقاة من مصادر دولية

(١) بما فيها لبنان

ان البيانات المتعلقة بميزان المدفوعات لسنة ١٩٧٦ تشير الى وجود تغير ضئيل في تصنيف البلدان ذات الفائض والبلدان ذات العجز، علما بأن معظم اقتصاديات النفط (باستثناء البحرين) ما زالت تتمتع بفوائض ضخمة. غير ان الكويت وقطر قد سجلتا هبوطا خفيفا في فوائضهما التجارية، في حين تمكن العراق من زيادة فوائضه من ٣٠٣٦ مليون دولار الى ٣٧٢٥ مليون دولار، وذلك باتباع سياسة استيراد متحفظة فيما يتعلق بالحاجات غير الانمائية.

لقد سجل العجز في الميزان التجاري للبحرين تدهورا كبيرا اذ ارتفع من ٢٤ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ الى ٣١٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٦. وفي سورية، ازداد هذا العجز بمقدار ثلاثة اضعاف تقريبا، أي من ٤٩٥ مليون دولار الى ١٣٨٠ مليون دولار، كما انه تضاعف في اليمن فاصبح حوالي ٥٠٠ مليون دولار. غير أن الاردن سجل انخفاضا كبيرا في عجز ميزانه التجاري لسنة ١٩٧٦.

وما زالت التحويلات، ومعظمها من الدول الاعضاء المنتجة للنفط، تستخدم كوسيلة مهمة من وسائل تغطية العجز في الميزان التجاري في تلك البلدان. الا ان صافي التحويلات، بالقيمة المطلقة في الاردن وسورية كان في سنة ١٩٧٦ أقل منه في سنة ١٩٧٥، في حين أنه تضاعف تقريبا في اليمن، حيث كان اكثر من كاف لسد العجز التجاري.

وكما كان متوقعا، بسبب التراكم السريع لفوائض الدولارات البترولية والتوسع التدريجي في حيازة الاوراق المالية، فان مستويات دخل الاستثمارات كانت ترتفع بالرغم من الاثر السلبي للانكماش الاقتصادي الحاصل في البلدان الصناعية الغربية، حيث توجد معظم هذه الاستثمارات. غير ان الاستثمارات الحكومية في حيازة الاوراق المالية كانت متحفظة، مع اعتماد شديد على حيازة السندات الحكومية القصيرة الاجل (١).

وقد ارتفع الاحتياطي المالي الدولي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (باستثناء عمان) من ٣٢٣ مليار دولار في سنة ١٩٧٥ الى ٣٩٤ مليار دولار في سنة ١٩٧٦، واستمر الاتجاه نحو الازدياد خلال سنة ١٩٧٧. كذلك فان الاحتياطي المالي الدولي للبلدان غير المنتجة للنفط قد استمر في الارتفاع بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦، باستثناء سورية حيث أدى انخفاض المساعدات في سنة ١٩٧٦ بالنسبة الى سنة ١٩٧٥ الى ضرورة تمويل الالتزامات الانمائية لسنة ١٩٧٦ من الاموال الاحتياطية. اما احتياطي البلدان المنتجة للنفط فقد ازداد بسرعة بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٧، باستثناء الامارات العربية المتحدة التي هبط احتياطيها، بين نهاية سنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧، من ١٩٢٨٦ مليون دولار الى ٨٢٤٤ مليون دولار. وفي العراق أدت السياسة الحذرة تجاه الاستيراد في سنة ١٩٧٦ (نظرا للقلق بشأن المستوى الممكن لصادرات النفط)، فضلا عن تحسن أداء التصدير في سنة ١٩٧٧، الى ارتفاع كبير في الاحتياطي، وذلك من ٢٧٢٧ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ الى ٤٦٠١ مليون دولار في سنة ١٩٧٦، ثم الى ٦٥٧٥ مليون دولار في نهاية شهر ايلول/سبتمبر ١٩٧٧.

---

(١) انظر الحاشية في الصفحة ٦.

وبرنامج تطوير المرافئ في اتحاد الامارات العربية المتحدة برنامج طموح جدا . فهناك خطة يجرى وضعها الآن في دبي لانشاء ١٨ مرسى جديد في ميناء الرشيد كلفتها ٣٤٠ مليون دولار ، بالاضافة الى مراسي المياه العميقة التسعة عشر الموجودة حاليا مما يؤدى الى زيادة طاقة الاستيعاب الحالية من ٥ ملايين طن الى ١٣ مليون طن في السنة . وكانت ميناء الرشيد ، في الماضي ، مركز توزيع مهم للبلدان المجاورة . واعمال التوسيع القائمة حاليا تشير الى أهميته المتزايدة كمركز لنقل بضائع الحاويات من سفن الى اخرى .

ويشمل التوسيع الحالي لميناء زايد في ابو ظبي ١٨ مرسى ، سيضاف اليها ١٠ مراسي منها اثنان لسفن الحاويات . كذلك سيجرى انشاء مرفأ تجارى وصناعي في الرويس بالقرب من جبل ضحنا ، وهو مرفأ سيشمل عشرين مرسى عميقة المياه ، وسيخصص لخدمة مجمع صناعي وبتروكيميائي تبلغ كلفته ٢٠٤٠ مليون دولار .

ان مشروع توسيع المرفأ في ميناء صقر في رأس الخيمة ، الذى تبلغ تكاليفه ٣٨٠ مليون دولار ، هو الآن قيد التنفيذ ويتوقع الانتهاء من انشائه في نهاية سنة ١٩٧٨ . ويشمل هذا التوسيع مرسيين لسفن الحاويات ، وثلاث مراسي لسفن الشحن العامة ، ومرسيين للسفن الصالحة لاستعمال العربات المكوكية ومرسى واحد للقيام بالعمليات اللازمة لتصدير احجار البناء والبحص ، وهو تصدير تتزايد اهميته في رأس الخيمة . وتقوم ام القيوين أيضا بتعزيز طاقة مرفئها . أما المشروع الذى وضعته امارة الفجيرة لانشاء مرفأ عميق المياه مجهز بمرسيين فهو قيد التنفيذ ، وهو يقع على مسافة ٢٠ ميلا فقط جنوبي مرفأ الشارقة الجديد في خور فقان ، حيث بدأ العمل بانشاء ٤٠٠ متر من الارصفة مع عمق للرسو يبلغ ١٢٫٢ مترا ، مما يسمح باستقبال اكبر سفن الحاويات العاملة حاليا ، أو باستقبال سفينتين متوسطتين من سفن الحاويات وسفن للنقل الفرعي . وسيجرى تحسين امكانيات مناولة البضائع في خور فقان في منتصف ١٩٧٨ . وبما أن مرفأ خور فقان هو اهم مرفأ في الخليج لنقل البضائع من سفن الى اخرى فهو سيقرب ، الى حد كبير ، الامارات العربية المتحدة والاسواق الموجودة في الداخل من خطوط الملاحة في المحيط الهندى .

ويشمل البرنامج الذى وضعته قطر لتوسيع ميناء الدوحة انشاء اربعة مراسي ، بالاضافة الى توسيع وتعميق قناة الملاحة . أما المرفأ الصناعي في ميناء ام سعيد ، الواقع على مسافة ٤٠ ميلا جنوبي الدوحة ، فهو قيد الانشاء . وهو يرمي في الدرجة الاولى الى تلبية الحاجات الصناعية .

وتقوم البحرين بتوسيع طاقة ميناء سلمان . وقد انتهت مؤخرا اعمال اطالة الفرضة وبدأ تشغيلها . وهناك مرسيان اضافيان قيد الانشاء ويتوقع الانتهاء منهما خلال سنة ١٩٧٨ .

وقد وسعت الكويت طاقة ميناء الشويخ ، الذى يشمل الآن ١٨ مرسى لسفن الشحن ، ومرسى واحد لسفن الركاب ، ومرسيين بأوتاد . كذلك يجرى الآن في ميناء شعيبة انشاء مراسي لسفن الشحن العامة .

لقد كانت مشاريع المرافىء توضع على اساس نوع السفن التي كانت تخدم تجارة منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . غير ان هذه السفن تغيرت تغيرا كبيرا في الماضي القريب ، خاصة بسبب استخدام سفن الحاويات والسفن الصالحة لاستخدام المركبات المكوكية . وكانت الخطط ، في معظم الحالات ، تفرض القيام بعمليات التحميل والتفريغ بالرافعات ، مما جعل المرافق المنشأة على هذا الاساس غير متلائمة مع حركة الشحن بالحاويات ، وهي حركة تتسع بسرعة وتشمل ، في الوقت الحاضر ، من ٥٠ بالمئة الى ٦٠ بالمئة من حركة الشحن .

ان اعادة تقدير النفقات الرأسمالية الرئيسية المتعلقة بمشاريع المرافىء قد بدأت في القرار الذى اتخذته مؤخرا أبو ظبي بتعليق تنفيذ مشروع المرفأ الخارجي المخطط له ٣٤ مرسى والمقدرة نفقاته بـ ٧٤ مليون دولار . غير ان هذا التخفيض في الاستثمار المتعلق بالمرافىء التجارية لا يؤثر على تجهيزات المرافىء اللازمة للصناعات البتروكيميائية المتزايدة ، لان ابو ظبي ماضية في تنفيذ مشروع مرفأ الرويس الذى سيضم عشرين مرسى ، والذى سيرتبط مباشرة بالمجمع الصناعي والبتروكيميائي في أبو ظبي .

ان تطوير السكك الحديدية في المنطقة قد أحرز ، خلال السنوات القليلة الماضية ، تقدما سريعا ، خاصة في العراق وسورية ، وذلك لتأمين الحاجات الوطنية ومواجهة حركة الشحن المتعاظمة بينهما وبين البلدان المجاورة .

وأقدمت سورية على الاسراع في تطوير وتحديث شبكة الخطوط الحديدية فيها ، كما كفت في سنة ١٩٧٧ عن استعمال القاطرات البخارية ، مستبدلة اياها بقاطرات ذات محركات ديزل . وقد شملت المنجزات الرئيسية تحديث وانشاء الخط الحديدي الجديد الممتد من الشرق الى الغرب ، اى من اللاذقية الى دير الزور مرورا بحلب والرقة على طول وادى الفرات ، ثم في الشمال الى القامشلي مرورا بالحسكة . وقد تم انشاء الوصلة بين الحسكة والقامشلي ، وبدأت هذه الوصلة بنقل البضائع والمسافرين في القسم الاخير من سنة ١٩٧٧ .

وفي سنة ١٩٧٦ بدأ خط اللاذقية ـ حلب ـ دير الزور يشتغل على نطاق شامل . ذلك ان خط الشرق ـ الغرب ، بالاضافة الى انه يؤمن خدمات نقل واسعة النطاق ومن الدرجة الاولى لمنتجات سهول الجزيرة الشمالية ، سيؤمن ايضا اتصالا مباشرا ، ولعلّه الاقصر ، بين حلب وبغداد ، دون الحاجة الى المرور بشبكة الخطوط الحديدية التركية .

كذلك اجريت دراسة جدوى حول انشاء الخط الممتد من دير الزور الى البوكمال ، الواقعة على الحدود السورية ـ العراقية . وقد تم الوصول الى اتفاق مع العراق بصدد تمديد الخط حتى بغداد ، مرورا بالحسيبة وعانة ، وحديثة ، وحمادى .

وتقوم سورية بتطوير شبكة طرقاتها ، خاصة التي تصل البلاد بجيرانها . وتجرى الآن الاعمال اللازمة لانشاء وتحسين الطريق التي تصل دمشق بالحدود اللبنانية ، والتي يبلغ طولها ٣٧ كيلومترا . كما يجرى تحسين الطريق التي تصل دمشق بالحدود التركية (٣٨٦ كيلومترا) لجعلها متناسبة مع المقاييس الدولية . وقد تم حتى الآن انشاء حوالي ١٨٠ كيلومترا من القسم الممتد من دمشق الى حمص وحماه وحلب ، علما بانه سيبدأ تشغيل المشروع بكامله في سنة ١٩٨٠ . كذلك تم ، في سنة ١٩٧٦ ، وضع دراسات الجدوى والتصاميم لطريق دمشق - درعا ، (١٠٤ كيلومترات) التي تصل سورية بالاردن ، وقد بدأ انشاؤها في أواخر سنة ١٩٧٧ . وما زالت الاعمال مستمرة في انشاء الطريق التي تربط حمص بمرفأ طرطوس .

وتقوم السعودية بتمويل الطريق المرتفعة التي تصلها بالبحرين ، والتي يبلغ مجموع تكاليفها ٨٢٥ مليون دولار . وقد انتهت ، في اذار/مارس ١٩٧٧ ، دراسات الجدوى والتصاميم المتعلقة بهذه الطريق ، ودعي المتعهدون الدوليون الى تقديم العروض .

ويجرى في الامارات العربية المتحدة انشاء القطعة الباقية من الطريق التي تصل الامارات بقطر ، والتي يتوقع انتهاؤها في شهر نيسان/ابريل سنة ١٩٧٨ . عندئذ تصبح دولة الامارات متصلة باوروبا عن طريق البر .

وقد وضعت اليمن خططا لتمويل انشاء وتحسين شبكة الطرقات الموجودة فيها ، والتي يبلغ طولها في الوقت الحاضر حوالي ٢٠٧٩ كيلومترا ، منها ٥٩٦ كيلومترا من الطرق المعبدة بالاسفلت ، و ٤٩١ كيلومترا من الطرق المفروشة بالحصى ، و ٩٩٢ كيلومترا من الطرق غير المعبدة . كذلك أنهت الحكومة اليمنية دراسة الجدوى المتعلقة بـ ٧٣٤ كيلومترا من الطرق ، بما في ذلك دراسة هندسية لـ ٢٦٠ كيلومترا منها . اما الطرق التي هي الآن قيد الانشاء فتشمل طريق تعز - التربة ، وطريق تعز - المفرق ، وطريق صنعاء - مأرب ، وطريق عمران - حجة ، وطريق صنعاء - صعدة . وتبلغ اطوالها بالكيلومترات : ٧٠ و٦٣ و١٧٢ و٧٧ و ٢٤٢ على التوالي .

اما في اليمن الديمقراطية فقد تم ، بمساعدة الصين ، انشاء طريق دولية طولها ٤٦٠ كيلومترا . وقد فتحت للسير في تشرين الاول/اوكتوبر في سنة ١٩٧٧ ، وهي تصل مدينة المكلا الساحلية بمدينة أمين في جنوبي غربي البلاد ، مارة بثلاث محافظات عن طريق المحفض .

وتشمل المشكلات الرئيسية التي تواجهها جميع بلدان المنطقة تقريبا الحاجة الى الملاءمة بين نمو التعليم وفرص العمل ، والحاجة الى تخفيض سوء تخصيص الموارد التعليمية ، ومعالجة مشكلة الامية التي ما زالت واسعة الانتشار في المنطقة ، خاصة بين فئات الاعمار المتقدمة . (١)

وقد أدى النقص في التعليم وفي مرافقه الى وجود عدد كبير من الخريجين غير القادرين على ايجاد عمل يتلاءم مع المستوى الذى يعتقدون أنهم قد علموا ودربوا من أجله . وتبدو هذه الظاهرة بوضوح خاص على مستوى التعليم العالي ، اذ بلغت معدلات نموه في عدد من البلدان (العراق والاردن والكويت ولبنان وسورية) حدا يفوق الطاقة على استيعاب الاعداد الهائلة من الخريجين الجامعيين بصورة منتجة . ومن أهم نتائج ذلك هجرة هؤلاء الخريجين على نطاق واسع .

وتبقى المشكلة الاساسية في ايجاد توازن مناسب بين النوعية والكمية في ميدان التعليم . فالعقبات المالية وعدم توافر المعلمين قد أدت ، في بلدان عديدة ، الى وجود عدد كبير جدا من الاطفال والشبان الذين لم يتلقوا تعليما مناسبا . كذلك فان عدم وجود توازن مرض بين الكفاءات التعليمية وانخفاض مستوى التلامذة الذين يتركون المدارس هما دلالة على ان المعلمين في المنطقة لا يتلقون تدريبا كافيا ولا يتحلون بالكفاءات اللازمة ، بالاضافة الى ان برنامج التعليم هو ، في بلدان عديدة ، غير متسق مع الحاجات المحلية . وهذه ، في الواقع ، نتيجة لا مفر منها للتوسع السريع في التعليم الذى جرى في معظم بلدان المنطقة منذ سنة ١٩٧٣ .

وتشهد بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اتجاها مستمرا نحو تحسين الحالة الصحية ، من حيث تحقيق هبوط في معدل وفيات الاطفال وارتفاع في مدى الحياة المتوقعة . غير ان هناك فروقا واسعة ما زالت موجودة في هذا المضمار .

وبالرغم من انه تم الوصول الى مكافحة اكثر فعالية للامراض السارية فان مكافحة اهم الامراض المعدية مثل الملاريا والجدرى والسل والكوليرا تظل تحظى بأولوية عالية في معظم البلدان . وقد تمت ، في سنة ١٩٧٧ ، مكافحة وباء الكوليرا بنجاح بعد ظهوره في الاردن ولبنان وسورية .

وتقوم معظم بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتخطيط منهجي للبرامج الصحية . ونجد ، في بعض الحالات كالعراق وسورية ، ان هناك خططا صحية رسمية تشمل الناحيتين العلاجية والوقائية . وبالرغم من ان هيئات التخطيط الصحي الوطني ما زالت تفضل الطب العلاجي ، فان تقدما ملموسا قد تحقق في ميدان الطب الوقائي في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

---

(١) يبلغ المعدل العام للأمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حوالي ٧٠ بالمئة .

وهناك ،في المنطقة ،اختلافات كبيرة فيما يتعلق بوضع موظفي الانعاش الاجتماعي ، لكن هذا الوضع يبقى ،على وجه العموم ، مشوبا بالنقص . كذلك يظهر الاهتمام المتزايد بقطاع الانعاش الاجتماعي في انشاء مؤسسات للتدريب في العديد من البلدان (العراق والاردن ولبنان) .

لقد حاولت بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تحسين شروط الحياة الريفية ، مركزة على بعض التدابير الهادفة الى الانماء الريفي ،كانشاء التعاونيات الزراعية ،وتقديم خدمات الارشاد الزراعي ،والمواصلات الريفية ،والاقدام على تخطيط التوطين الريفي . وقد جرى ايضا تنفيذ مشاريع الاصلاح الزراعي في اليمن الديمقراطية والعراق وسورية . كما ان بلدانا عديدة (اليمن الديمقراطية والعراق والاردن وسورية) قد وضعت خططا للانماء الريفي المتكامل . وفي اليمن تقوم جمعيات الانماء المحلية بالمساهمة فعليا في انماء المناطق الريفية . كذلك اتخذت عدة بلدان من بلدان المنطقة ،خاصة العراق ،مبادرات لتطوير التعليم في المناطق الريفية .

ونجد فيما يتعلق بالشباب ،ان في معظم بلدان المنطقة حاليا وزارة تعنى ، جزئيا على الاقل ،بشؤون الشباب . وبالرغم من ان ازدياد عدد المنتسبين الى المدارس يحل جزئيا مشاكل الشباب فان مشاكل غير المنتسبين منهم الى المدارس او العاطلين عن العمل لا تلقى اهتماما كافيا .

وكان دور الشباب في الانماء الوطني في بلدان المنطقة دورا محدودا جدا حتى الآن ،بالرغم من ان عمر ثلثي مجموع السكان هو اقل من ٢٥ سنة ،وان ربع السكان تتراوح أعمارهم بين (١٣ -٢٥) سنة . ولم تبذل سوى جهود ضئيلة لتعبئة طاقات الشباب في المنطقة ،علما بان البرامج المخصصة لهم قد تركزت على الرياضة بصورة خاصة .

وهناك تقدم في ميدان ادماج المرأة في عملية التنمية . وقد قامت بعض البلدان ، مثل البحرين والاردن والكويت وسورية ،بانجازات بارزة في ميدان تعليم المرأة . فزيادة عدد المنتسبات من الفتيات والنساء على كل مستويات التعليم ،وتحسن نسب التلميذات الى التلاميذ هما من الأمور المشجعة في هذا المجال . غير ان مشكلة الامية في صفوف النساء تبقى مشكلة كبرى .

ان فرص العمل المتوفرة للنساء في بلدان المنطقة هي ايضا في ازدياد ،مما يتيح لعدد اكبر من النساء العثور على عمل بأجر . (١) غير ان معدل اشتراك النساء في العمل

---

(١) مثال ذلك ان نسبة البحرانيات في القوى العاملة قد ارتفعت من ٥ بالمئة الى ١٠ بالمئة خلال السنوات الخمس الأخيرة .

وهناك ايضا حاجة الى المزيد من المعرفة بشأن تكييف واستحداث ونشر التكنولوجيات المناسبة لانشاء مستوطنات بشرية مرضية . وقد أدرك عدد قليل من البلدان (العراق والاردن والسعودية وسورية) أهمية التخطيط الاقليمي فانشأت ،بالتالي ،هيئات للتخطيط الاقليمي تابعة للتنظيمات الادارية السائدة لكل منها . وبالرغم من ان العوامل التي تسهم في التحضر السريع تختلف من بلد الى آخر ،فان المشكلات الناجمة عن ذلك هي مشكلات متشابهة . وكثيرا ما نجد أن هذه المشاكل تؤدى الى تدهور بطيء في حالة المستوطنات البشرية الحضرية . وهناك ،بصورة عامة ، نقص في معظم بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فيما يتعلق بوجود سياسة حضرية وطنية واضحة لمعالجة مشكلات نمو المدن . اما تخطيط المستوطنات البشرية في الارياف فقد قامت به ونفذته بلدان قليلة في المنطقة . فتأمين الخدمات وتدابير الاصلاح الزراعي وتوزيع المساكن أمور يجب ان تؤخذ كلها في الاعتبار وان تدمج في خطط التوطين الريفي . وقد وضعت بعض بلدان المنطقة خططا واسعة النطاق لتوطين السكان الرحل وذلك بتأمين المساكن لهم في كثير من الأحيان .

وقد ارتفعت نسبة النساء في القوى العاملة السورية من ١٠٫٧ بالمائة في سنة ١٩٧٠ الى ٢١ بالمائة في سنة ١٩٧٥. وتدل البيانات السورية المتعلقة بسنة ١٩٧٠ على أن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة السورية يرتفع بنسبة ارتفاع مستوى تعليمها وتدريبها التقني ، اذ بلغ ٢٫٤ بالمائة للنساء الحائزات على شهادات التعليم المهني والتقني ، و ٨٤٫٦ بالمائة للحائزات على شهادات جامعية ، و ٩٠ بالمائة للحائزات على شهادة الدكتوراه.(١)

وتؤكد هذه الادلة الافتراض القائل بأن انتشار التعليم بين الاناث يزيد من اقبال المرأة على طلب العمل ، مما يشكل ضغطا لخلق فرص عمل جديدة في المستقبل . والمعتقد ، بالرغم من عدم وجود معلومات مستنبطة عن سائر بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، أن ثمة تطورا مماثلا يجري فيها ، خاصة في بلدان كالعراق ولبنان .

وهذا يعني ، في حال تأكد هذا الاتجاه ، ان ثمة تغيرا كبيرا سيحصل بالنسبة الى الماضي فيما يتعلق بتوسع العرض في اليد العاملة ، خاصة في البلدان الاكثر نموا من بلدان المنطقة . ومن المحتمل أن يصاحب هذا نوع من اعادة التوزيع للعمل بحسب الجنس والمهنة ، بالاضافة الى ارتفاع كبير في معدل المشاركة العام في النشاط الاقتصادي . وهذا يعني أيضا أن الطلب على اليد العاملة في المستقبل يجب أن يزاد زيادة كبيرة ، اى بأكثر من المعدلات التاريخية بكثير ، وذلك لاستيعاب العرض المتزايد للعمل من جانب الاناث . والجدير بالذكر ، بهذا الصدد ، أن الخطة الخمسية الحالية للجمهورية العربية السورية تتصور زيادة كبيرة في عدد فرص العمل (٤٧٢٠٠٠) خلال فترة الخطة ، أى بمعدل نمو سنوى يبلغ حوالي ٤٫٩ بالمائة . والمعتقد ، بالنظر الى الاتجاه المذكور آنفا في ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية لدى النساء ، ان هذا المعدل السنوى المرتفع في خلق فرص العمل في الجمهورية العربية السورية يجب أن يبقى مهيمنا خلال العقدين القادمين حتى يظل الطلب على العمل ، في سنة ٢٠٠٠ ، سائرا جنبا الى جنب مع عرض العمل .(٢) والواقع ان في هذا المثل اشارة الى اتساع نطاق مشكلة الاستخدام ، وبصورة خاصة الحاجة الى خلق فرص العمل خلال العقدين القادمين .

وثمة مجموعة أخرى من التطورات تتعلق بالتعديلات التي يجرى ادخالها على السياسة التربوية في بلدان غربي آسيا . ومع أن السياسة المعلنة في كل تلك البلدان كانت تشدد في الماضي ، دون الوصول الى نتائج كبيرة ، على تطوير التعليم المهني والتقني ،

---

(١) بلغت معدلات المشاركة الاقتصادية ٢٫٤ بالمائة للنساء من مستوى التعليم الابتدائي ، و ٨٫٤ بالمائة للواتي اتممن المرحلة المتوسطة ، و ٢٦٫٤ بالمائة لحاملات الشهادة الثانوية .

(٢) هذا يفترض ان معدل المشاركة العام سيرتفع من مستواه الحالي البالغ حوالي ٢٥ بالمائة الى ٣٠ بالمائة في سنة ٢٠٠٠ .

أولا ، هناك عدد كبير يصل الى حوالي ٢٥٠.٠٠٠ عامل أجنبي ، ومعظمهم من السوريين ، قد غادروا البلاد . ثانيا ، هناك أكثر من خمس القوى العاملة الوطنية (حوالي ١٥٠.٠٠٠) قد هاجروا الى البلدان المجاورة والى البلدان العربية المنتجة للنفط بالاضافة الى قبرص وأوروبا وأميركا . ثالثا ، ربما هنالك حوالي خمس القوى العاملة الوطنية من الذين بدلوا مركز عملهم أو مهنهم . وقد خسر الاقتصاد اللبناني ، في تلك الفترة ، قسما كبيرا من قواه العاملة ذات الكفاءة العالية بالاضافة الى الاختصاصيين من ذوى المستوى المتوسط والعمال المهرة .

ان عودة العمال اللبنانيين الذين هاجروا ، خاصة أصحاب الكفاءات العالية والعمال المهرة ، تجرى بصورة بطيئة جدا . ومن النتائج الرئيسية لهذا الوضع الارتفاع الشديد في سلم الاجور والرواتب ، في القطاع العام كما في القطاع الخاص .

وقد أدى انتقال اليد العاملة ، خاصة العمال اليدويين المهرة ، من لبنان الى سورية والاردن ، في أواخر سنة ١٩٧٥ وفي القسم الاول من سنة ١٩٧٦ ، الى الاسهام اسهاما كبيرا في الازدهار الاقتصادى الذى حدث في كلا البلدين خلال سنة ١٩٧٦ ، خاصة في قطاع البناء . وفي حين ان السواد الاعظم من العمال اللبنانيين الذين انتقلوا الى سورية والاردن قد عادوا الى لبنان ، فان انتقالا جديدا لليد العاملة قد جرى من سورية الى الاردن خلال الاشهر الخمسة عشر الأخيرة . وتشير بعض التقديرات الى ان العمال السوريين العاملين حاليا في الاردن لا يقل عددهم عن الخمسين الف عامل (١). أما قدرة الاردن على استيعاب اليد العاملة الأجنبية فهي ناتجة عن هجرة قسم كبير من قواه العاملة - حوالي ٢٥ بالمائة حسب بعض التقديرات - الى البلدان النفطية الغنية . وقد أدى ارتفاع الاجور في الاردن الى اجتذاب العمال السوريين ، كما أن عمالا مغتربين آخرين يفدون أيضا الى الاردن ، وان كان ذلك باعداد ما زالت قليلة خاصة من الباكستان ومصر .

وثمة تطور آخر مهم في المنطقة وهو الانعكاس النسبي لحركة انتقال اليد العاملة التي بدأت سنة ١٩٧٧ بين اليمن والمملكة العربية السعودية . فقد لاحظ عدة مراقبين في المملكة أن هناك عددا من العمال اليمنيين الذين عادوا الى بلادهم . وسبب ذلك ، على ما يبدو ، تباطؤ اعمال البناء في سنة ١٩٧٧ في السعودية وجهود الحكومة اليمنية في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، بالاضافة الى تدفق الأموال الخارجية وما نجم عن ذلك من ارتفاع شديد في الاجور . وهناك عدد من المتعهدين القدماء في السعودية الذين يشكون من نقص اليد العاملة اليمنية الماهرة وشبه الماهرة ونظرا لان اليمنيين معفون من اذون العمل في

---

(١) لا يمكن التأكد من العدد الصحيح للسوريين العاملين في الاردن لانهم معفون من اذون العمل .

والواقع ان شراء التكنولوجيا باتفاقيات شاملة كان عملية مكلفة ،ولم ترافقه بصورة عامة عملية استيعاب للتكنولوجيا . فعملية اختيار وتكييف التكنولوجيات المناسبة تبقى متخلفة بمقدار تخلف عملية استحداث التكنولوجيات على الصعيد المحلي . والواقع ان ازدياد الحاجات الملموسة في هذا الحقل في العالم العربي ومنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بصورة خاصة قد دفع على بذل جهود جديدة لانشاء أجهزة مؤسسية ترمي الى تنشيط وتنظيم نقل التكنولوجيا وتطويرها .

ومن المتفق عليه ان اختيار وتطوير التكنولوجيات المناسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يجب ان يجريا في اطار سياسة علمية وتكنولوجية مصممة بعناية ،وبالتالي يصبح من المهم اجراء تقدير كمي للموارد البشرية المتاحة للانماء العلمي والتكنولوجي . وبهذا الصدد تشير أحدث التقديرات الى أن عدد العلماء والمهندسين لكل مئة الف من السكان يبلغ في سنة ١٩٧٦ ٥٢٣ عالما ومهندسا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (باستثناء عمان)، مقابل ٨٠٠ للعالم العربي ككل ،و١٠٠٠ لامريكا اللاتينية ،و ٨٠ لافريقيا ،و ٢٨٧٥ للبلدان المتقدمة النمو (انظر الجدول رقم ١٤) .

ويمكن ان تعزى الارقام المرتفعة نسبيا في قطر والكويت الى وجود علماء ومهندسين اجانب. اما العراق والاردن والجمهورية العربية السورية فهي ،مع حيازتها على مقومات هيكلية علمية وتكنولوجية متنوعة نسبيا ،لم تحقق بعد قاعدة علمية وتكنولوجية ملائمة . وقاعدة كهذه تقتضي، حسب التقديرات ،وجود عدد وسطي من العلماء والمهندسين يبلغ ألف مهندس وعالم لكل مائة الف من السكان .(١) وأما بلدان كاليمن الديمقراطية فما زالت بحاجة الى خلق الظروف اللازمة لانشاء قاعدة علمية وهندسية . ومن المفيد الملاحظة أن نسبة الفنيين الى العلماء في البلدان النامية تبلغ عادة نسبة اثنين الى واحد . غير ان جميع بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،باستثناء البحرين ، تشكو من نقص كبير في الفنيين .

ان نمو البحث والتطوير في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هو ،في جملة عوامل اخرى ،وظيفة من وظائف الموارد المكرسة فعلا لهذه النشاطات. وقد حددت خطة العمل العالمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء هدفا هو ان يوجد في نهاية العقد الحالي ٢٠٠ عالم ومهندس لكل مليون من السكان عاملين في مجال البحث والتطوير . ولا يتوقع ان يبلغ اى بلد من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هذا الهدف ،بالرغم من ان ثمة جهودا تبذل لتشجيع مشاريع البحث والتطوير في المنطقة بواسطة تعزيز وانشاء المؤسسات ومراكز البحوث التطبيقية .

---

(١) انظر : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ،وضع العلم والتكنولوجيا في منطقة غربي آسيا (ايلول/سبتمبر ١٩٧٧)

الجدول رقم ١٤ : مجموع عدد العلماء والمهندسين والفنيين في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البلد	السنة	العلماء والمهندسون		الفنيون	
		العدد الكلي	العدد لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان	العدد الكلي	العدد لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان
الأردن	١٩٧٣	٤٢٨٨	١٧٠	١٠٨٩	٤٣
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٣	٦٦٤	٣١٩	..	..
البحرين	١٩٧١	٩٢٨	٣٩٥	٨١٥٤	٣٤٧٠
الجمهورية العربية السورية	١٩٧٣	٨٧١٣	١٢٨	..	..
العراق	١٩٧٢	٤٣٦٤٥	٤٣٢	٢٤٦٨٩	٢٤٤
عمان	..	..	..	..	..
قطر	١٩٧٤	١٣٥٢	١٥٧٢	٥٧٧	٦٧١
الكويت	١٩٧٢	١٠٧٥٤	١١٣٩	٢٩٣٠	٣١٠
لبنان	١٩٧٣	٣٧٠٠٠	١١٦٣	٨٠٠٠	٢٥٠
المملكة العربية السعودية	١٩٧٤	٣٣٣٧٦	٣٩٥	..	..
اليمن	١٩٧٥	١٣٩٤	٢٢	٦٨٠	١١
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	٣٠٥	١٩	..	..

المصدر: مؤتمر وزراء الدول العربية المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا في شؤون الانماء، الرباط ١٦-٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ . SC-76/CASTARAB/I الصفحة ٣ .

الجدول رقم ١٥ : التدفقات المالية (الصافية) من بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) نحو البلدان النامية ، ١٩٧٣ - ١٩٧٦

	بملايين دولارات الولايات المتحدة				كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي			
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الامارات العربية المتحدة	٢٨٨ر٦	٧٤٩ر٤	١٢٠٦ر٦	١١٤٣ر٨	١٢ر٠٣	٩ر٧٨	١٣ر٥٩	١١ر٤٥
العراق	١١ر١	٤٤٠ر٢	(٢٥١ر٤)	(١١٩ر٧)	٠ر٢١	٤ر١٦	(١ر٩١)	(٠ر٧٥)
قطر	٩٣ر٧	٢١٧ر٩	٣٦٦ر٧	٢٤٥ر٤	١٥ر٦٢	١٠ر٩٠	١٦ر٩٠	١٠ر٣٧
الكويت	٥٥٠ر٠	١٢٥٠ر١	١٧١١ر٢	١٨٧٤ر٨	٩ر١٧	١١ر٤٦	١١ر٤٤	١١ر٥٠
المملكة العربية السعودية	٣٣٤ر٩	١٦٢٢ر١	٢٤٦٦ر٧	٢٨٢٦ر٠	٤ر١٢	٧ر١٩	٧ر٤٢	٧ر٠٤
المجموع	١٢٧٨ر٣	٤٢٧٩ر٧	٦٠٠٢ر٦	٦٢٠٩ر٧				

المصدر : منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين ، استعراض التعاون الانمائي لسنة ١٩٧٧

ملاحظة : كل الارقام الموجودة بين أقواس تشير الى تقديرات .

الجدول رقم ١٧ : المساعدات الممنوحة بشروط ميسرة (صافي المدفوعات) من جانب بلدان اللجنة الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) باتفاقات ثنائية ومتعددة الاطراف .

١٩٧٥ - ١٩٧٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٧٥			١٩٧٦	
	المجموع	الثنائية	المتعددة الأطراف	المجموع	الثنائية	المتعددة الأطراف
الامارات العربية المتحدة	١٠٤٦ر١	٩٧١ر٤	٧٤ر٧	١٠٢١ر٩	٩٦٨ر٥	٥٣ر٤
العراق	(٢١٥ر٤)	(١٩٥ر٤)	٢٠ر٠	(٩٦ر٧)	(٤٩ر٣)	٤٧ر٤
قطر	٣٣٨ر٩	٣٠٢ر٧	٣٦ر٢	١٧٥ر١	١٤٤ر٠	٣١ر١
الكويت	٩٧٥ر٣	٩١٠ر٣	٦٥ر٠	٥٢٦ر٩	٣٧٦ر٣	١٥٠ر٦
المملكة العربية السعودية	١٩٩٧ر٤	١٧٨٠ر٠	٢١٧ر٤	٢٣١٥ر٨	٢٠٧٣ر٧	٢٤٢ر١
المجموع	٤٥٧٣ر١	٤١٥٩ر٨	٤١٣ر٣	٤١٣٦ر٤	٣٦١١ر٨	٥٢٤ر٦

المصدر : منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين ، استعراض التعاون الانمائي لسنة ١٩٧٧

ملاحظة : كل الأرقام الموجودة بين أقواس تشير الى تقديرات .

القومي الاجمالي ، ٧٥ر٠ بالمئة بالنسبة الى العراق ، و ٥٠ر١١ بالمئة بالنسبة الى الكويت ، و٣٧ر١٠ بالمئة بالنسبة الى قطر ، و ٠٤ر٧ بالمئة بالنسبة الى المملكة العربية السعودية ، و ٤٥ر١١ بالمئة بالنسبة الى الامارات العربية المتحدة ٠

وقد ارتفعت المساعدات الممنوحة بشروط ميسرة من جانب مجموعة البلدان نفسها من ٠٤ر١ مليار دولار في سنة ١٩٧٣ الى ٤ر١٤ مليار دولار في سنة ١٩٧٦ (انظر الجدول رقم ١٦) ، علما بان المملكة العربية السعودية قد قدمت ٥٦ بالمئة من المجموع ، تليها في ذلك الامارات العربية المتحدة (٧ر٢٤ بالمئة) والكويت (٧ر١٢ بالمئة)٠ وبالتالي فان هذه البلدان الثلاثة قد احتلت المكانة الثانية والسادسة والثانية عشرة في لائحة بلدان العالم التي تمنح المساعدات بشروط ميسرة بالقيمة المطلقة ٠

وقد انخفضت حصة التدفقات الثنائية من مجموع المساعدات المقدمة بشروط ميسرة من ٩١ بالمئة في سنة ١٩٧٥ الى حوالي ٨٧ بالمئة في سنة ١٩٧٦ ، مما يعكس بصورة خاصة الزيادة في التدفقات المتعددة الجوانب الصادرة عن الكويت (انظر الجدول رقم ١٧)٠

وثمة ناحية اخرى جديرة بالاهتمام فيما يتعلق بالمساعدات الممنوحة بشروط ميسرة من جانب البلدان الخمسة المعنية ، وهي ازدياد حصة هذه المساعدات الموجهة الى البلدان غير العربية (انظر الجدول رقم ١٨)٠ وقد تلقت هذه الفئة من البلدان النامية ٥ر٢٣ بالمئة من مجموع هذا النوع من المساعدات في سنة ١٩٧٦ ، مقابل ٣ر١٠ بالمئة في سنة ١٩٧٥٠ وفي الوقت نفسه ارتفعت حصة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (باستثناء مصر) من ٢ر٢٨ بالمئة الى ٦ر٣٦ بالمئة ٠

وهناك عنصر مهم في التعاون بين منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والبلدان المصنعة ، وهو الاستمرار في تأمين الامدادات المناسبة من النفط واعادة تدوير الفائض من الدولارات النفطية ، وهما عمليتان لا بد منهما لحفظ الصحة الاقتصادية لتلك البلدان من الاخطار التي قد ينجم عنها ايضا تأثير سلبي في نمو البلدان النامية ٠

وقد استمرت المساعدات المالية الممنوحة بواسطة المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الجنسيات في التركيز على تنمية المرافق الاساسية ٠ ونجد ، في سنة ١٩٧٦ ، أن حوالي ثلثي القروض التي منحها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قد خصصت لتلك الاغراض (النقل والمواصلات ، الكهرباء ، المياه والمجاري)٠ كذلك حصلت المرافق الاساسية على ما يقارب ٥٧ بالمئة من مجموع القروض التي منحها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال الفترة الممتدة من ١ نيسان/ابريل ١٩٧٥ حتى ٣٠/يونيو ١٩٧٦ ٠ أما القروض التي منحها الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في أبو ظبي للغاية نفسها فقد بلغت ، حتى نهاية سنة ١٩٧٥ ، حوالي ٥٥ بالمئة من مجموع القروض ٠

الفصل الرابع : المشكلات والتطلعات

لعل ابرز تحد تواجهه الدول الاعضاء جميعها هو تحقيق قدر اكبر من التصنيع ، وهذا صحيح بالنسبة الى البلدان غير المنتجة للنفط كما بالنسبة الى البلدان المنتجة • ولهذا التحدي وجوه متعددة ــ التنويع الاقتصادي ، زيادة فرص الاستخدام ، رفع مستوى القوى البشرية واستيعاب التكنولوجيا المطوّرة الى حد أن التفتيش عن موسسات صناعية وانشاء مثل هذه الموسسات هي ، في كثير من الاحيان ، عمل يحيد الطموح • وهذا صحيح خاصة عندما تكون مشاريع الاستثمار الصناعي مرتكزة على استخراج النفط والغاز • ان التحدي القائم في احداث ثورة صناعية عربية ، بالتنافس مع العالم الصناعي ويشكل يعتمد الى حد كبير على اليد العاملة المغتربة والمصانع والتكنولوجيا المستوردة ، سيقتضي اكثر فاكثر وضع سياسة انماء صناعي ترمي الى تحقيق تنسيق أفضل في نطاق ميادين الانماء الصناعي بين اعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا •

غير أن التركيز على التصنيع يجب ألا يكون على حساب الزراعة • فالاستراتيجيات الانمائية الماضية والحاضرة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد اعطت الزراعة دور الخادم بالنسبة للصناعة • وقد اعتبرت الزراعة مصدرا رئيسيا لتكوين رأس المال من أجل استحصاله في انماء قطاعات أخرى خاصة القطاع الصناعي • لكن هذه السياسة قد أدت الى جمود القطاع الزراعي وحتى الى تدهوره • فنمو الانتاج الزراعي لم يكن متناسبا مع تكاثر السكان ، مما أدّى الى فجوة مستمرة الاتساع بين الحرمان والطلب المعلنين ، بالاضافة الى اعتماد متزايد على الامدادات الاجنبية ، خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية • وتقوم الان بعض البلدان مثل سورية باعادة النظر في سياستها ، بحيث تعطى للزراعة اولوية عالية في خططها الانمائية •

وقد ابرزت التطورات الاخيرة الاهمية المتزايدة للمشاكل السكانية ، خاصة في الدول التي ما زالت تعتمد الى حد كبير على اليد العاملة المستوردة • فالحدود التي تفرضها الظروف الاجتماعية والسياسية لكثير من البلدان الاعضاء على استيراد اليد العاملة ، فيما يتعلق بطاقات هذه البلدان المالية على تحمل نفقات النمو المسرع تثير مسائل مهمة بشأن النمو الاجتماعي ، والمستوطنات البشرية والتكامل الثقافي ، طالما أن القوى العاملة ، وحتى السكان المحليين في بعض الاحيان ، يصبح عددها اقل من عدد الاجانب •

ان الموارد المعدنية للمنطقة ، القابلة للاستثمار دون ان تكون قابلة للتجديد ، ليست محددة حتى الان تحديدا شاملا • ويتطلب ادراك هذه المشكلة وضع نظام استثمار رشيد ، مبني على تنبوّات الاسعار وطاقة الاستيعاب الاقتصادية ، مع الاخذ في الاعتبار ايجاد مصادر بديلة للدخل •

ان المحافظة على البيئة تحتاج الى مزيد من الاهتمام ، خاصة من جانب البلدان القادرة على تحمل نفقات البحوث اللازمة ، بالاضافة الى النفقات الناجمة عن اتخاذ تدابير وقائية لحماية

البيئة في فترة الاسراع في عمليات التعدين والنمو الصناعي والحضرى • ويشمل هذا التحدى ايضا القيام ببحوث اساسية وتطبيقية ضمن المنطقة بغية الحد من التصحر والوصول فعلا الى عكس حركة الهبوط في انتاجية الاراضي في مساحات شاسعة من المناطق الجافة •

وثمة حاجة مستمرة بالنسبة الى كل بلد من البلدان ، كما بالنسبة الى المنطقة نفسها ، وهي تكوين صورة أوضح عن القوى الاقتصادية المستقبلية وعن الاستخدام الفعال للموارد النادرة بغية الوصول الى المستوى الأمثل في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية • ولا بد لهذه الغاية من القيام بما يلي : (أ) تحسين عمليات جمع الاحصاءات ومعالجتها وتحليلها ، (ب) تحسين عملية التخطيط على المستوى القطرى ، وان امكن على المستوى الاقليمي ، (ج) الاستمرار في حوار العمل التعاوني من جانب الدول الاعضاء ، وتخصيص الاعتمادات لنشاطات التعاون والتنسيق المبنية على نظرة أطول مدى للرخاء الوطني •

ومن الامور المهمة ايضا بالنسبة للمنطقة ثلاث قضايا تربط بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بسائر بلدان العالم • هناك ، أولا ، التحدى القائم في تحويل البنية الاقتصادية لعدد من الدول الاعضاء من بنية ترتكز على تصدير النفط بصورة شبه حصرية الى بنية أكثر توازنا من الناحية الاقتصادية • وهناك ، ثانيا ، مسؤولية مساعدة البلدان النامية الموجودة خارج المنطقة • والواقع ان البلدان المنتجة للنفط تتحمل هذه المسؤولية ، خصوصا بواسطة المساعدات المالية • وهناك ، ثالثا ، التحدى القائم في المشاركة الفعلية في شؤون العالم المالية • والواقع ان هذا الاتجاه الجديد يكتسب زخما بسبب ازدياد تأثير البلدان الاعضاء في المؤسسات المالية الدولية ، وقيام مصارف العمليات الخارجية في الخليج ، واقدام المصارف العربية الخاصة والعامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على ادارة حصة أكبر من عائدات النفط المعاد تدويرها ، بالاضافة الى الاشتراك اشتراكا فعليا في اصدار سندات لحساب دول اجنبية في اسواق العملات الاوربية •

ومن الاعباء الملقاة اكثر فاكثر على صناديق التنمية فيما يتعلق بجهود التعاون الاقليمي مهمة تقييم المشاريع المقترحة نظرا لازدياد عدد الطلبات ولان الحكومات تتجه اكثر فاكثر الى صناديق التنمية حتى من اجل تقييم الطلبات المقدمة من حكومة الى حكومة أخرى • واذ أدركت صناديق التنمية النقص في القوى البشرية المؤهلة لاعداد طلبات المشاريع بشكل جيد قامت بزيادة الهبات التي تمنحها للمساعدات الفنية • وقد أدى ذلك الى افادة المنطقة بصورة غير مباشرة ، من حيث انه جرى استخدام هؤلاء الاختصاصيين من البلدان غير النفطية التي يوجد فيها فائض في اليد العاملة (الأردن وسوريا ولبنان)•

وقد أدى التطور السريع للمشروعات المشتركة ، ذات الملكية الثنائية والمتعددة الجنسيات ، الى دعم الجهود المبذولة في سبيل تحقيق تعاون اقتصادي اقليمي على نطاق أوسع خلال سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ • وتوجد المشروعات المشتركة ذات الملكية الثنائية بصورة خاصة في البلدان ذات الحدود المشتركة ، مثل الأردن وسورية ، والسعودية واليمن (١) ، والسعودية والبحرين • غير ان هذا النوع من المشروعات المشتركة موجود ايضا بين بلدان اخرى من بلدان المنطقة (٢) خاصة اذا كانت مفاهيمها السياسية والاقتصادية متشابهة•

وكان هذا الشكل من الاستثمار في المشروعات المشتركة مفيدا بنوع خاص في كشف العقبات التي كانت في الماضي تعيق نمو التجارة والاستثمار في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومن ثم التغلب على هذه العقبات بصورة تدريجية • ولعل أفضل الامثلة على ذلك الشركات المشتركة الاردنية ــ السورية التي تشمل النقل البري (٢٤ مليون دولار) ، بالاضافة الى شركة بحرية مشتركة (٣٠ مليون دولار) ، وشركة صناعية مشتركة (٦٠ مليون دولار) ، وشركة مشتركة للمنطقة الحرة القائمة على الحدود (١٦٫٥ مليون دولار) • وقد أنشئت هذه الشركات سنة ١٩٧٦ وتلقت خلال سنة ١٩٧٧ التزامات مالية سريعة •

---

(١) ستقوم شركة طيران مشتركة بين المملكة العربية السعودية واليمن بتسلم ادارة الخطوط الجوية اليمنية ، على ان يبقى اليمن حائزا على ٥١ بالمئة من الملكية •

(٢) كثيرا ما تنشأ مشروعات مشتركة بين بلدان ذات مراكز مالية وبلدان أخرى ذات فائض في اليد العاملة ، مثال ذلك الكويت واليمن (أربعة مشروعات مشتركة في سنة ١٩٧٧ ، وهي تعنى بشؤون الاسمنت وصنع الانابيب والملاحة والتخزين ، والتنمية السياحية ، ومواد البناء ، علما بان مجموع الاستثمار المتعلق بها يبلغ ٢٨٠ مليون دولار)• كذلك قام العراق واليمن الديمقراطية بتنفيذ عدة مشروعات مشتركة في سنة ١٩٧٧ •

الجدول رقم ١٨ : التوزيع الجغرافي لمدفوعات المساعدات الميسّرة الشروط الممنوحة باتفاقات ثنائية من جانب بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك)

١٩٧٥ - ١٩٧٦

	١٩٧٥		١٩٧٦	
	بملايين الدولارات	النسبة المئوية	بملايين الدولارات	النسبة المئوية
البلدان العربية (أ) بلدان اللجنة الاقتصادية	٣٧٢ر٩	٨٩ر٧	٢٧٦٢ر٢	٧٦ر٥
لغربي آسيا (باستثناء مصر)	١١٧٣ر٠	٢٨ر٢	١٣٢١ر٨	٣٦ر٦
بلدان أخرى	٤٢٧ر٩	١٠ر٣	٨٤٩ر٦	٢٣ر٥
المجموع	٤١٥٩ر٨	١٠٠ر٠	٣٦١١ر٨	١٠٠ر٠

المصدر : منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين ، استعراض التعاون الانمائي لسنة ١٩٧٧

(أ) بلغت حصة مصر ١٨٧٢ر٨ مليون دولار في سنة ١٩٧٥ و ١٠٢٨ر٢ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ .

الجدول رقم ١٦ : المساعدات الممنوحة بشروط ميسرة من جانب بلدان اللجنة الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) ، ١٩٧٣-١٩٧٦

	الالتزامات المالية بملايين دولارات الولايات المتحدة				صافي المدفوعات بملايين دولارات الولايات المتحدة				كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي			
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الامارات العربية المتحدة	٣١٨ر١	٦٧٦ر٦	١١٢٣ر٦	١١٨١ر٤	٢٨٨ر٦	٥١٠ر٦	١٠٤٦ر١	١٠٢١ر٩	١٢ر٠٣	٦ر٦٦	١١ر٧٩	(١٠ر٢٣)
العراق	١١٥ر٧	٤٩٧ر٧	٣٧٠ر٨	١٨١ر٣	١١ر١	٤٢٢ر٩	(٢١٥ر٤)	(٩٦ر٧)	(٢ر٠	٩٩ر٣	(٦٣ر١)	(٠ر٦٠)
قطر	٩٣ر١	٢٢٧ر٧	٣٦٩ر١	١٣٨ر٢	٩٣ر٧	١٨٥ر٢	٣٣٨ر٩	١٧٥ر١	١٥ر٦٢	٩ر٢٦	١٥ر٦٢	٧ر٤٠
الكويت	٣٧٨ر٨	٨٣٨ر٩	١١٩٠ر٠	٧٥٥ر٥	٣٤٥ر٣	٦٢١ر٥	٩٧٥ر١	٥٢٦ر٩	٥ر٧٦	٥٧٠ر٥	٦ر٥٢	٢ر٢٣
المملكة العربية السعودية	٥٦٨ر٢	١٢٨٧ر٦	٢٧٩٠ر١	٢٨٠٢ر٦	٣٠٤ر٩	١٠٢٩ر١	١٩٩٧ر٤	٢٣١٥ر٨	٣ر٧٥	٦ر٠١٤ر٥٦		٧ر٧٥
المجموع	١٤٧٣ر٩	٣٥٢٨ر٥	٥٨٤٣ر٦	٥٠٥٩ر١	١٠٤٣ر٦	٢٧٦٩ر٣	٤٥٧٢ر٩	٤١٣٦ر٤				

المصدر : منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين ، استعراض التعاون الانمائي لسنة ١٩٧٧ .

ملاحظة : كل الارقام الموجودة بين اقواس تشير الى تقديرات .

الفصل الثالث: التعاون الاقليمي والتعاون بين الاقاليم

من العقبات التي ما زالت تعترض جهود التعاون الاقليمي القضايا المتعلقة بالهوية والمصالح القومية ، كما هي مطروحة في الوقت الحاضر وكما يمكن تصورها في المستقبل • وهكذا فأن التخطيط الوطني يتخذ بعدا مهما في سياق الجهود الخاصة بالتعاون الاقتصادى• وسيبقى تقييم الجهود التعاونية امرا صعبا نسبيا حتى تصبح الحاجات المستقبلية وانماط النمو البديلة اكثر وضوحا على الصعيدين الوطني والاقليمي • والواقع ان هناك ، ضمن منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، مفاهيم مختلفة بشأن محتوى التعاون الاقتصادى ونسبة تقدمه • ومما يزيد في تعقيد هذه المشكلة التكيفات الاجتماعية والسياسية السريعة التي ترافق النمو الاقتصادى •

وابرز ما في الجهود لتحقيق التعاون الاقليمي خلال السنوات الاخيرة التعاون في الميدان المالي ، وقد دفع اليه اكثر فاكثر شعور بالالتزام المعنوى لتحقيق الازدهار الاقليمي العام وتقليص الفروقات الموجودة بين البلدان الاعضاء ، وذلك بعكس التركيز السابق الذى كان يدور حول اعتبارات أمنية وسياسية•

وقد مثلت البلدان الاعضاء غير النفطية في ذلك دورا لا يقل في اهميته عن دور البلدان النفطية ، من حيث انها امنت جانبا كبيرا من القوى البشرية الاضافية التي تحتاج اليها الاقتصاديات النفطية • وهذا العرض للقوى العاملة ، التي ما زالت الوثائق المتعلقة به غير كافية يبقى الوسيلة الاولى لملء القاعات المدرسية بالمعلمين ، والادارات الحكومية بالموظفين من ذوى المهارة والخبرة ، والمراكز التجارية باصحاب المتاجر وورش البناء باليد العاملة • وكثيرا ما نجد ان هذا الاسهام لم يقدّر حق تقديره لان اثره اصعب تقييما اذا قارناه باثر المعونات المالية•

كذلك جرى توسيع نطاق التعاون المالي بشكل يتجاوز منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والعالم العربي كي تستفيد منه بلدان نامية اخرى • فقد جرى نشر المعلومات بصورة وافية عن فوائض عائدات النفط ، بالاضافة الى العجز المتزايد لدى بلدان العالم الثالث المستوردة للنفط• وقد مارست البلدان الصناعية والبلدان النامية ضغوطا لتخفيف جزء من هذا الحمل • ونظرا للحدود التي يفرضها نقص الموظفين والخبرة فيما يتعلق بالمهمات المعقدة المتعلقة بتقييم وادارة برامج المساعدات فان استجابة البلدان المنتجة للنفط لهذه الحاجة ، خلال الفترة الاخيرة ، كانت استجابة رائعة جعلت هذه البلدان من المساهمين الرئيسيين في الجهود الدوليه الرامية الى منح المساعدات •

وقد ارتفعت التدفقات المالية من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الاعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (انظر الجدول رقم ١٥) من ١ر٢٨ مليار دولار في سنة ١٩٧٣ الى ٦ر٢١ دولار في سنة ١٩٧٦ على اساس المدفوعات • وتمثل هذه التدفقات ، من زاوية الناتج

وبالرغم من ان ارقام النفقات المخصصة للبحث والتطوير قد لا تكون اداة موثوقة لتقييم الوضع ، فهي تشير الى الاهمية المعلقة على هذا الميدان . ففي سنة ١٩٧٣ خصصت بلدان كالاردن والكويت ولبنان وسورية ٣١ر٠ و١٠ر٠ و٤ر٠ و ١١ر٠ بالمئة من ناتجها القومي الاجمالي ،على التوالي ،للنشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير . كذلك خصص كل من العراق واليمن ،في سنة ١٩٧٤ ، ٢٥ر٠ بالمئة من ناتجه القومي الاجمالي لتلك النشاطات. غير ان هذه الارقام هي ، بصورة عامة ، اقل من المعدل المستهدف البالغ ٥ر٠ بالمئة ، الذى اوصت به الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الثاني للانماء .

السعودية ،فانه من الصعب ،بل من المستحيل ،التأكد من حجم هذا الاتجاه . وقد اقدم القطاعان العام والخاص في المملكة على استيراد اليد العاملة من أماكن بعيدة مثل كوريا الجنوبية والفيليبين من أجل تلبية الطلب المتزايد عليها . وهناك بحسب بعض التقديرات الاجمالية ،أكثر من ٧٥ ألف كوري جنوبي يعملون حاليا في المملكة العربية السعودية ، بالاضافة الى ٢٥ ألف آخرين يعملون في دول أخرى من دول الخليج .

ويمكن الاستنتاج مما سبق ان النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته أكثرية بلدان المنطقة لم يحدث تغييرات بنيوية قادرة على تعديل نمط الاستخدام بصورة ذات مغزى . وباستثناء لبنان ،والى حد ما الاردن أيضا ،نجد أن السواد الأعظم من القوى العاملة ما زال مستخدما في النشاطات التقليدية والخدمات الحكومية . وهناك ،من جهة أخرى ، بعض التغييرات التي تحصل والتي يمكن أن تتحول الى اتجاهات ثابتة في المستقبل . ونجد ، في الوقت نفسه ،أن مشاكل الاستخدام واليد العاملة في المنطقة قد أصبحت أقل حدة على المستوى الوطني ،نظرا للدرجة المرتفعة من المرونة في تحرك اليد العاملة داخل المنطقة . ومع أن هذه التحركات تعمل كصمامات أمان ،فهناك حاجة الى مراقبتها باتفاق مشترك بين جميع بلدان المنطقة بغية تأمين تدفق سلس لليد العاملة واستخدامها استخداما فعالا .

حاء - العلم والتكنولوجيا

ان بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد أظهرت تفضيلا واضحا للحصول على التكنولوجيا عن طريق ابرام عقود لمشاريع جاهزة للعمل . وهذا يعود خاصة الى الخطوات السريعة في الحصول على السلع الرأسمالية ،مقابل الخطوات البطيئة في ظهور وعمل المرافق التعليمية والشركات الهندسية ومؤسسات البحث في المنطقة .

وبالرغم من أهمية العلم والتكنولوجيا في بلوغ أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فما زال ينظر اليهما كعنصر هامشي . ولذلك فان المسؤولين عن سياسة الانماء لا يدرجونهما بصورة ملائمة وشاملة في استراتيجيتهم الانمائية . وهذا ما يظهر في الأنماط العالية لنقل التكنولوجيا ،وهي انماط لا تتفق بالضرورة مع موارد البلدان المستوردة . ولا بد أيضا من التنويه بأن قدرة بلدان المنطقة على التكيف ما زالت ضعيفة ،وهي تختلف بين قطاع وآخر . ففي القطاع الزراعي ،مثلا نجد،أن القدرة على التكيف تنمو ببطء عن طريق ادخال المحاصيل والتقنيات الجديدة . أما في سائر القطاعات ،خصوصا القطاع الصناعي ،فان الجهود الرامية لتكوين طاقات محلية على التكيف ما زالت في حدها الادنى . وما زال الاعتماد ،بصورة خاصة ،على التكنولوجيا المستوردة بواسطة اتفاقات شاملة .

فان نهجا جديدا في هذه السياسة ،طبق في العراق وسورية ،يبدو سببا لاحداث تغييرات جذرية في تركيب التدفق من مخرجي النظام التعليمي . وتشير المعلومات المتوفرة الى أن تدخل الحكومة في سورية على مستوى شهادة التعليم المتوسط قد نجح ،خلال السنتين الأخيرتين ،في حصر عدد الطلاب المتجهين نحو التعليم الثانوى والجامعات . ونتيجة لذلك جرى توجيه نسبة محترمة من الذين أنهوا التعليم المتوسط نحو مراكز ومعاهد التدريب المهني . وتبدو الحكومة السورية عازمة على تنفيذ هذه السياسة الى حد انها حددت كهدف من أهداف خطتها الخمسية الرابعة أن توجه ٥٠ بالمائة من طلاب المرحلة المتوسط نحو التعليم المهني وسوق العمل ولا شك في ان سياسة كهذه ستسهم في تصحيح عوامل عدم التوازن البنيوى القائمة حاليا بين العرض والطلب فيما يتعلق بالعمل . غير أن مدى نجاح هذه السياسة متعلق بقدرة الحكومة على تأمين فرص عمل كافية للذين يتركون المدارس مباشرة بعد التخرج من المدارس المتوسطة وللمتخرجين من المدارس والمراكز المهنية .

وثمة تغيير مهم ثالث يمكنه ان يعدل تدريجيا الاتجاهات الراهنة نحو التعليم العام والتعليم الجامعي ،وان يؤثر بالتالي تأثيرا تصحيحيا على بنية عرض العمل ،وهو الارتفاع الحاد في اجور العمال المهرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة . وبالرغم من أن هذا التطور الجديد نسبيا في المنطقة قد يكون تطورا موقتا فالمحتمل أن استمرار التضخم ،والعدد المفرط من أصحاب شهادات التعليم العام في الماضي ،والنقص في عرض المهارات اليدوية ، وعزوف السكان المحليين في البلدان المنتجة للنفط عن القيام بالاعمال اليدوية ،واستمرار الازدهار الاقتصادى في هذه البلدان ،خاصة في قطاع البناء ،سيكون لها أثر استقرارى فيما يتعلق بارتفاع اجور العمال المهرة . وهذا ،بالتالي ،سيؤثر على المدى الطويل ،في الاتجاهات المتعلقة بالعمل اليدوى ،وذلك على الاقل في بلدان المنطقة التي يوجد فيها فائض نسبي في اليد العاملة .

والواقع أن كثيرا من المشاكل الراهنة والحادة أحيانا ،المتعلقة بالاستخدام واليد العاملة في المنطقة ،ليست في طبيعتها مشكلات بنيوية ،بمعنى أنها تعود الى ظروف مستجدة ،سياسية أو اقتصادية أو كلتاهما معا . ومع أن هذه المشاكل قد تكون موقتة بطبيعتها فمن الممكن أن يكون لها أثر دائم على عملية التنمية الاقتصادية ونمطها .

ومن الأمثلة النموذجية على هذا النوع من المشكلات تلك التي احدثتها الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥ - ١٩٧٦) . فهذه الاحداث لم تؤد فقط الى شل حركة الاستخدام في لبنان بل أثرت ايضا تأثيرا كبيرا في تحركات القوى العاملة داخل المنطقة وفي توزيعها ،خاصة في البلدان المجاورة للبنان ،أى الاردن وسورية . كذلك فان تعطل القسم الأكبر من النشاطات الصناعية والخدمات في البلاد قد أحدث وضعا استثنائيا كان من نتيجته ان مئات الالوف من العمال والموظفين توقفوا عن العمل أو خسروا وظائفهم .

زاى - العمل والاستخدام

ان حكومات منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا لم تهتم ، حتى الآن ، اهتماما كافيا بمشاكل الاستخدام واليد العاملة . وقد رأت في هذه المشاكل ، الى حد كبير ، نتيجة ثانوية لعملية النمو الاقتصادى . فالازدهار الاقتصادى الذى حدث في فترة ما بعد سنة ١٩٧٣ ، خاصة في الاقتصاديات النفطية ، تميز ببروز موقف جديد تجاه مشاكل اليد العاملة . فقد ادرك المسؤولون ان النقص في اليد العاملة يمكنه ان يشكل عقبة خطيرة الاهمية في وجه عملية النمو ، مما يستدعي اتخاذ اجراءات تصحيحية عاجلة على الصعيدين الوطني والاقليمي .

ومن المفيد ان نقسم مشاكل الاستخدام واليد العاملة في المنطقة الى مشاكل مزمنة أو بنيوية وأخرى غير بنيوية . فمشاكل الاستخدام ذات الطابع البنيوى لا يمكن حلها لا على المدى القصير ولا على المدى المتوسط لانها مرتبطة ارتباطا جذريا بالوضع السكاني وتطوراته ، كما بنمط الاستخدام ، والتعليم ، والنشاطات الاقتصادية ، والاتجاهات الاجتماعية . والواقع ان حل هذه المشاكل يقتضي اجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية أساسية لا يمكنها ان تحصل الا على المدى الطويل .

ونجد في بلدان المنطقة التي تتميز اقتصادياتها بفائض في اليد العاملة ، وهي الاردن ولبنان وسورية واليمن ، ان نمو القوى العاملة الوطنية بمعدل سنوى وسطي يبلغ حوالي ٤ بالمائة ما زال بعيدا عن التوافق مع ازدياد الطلب ، علما بأن تدفق الخريجين من المؤسسات التعليمية والتدريبية ليس موجها نحو الحاجات الفعلية . ومع أن البطالة الظاهرة متدنية نسبيا نجد الاستخدام الجزئي سائدا في النشاطات الاقتصادية التقليدية وحتى في القطاع الحديث والمؤسسات العامة .

أما في الاقتصاديات النفطية التي تعاني من نقص في اليد العاملة ، فيبلغ معدل النمو الوسطي لمجموع القوى العاملة (محلية واجنبية) أكثر من ٦ بالمائة في السنة . وما زال الاعتماد ، في هذه البلدان ، على اليد العاملة المستوردة ، اذ ان معدل المشاركة الخام لسكانها المحليين يبلغ ، بصورة متوسطة ، أقل من ٢٠ بالمائة ، علما بأن القوى العاملة المحلية ليست مستخدمة على الشكل المناسب .

وقد حدثت ، بالرغم مما ذكرناه آنفا ، بعض التغيرات ذات المغزى . هناك ، أولا ، ارتفاع كبير جدا في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادى . وتدل المعلومات المتوفرة على أن معدلات مشاركة المرأة قد ارتفعت ، بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، من ٦ر٢ بالمئة الى ١ر٤ بالمائة في الضفة الشرقية من الاردن ، ومن ٢ر١ بالمئة الى ٣ر٢ بالمائة فيما يتعلق بالكويتيين ،(١) ومن ٥ره بالمئة الى ٥ر١٠ بالمائة في سورية .

---

(١) ارتفع معدل مشاركة المرأة في الكويت ، بالنسبة الى مجموع السكان الكويتيين وغير الكويتيين ، من ٢ره بالمئة الى ٨ر٧ بالمائة خلال الفترة نفسها .

ما زال متدنيّا في المنطقة ككل .

ومما يشير الى الاهتمام المتزايد بتقدم المرأة في المنطقة انشاء هيئات حكومية في عدد من البلدان الأعضاء (اليمن الديمقراطية والعراق والاردن والسعودية) للعناية بشؤون المرأة .

وتشهد كل بلدان المنطقة ارتفاعا سريعا في نسبة سكان المدن الى مجموع السكان وهي نسبة تتراوح بين ١١ بالمئة في اليمن و ٨٠ بالمائة في بعض دول الخليج . ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية ومجموع القوى التي تحرك عملية التحضّر في المنطقة - وبالتالي آثاره الانمائية - تختلف من بلد الى آخر . غير أن من الممكن تمييز بعض الانماط على المستوى دون الاقليمي . ففي البحرين والكويت وقطر والامارات العربية المتحدة نجد ان نمو المدن كان ، بصورة خاصة ، نتيجة لانتقال السكان من منطقة الى أخرى وضمن كل منطقة من المناطق ، بالرغم من وجود حركة نزوح من الريف الى المدينة . والوضع مختلف كليا في العراق والاردن وسورية ، حيث يعيش اكثر من خمسين بالمئة من السكان في المناطق الريفية . ان نمو المدن في تلك البلدان يتصف بحركة نزوح واسعة النطاق من الريف الى المدينة ، ويتركز سكان المدن في عدد قليل من المراكز .

ومن الصعب ، في قطاع الاسكان تقييم التطورات التي حدثت في المنطقة لان هناك عددا قليلا من البلدان التي نفذت تعداد المساكن على الصعيد الوطني . غير ان الاحصاءات المتوفرة تشير بوضوح الى ان تأمين المساكن الملائمة هو ، في معظم البلدان ، متخلف اكثر فاكثر عن نمو السكان . ونجد ان البلدان الأعضاء ، باستثناء الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة ، تضيف سنويا الى مجموع المساكن الموجودة فيها اقل من مسكن واحد لكل ألف من السكان . وبالتالي فان الوضع السكني في كثير من البلدان ، خاصة البلدان الشمالية في المنطقة ، يتصف بفترات تأخير ضخمة ، ونقص في استبدال المنازل غير القابلة للاستعمال بالاضافة الى مشكلة الاكتظاظ . والواقع ان الحاجات السكنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تفوق بكثير الموارد المتاحة لتلبية هذه الحاجات في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب . وتشير الاتجاهات الحالية في بناء المساكن الى أن الحاجات السكنية ستبقى ، بالنسبة الى معظم البلدان دون تلبية لمدة طويلة من الزمن .

اما المشكلات الحالية التي تواجهها صناعة مواد البناء فهي : العجز العام للانتاج المحلي عن تلبية الطلب ، وجود نمط اقليمي غير متوازن للانتاج والاستهلاك ، عدم توفّر الواح الزجاج والخردوات والمنتجات المعدنية في معظم بلدان المنطقة ، نقص الكفاءات الفنية والادارية . كذلك يوجد في معظم البلدان ، نقص في التخطيط الذي يؤمن نموا سوق فعلية ومستقرة لصناعة مواد البناء ، بالاضافة الى وجود حاجة لتنسيق البحوث المتعلقة بمواد البناء وتقنياته .

وقد تحسن الوضع الى حد كبير فيما يتعلق بتدريب الاطباء وغيرهم من الفئات المهنية وأنشئت في عدد من البلدان كليات للطب وطب الاسنان والصيدلة . وبالرغم من الفروقات الكبيرة في توافر القوى العاملة المدربة في الميدان الصحي حققت معظم البلدان تقدما في تأمين خدمات صحية هي اكثر شمولا وتنسيقا واكثر جودة من الناحية التقنية . ولكن ما زالت هناك حاجة ملحة للقوى العاملة ذات المستوى المتوسط، علما بان توظيف العاملين ذوي المستوى المتوسط هو بطيء، وأن عددا من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ما زال يعتمد ،الى حد كبير ،على الكفاءات المغتربة .

ونجد ،في البلدان التي يقطن معظم سكانها في الارياف ،ان مشكلة الحوافز الملائمة لاجتذاب الاطباء للقيام باعمال التدريب والتطبيب في المناطق الريفية ما زالت مشكلة شديدة الحدة . وبالرغم من ان حكومات المنطقة تدرك هذه المشكلة ،وأنها تبذل جهودا متزايدة لانشاء كوادر من الموظفين الصحيين المدربين والقادرين على تلبية حاجات المجتمعات الريفية فهناك حاجة الى مزيد من العمل في هذا المضمار.

ومع أن الانعاش الاجتماعي ما زال موجها توجيها خاصا نحو الاحسان ،هناك ميل متزايد الى اعتباره مجموعة من النشاطات ووظيفة منظمة غايتها جعل الافراد والعائلات والجماعات قادرين على مواجهة الظروف الحياتية المتغيرة .

وقد أصبح تخطيط الانعاش الاجتماعي أكثر شمولا في بلدان كالاردن والكويت والسعودية ،حيث تتضمن الخطط الانمائية الراهنة اهدافا محددة ووصفا لتدابير السياسة العامة اللازمة لبلوغ هذه الاهداف .

وهناك فئات خاصة من السكان (الاطفال والشباب والارامل والشيوخ والعاطلين عن العمل) قد أصبحت اكثر فاكثر هدفا لسياسات اجتماعية معينة في بعض البلدان مثل اليمن الديمقراطية والاردن والسعودية ،كما ان تأمين خدمات الانعاش الاجتماعي للفئات الضعيفة قد لاقى ،في جميع بلدان المنطقة ،اهتماما شديدا من جانب القطاعين العام والخاص. وهكذا نجد أن المؤسسات المعنية بالأيتام والمعوقين جسديا وعقليا والجانحين يستهدفها القسم الاكبر من برامج الانعاش الاجتماعي .

وهناك برامج للانعاش الاجتماعي - مثل التدريب المهني ،والتعليم الخاص بالمجتمعات ،والبرامج الصحية والغذائية والعمل الاجتماعي في المدارس - بدأت بعض بلدان المنطقة بتنفيذها (مراكز الاعداد المهني في الاردن ،ووحدات الارشاد للبنات والنساء في سورية ،والعمل الاجتماعي في المدارس في الكويت،ومراكز تعليم المجتمعات الريفية في السعودية) .

واو - التطورات الاجتماعية

ان بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تعتبر التوسع في التعليم شرطا هاما من شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي ، غير ان التركيز على التعليم يختلف بين بلد وآخر . وتتميز اتجاهات تطوير التعليم في المنطقة بتوسع سريع في الانظمة التعليمية في جميع البلدان . وهذا ما يظهر في ارتفاع معدلات الانتساب في جميع المراحل التعليمية (١) وازدياد عدد المدرسين ، والتعمق في التمييز بين انواع البرامج التعليمية ، وبروز ظاهرة التخطيط.

ان معدلات الانتساب للمدارس الابتدائية قد ارتفعت بصورة منتظمة في معظم بلدان المنطقة . ونجد ، في سنة ١٩٧٥ ، ان الاردن والكويت وسورية قد حققت تقريبا تعميم التعليم على المستوى الابتدائي ، بينما نجد ، في السعودية واليمن ، ان معدلات الانتساب في المرحلة الابتدائية معدلات منخفضة ، بالرغم من أنها كانت ايضا ترتفع بسرعة .

اما نسبة الاناث في المدارس الابتدائية في المنطقة فقد ارتفعت ايضا ، علما بان الاناث يشكلن حوالي ثلث عدد التلامذة المسجلين في المدارس . (٢)

ويشمل التعليم على المستوى الثانوي التعليم العام والتعليم المهني وتدريب المعلمين . غير ان الاولوية المعطاة للتعليم العام هي أعلى من الاولوية المعطاة للتعليم المهني ولتدريب المعلمين في المنطقة ، بالرغم من ان التعليم المهني قد لاقى اهتماما متزايدا في معظم البلدان . ففي الاردن ، مثلا ، ارتفع معدل الانتساب للمدارس المهنية ارتفاعا ذا مغزى ، اي من ٨ر٥ بالمئة في سنة ١٩٧٢ الى ١٥ بالمئة في سنة ١٩٧٥ .

كذلك تم توسيع التعليم العالي بتأسيس جامعات جديدة في كل من الكويت والاردن والسعودية واليمن الديمقراطية ، وبزيادة امكانيات الانتساب وتوسيع مرافق الجامعات القديمة الموجودة في سورية والعراق . ولكن ما زال هناك عدم توازن بين العدد المنخفض نسبيا من خريجي العلوم والطب والميادين التكنولوجية ، وبين العدد الكبير من خريجي الاداب والحقوق .

---

(١) تحقق ارتفاع معدلات الانتساب بنفقات ضخمة . فهناك بلدان عديدة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تخصص من ٦ بالمئة الى ٢٠ بالمئة من ناتجها القومي الاجمالي لشؤون التعليم.

(٢) مثال ذلك أن نسبة انتساب الاناث في الاردن قد بلغت حوالي ٤١ بالمئة من مجموع المنتسبين في سنة ١٩٧٥ .

وهناك أيضا خط عريض يجري الآن انشاؤه بين حمص ودمشق بغية ربط العاصمة السورية بشبكة السكك الحديدية الاوروبية ، مرورا بحلب وميدان واكبز واستانبول . ومن المتوقع ان يبدأ هذا الخط عمله في سنة ١٩٨٠ . كذلك يجري الآن انشاء خط جديد بين تدمر وحمص مرورا بمحين من اجل نقل الفوسفات من مناجم خنيفس والشرقية . كما يجري انشاء وصلة جديدة بين حمص وعكارى ، من اجل زيادة طاقة وفعالية الخط الموجود حاليا بين مرفأ طرطوس وحمص . ومن المتوقع ان تبدأ هذه الوصلة عملها في سنة ١٩٨٠ .

اما العراق فقد انتهى من اعداد دراسة الجدوى والتصاميم للوصلة الحديدية الجديدة مع سورية ، التي تمتد من بغداد الى البوكمال مرورا بالحسيبة ، وقد جرى تقديم العروض خلال سنة ١٩٧٧ . وسيشكل هذا الخط عند الانتهاء من انشائه ، اتصالا مباشرا وأقصر مسافة بين منطقة الخليج ومرافئ البحر الابيض المتوسط .

وخصصت ، خلال الفترة المستعرضة ، استثمارات ضخمة لانشاء طرق جديدة وتحسين الطرق الموجودة .

لقد أحرز العراق في هذا المجال تقدما رائعا ، اذ يبلغ الآن مجموع طول شبكة الطرق فيه ٣٢٥٠ كم . ومعظم هذه الطرق ، ان لم يكن كلها ، من مستوى دولي ، اذ يبلغ عرض الطريق ذات الاتجاه الواحد والاتجاهين ٧ر٥ امتار و ٧ر٢ امتار على الترتيب . وقد وضعت الحكومة العراقية خطة هي الآن متقدمة التنفيذ من اجل انشاء طريق دولية ذات اتجاهين بثلاثة مسارب تربط بغداد بالكويت مرورا بالبصرة ، وطريق اخرى مماثلة تربط بغداد بالعقبة في الاردن ، وطريق اخرى تربط العراق بسورية . ويتوقع أن يبلغ مجموع طول هذه الطريق الدولية ١٢٠٠ كم ، علما بان دراسات الجدوى والتصاميم المتعلقة بهذا المشروع قد انتهى اعدادها ومن المقرر انتهاء التنفيذ في سنة ١٩٨٠ .

وتم في الاردن ، خلال سنة ١٩٧٧ ، انشاء عدد من الطرق الرئيسية ، وهي طريق اليرموك - البحر الميت ، وطريق الصافي - العقبة ، وطريق الازرق - حدود المملكة العربية السعودية وطريق معان - العقبة . اما طريق المفرق - الموقع (هـ ٥) طى الحدود العراقية ، فهي قيد الانشاء .

وفي لبنان ، حيث أدت أحداث سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ الى وقف أعمال انشاء الطرقات وتحسينها . فقد بدأت الاشغال في سنة ١٩٧٧ لاكمال الطريق الدولية التي تصل دمشق ببيروت مرورا بالمصنع باتجاه الشرق ، وطريق بيروت - طرابلس الحدود السورية ، باتجاه الشمال .

وقد وضع العراق مشروع التطوير المرافئ تبلغ كلفته ٣٠ مليون دولار، وهو يشمل انشاء ثلاثة مراسي جديدة في أم القصر، وقد صمم لمواجهة حركة تصدير التكبريت ولاستقبال سفن الشحن العامة. ويجري الآن، في أبو فلوس، انشاء مرسى خاص مجهز بناقلات للتحميل، وذلك من أجل تصدير الاسمدة البالغ مقدارها حوالي مليوني طن في السنة.

وقد قام الاردن مؤخرا بزيادة طاقة الاستيعاب في مرفأ العقبة بأنشاء مرسيين عائمين.

وفي سورية، تم انشاء حاجزين للامواج في مرفأ طرطوس كما انشيء رصيف خاص لتحميل الفوسفات. (بالاضافة الى الآلات اللازمة والاهراءات). كذلك سيجري انشاء مرسى لتحميل التكبريت.

أما مرفأ بيروت فيتخلص شيئا فشيئا من آثار الحرب الاهلية، علما بأن ترميم المرفأ الذي خربته الحرب هو الآن قيد التنفيذ. ويشمل هذا الترميم انشاء ١٧ سقيفة (على مراحل متعددة) بالاضافة الى تحديث الاجهزة وازالة الانقاض.

ويشمل برنامج تطوير المرافئ في اليمن انشاء مرسيين اضافيين في مرفأ الحديدة. وقد تم تركيب مرسى عائم في رأس الخطايب، على مسافة حوالي ١٢ كيلومترا جنوبي الحديدة.

اما برنامج تطوير المرافئ في اليمن الديمقراطية فيرمي الى اعادة تأهيل ميناء عدن، وانشاء مرسى للبضائع العامة في المكلا، على الشاطئ الجنوبي.

ان اعمال التطوير المذكورة آنفا قد تأثرت الى حد كبير بالاحتياجات القصيرة والمتوسطة الاجل التي احدثتها النشاطات الاقتصادية التي نشأت في المنطقة بعد سنة ١٩٧٣. والمحتمل ان معدل النمو في قطاع البناء (التجاري والمدني والصناعي أو المتعلق بالمقومات الهيكلية) لا يمكن الاحتفاظ به على مستوى الذروة لأكثر من فترة زمنية متوسطة الاجل. ولا بد، عندما يخف الضغط على المستوردات، من حصول فائض في مرافق شحن وتفريغ البضائع، خاصة في البلدان المنتجة للنفط في منطقة الخليج. وقد لا تكون هذه المرافق فائضة عن الحاجة اذا نظرنا اليها من زاوية الاجل الطويل.

لقد ركزت خطط تطوير المرافئ بصورة عامة على انشاء وتوسيع التجهيزات المادية للمرافئ مثل المراسي الجديدة، دون الاهتمام اهتماما كافيا بالتحسينات التي يمكن ادخالها على طرائق وتقنيات مناولة البضائع. ان الجهود الكبيرة التي بذلتها مؤخرا سلطات المرافئ قد برهنت بشكل كاف أن بالامكان زيادة طاقة استيعاب المرافئ بواسطة تحسين عمليات الشحن والتفريغ، كما يظهر في انخفاض مدة الانتظار في المرافئ انخفاضا كبيرا. كذلك فان اتباع نهج منسق على الصعيد دون الاقليمي فيما يتعلق بتخطيط المرافئ يمكنه ان يؤمن تطويرا اكثر عقلانية لتجهيزات الموانئ، وذلك لتحقيق فائدة عامة لجميع البلدان الاعضاء.

ان تجارة بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ستستمر في النمو في فترة ١٩٧٨-١٩٧٩ وان كان ذلك بمعدل أبطأ ، نظرا لمواصلة الانفاق الانمائي وتعزيزه في البلدان النفطية وللتوسع في القروض والمساعدات المالية التي تشجع برامج استيراد السلع الرأسمالية في الدول غير النفطية . أما الطلب على الصادرات النفطية فسيتعلق بعودة الازدهار الاقتصادي في الدول الصناعية ، علما بأن الضغط المتزايد من اجل تصدير المزيد من النفط سيؤمن فوائض مالية اضافية . وقد تكون هذه الفوائض ما زالت بحاجة الى اعادة توزيع من أجل سد العجز في ميزان مدفوعات سائر البلدان ، ودعم السيولة النقدية الدولية . واذا استمر هبوط قيمة الدولار في سوق العملات فقد يؤدي ذلك الى تغيير الاسس المتبعة في تسعير النفط، الا اذا حدث انتعاش اقتصادي كبير في اوروبا واليابان .

هاء : النقـــل

ان برنامج تطوير المرافئ في المنطقة ، خاصة في منطقة الخليج ، قد جرى تنفيذه في السنوات الاخيرة ، على نطاق لا مثيل له في الماضي . فالمعلومات المتوفرة تشير الى أن مجموع قيمة مشاريع تطوير المرافئ ، الجارى تنفيذها في منطقة الخليج والمخطط لها ستبلغ حوالي ٥ مليارات دولار ، وان منطقة الخليج (بما فيها ايران) ستكون في منتصف الثمانينات مجهزة بـ ٤٠٠ مرسى للمياه العميقة . هذا ولم يكن لمنطقة الخليج ، في سنة ١٩٧٠ ، سوى ٣٠ مرسى من هذا النوع، وقد اصبح معظمها غير ملائم لمواجهة برامج الاستيراد الكثيف التي بدأت الدول الاعضاء بتنفيذها بعد سنة ١٩٧٣ ، مما اثر تأثيرا شديد السلبية على التكاليف واوقات التسليم .

ان الضغوط التي نشأت بعد سنة ١٩٧٣ والتي أثرت في هيكلية النقل ، وكانت آنذاك هيكلية غير ملائمة ، قد تمّ حصرها والتغلب عليها في بعض الحالات . واذا قارنا الوضع الراهن بفترة منتصف سنة ١٩٧٥ ، حين كانت مجموعات ضخمة من السفن أي من خمسين الى مئة سفينة ، تنتظر خارج مرفأ جدة ، وحين كان الكثير منها ينتظر ثلاثة اشهر أو اكثر ليتمكن من استخدام احد المراسي ، وجدنا ان معظم مرافئ المنطقة لا تشكو عمليا من أي اختناق .

ان برنامج الاستثمار الذي يبلغ ١٩٣٩ر١ مليار دولار ، والذي وضعته المملكة العربية السعودية كجزء من الخطة الخمسية ١٩٧٥-١٩٨٠ لتطوير مرافئها ، يدور حول مشاريع للتنفيذ في جدة والدمام وجبيل وينبع وجيزان وطوال والتار . ففي جدة ، نجد ان اعمال توسيع المرفأ الجارية الآن تشمل سبعة مراسي لسفن الشحن العامة ، ومرسى واحد لسفن قاطرات الحاويات (ويبلغ عمق المرسى ثمانية امتار) ، بالاضافة الى المرسى الشمالي لسفن الشحن التقليدية . ومن المتوقع ان تكون كل هذه المراسي قيد التشغيل في منتصف سنة ١٩٧٨ . أما الاشغال المتعلقة بانشاء مجمّع صناعي وتجاري في مرفأ جبيل بقيمة ٢ر١ مليار دولار فهي الآن قيد التنفيذ المستمر . أما مرفأ طوال والتار فالغرض منهما في الدرجة الاولى معالجة شحنات الاسمنت غير المعبأ .

واستمرت منطقة اللجنة في تأمين منفذ هامشي للتصدير للاقتصاديات النفطية ، مما يعكس الاهمية القصوى للنفط الخام في تجارتها التصديرية ، علما بأن القسم الاكبر من هذه المصدرات يستهلك خارج المنطقة . ونجد ، مقابل ذلك ، ان المنطقة تبقى سوقا رئيسية لصادرات الاقتصاديات غير النفطية ، خاصة الاردن ولبنان ، كما انها المنفذ الرئيسي لصادرات البلدان الاعضاء من السلع المصنوعة .

ويدل تحليل وجهة صادرات المنطقة بصورة عامة على ان المواد المصدرة الى البلدان الصناعية الكبرى هي المهيمنة ، بحيث بلغت ٨٢٫٧ بالمائة من صادرات اليمن الديمقراطية في سنة ١٩٧٦ . لكنها لم تبلغ سوى ٦٫٥ بالمائة في الاردن و ٧٫٤ بالمائة في لبنان .

وهذه النسب المئوية هي ، بصورة عامة ، نسب اعلى في الدول المصدرة للنفط ، التي تجد اسواقها الرئيسية في الدول الصناعية الكبرى . فاليابان اكبر مستورد للنفط في آسيا ويشكل ، بالنسبة الى البحرين والكويت ، اكبر سوق للتصدير . وهناك اعتبارات عديدة ، منها اجتذاب العائدات بالعملات الصعبة في الدول الاعضاء غير النفطية ، تحد من الاهتمام بالاسواق الاسيوية والافريقية والاوروبية الشرقية ، بالرغم من ان سورية واليمن قد كسبتا ، في أوروبا الشرقية ، اسواق تصدير مهمة نسبيا . كذلك قامت سورية والعراق بكسب أسواق تصدير كبيرة في دول جنوب شرقي اوروبا القريبة ، مثل يوغسلافيا وتركيا واليونان .

ونجد ، في فترة ١٩٧٦-١٩٧٧ ، ان ثمة اهتماما متزايدا بتطوير التجارة مع امريكا اللاتينية ، ويفترض ان تؤدي المفاوضات التجارية التي جرت مؤخرا الى زيادة حجم التجارة في هذا الاتجاه ، علما بأن الحركة التجارية الحالية مع امريكا اللاتينية تسيطر عليها البلدان المصدرة للنفط ، خاصة العراق وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة .

كذلك تشكل البلدان الصناعية الكبرى مصدرا رئيسيا لمستوردات المنطقة . فقد أمنت ، في سنة ١٩٧٦ ، ٨١ بالمائة من مستوردات السعودية ، وحوالي ٧٠ بالمائة من مستوردات العراق والكويت وقطر وسورية ، كما أمنت من ٥٠ بالمائة الى ٦٠ بالمائة من مجموع مستوردات اليمن الديمقراطية والاردن وعمان ، واقل من ٥٠ بالمائة من مستوردات البحرين ولبنان واليمن . ونجد ، بالاضافة الى ذلك ، ان آسيا (خاصة اليابان) واوروبا الشرقية كانتا ايضا من المصادر الرئيسية لمستوردات منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . فقد أمنت اوروبا الشرقية ١٣٫٩ بالمائة من مستوردات العراق ، و ١٥٫٦ بالمائة من مستوردات لبنان ، و ٩٫٨ بالمائة من مستوردات سورية ، و ٨٫٤ بالمائة من مستوردات اليمن . وقد أمنت آسيا ١٠ بالمائة من مستوردات البحرين ، و ١٥٫٦ بالمائة من مستوردات الامارات العربية المتحدة ، و ١٨٫٩ بالمائة من مستوردات اليمن .

أما التجارة مع افريقيا وآسيا (باستثناء اليابان) فهي هامشية ويسيطر عليها مرفأ هونكونغ وسنغافورة المستعملين للتخزين ، مع وجود استيراد كبير للمواد الخام من ماليزيا واتساع في التجارة مع جمهورية الصين .

واذا قارنا مستوردات قطر والسعودية في سنة ١٩٧٦ بمستوردا تهما في سنة ١٩٧٥ وجدنا انها ازدادت بنسبة ١٠١ بالمائة في الاولى و ٧١ بالمائة في الثانية. وعلى العكس سجلت مستوردات العراق بنسبة ١٨ بالمائة، في حين بقيت مستوردات عمان على المستوى نفسه. وقد سجلت سائر بلدان المنطقة معدلات نمو تتراوح بين ٩١ بالمائة في سورية و ٤٤ بالمائة في البحرين. وتشير البيانات غير الكاملة لسنة ١٩٧٧ الى ان حركة الاستيراد في العراق قد عادت الى مستواها السابق، كما تشير الى استمرار التوسع السريع في كل من البحرين والاردن وسورية والامارات العربية المتحدة.

وما زال النفط يشكل القسم الاكبر من صادرات المنطقة، مبرزا بذلك الحاجة الملحة الى تنويع الصادرات. وتتضح الجهود الرامية الى تنويع اقتصاديات المنطقة في النسبة المرتفعة جدا للمستوردات، وذلك لتغطية تكاليف الاستثمار المتعلقة بالهياكل الاساسية والصناعة، والتكنولوجيا، وكذلك البرامج القصيرة الامد لبدائل المستوردات.

ومع ان النفط يهيمن على الصادرات العراقية، يتجه العراق اكثر فاكثر الى تصدير الشاحنات والاسمدة والتجهيزات الزراعية، وذلك عادة بموجب اتفاقات تجارية ثنائية. كذلك سجلت سورية، الى جانب تحقيق زيادة تدريجية لايراداتها من صادرات النفط، تطورات ايجابية فيما يتعلق بكميات واسعار صادراتها من القطن.

ونجد، في جميع بلدان المنطقة، ان زيادة استيراد البضائع الاستهلاكية بسبب ارتفاع مستوى الدخل واثر المحاكاة في الاستهلاك، كما بسبب تزايد فرص التمويل الخارجي في الاقتصاديات النفطية، قد ولدت ضغطا على حركة الاستيراد من الصعب ضبطه.

غير أن استيراد البضائع الاستهلاكية محدود اصلا بالاولوية المعطاة للحاجات الانمائية، كما بالعائدات المقدرة من التصدير والتدفق المتوقع في المساعدات والقروض الميسرة. ويبرز تطبيق هذا النوع من المبادىء الادارية في لجوء العراق الى مراقبة القطع الاجنبي، مما سبب انخفاضا في المستوردات خلال سنة ١٩٧٦، كما أنه يبرز بشكل عكسي في ازدياد مستوردات الاردن واليمن بسبب ازدياد المساعدات الانمائية والقروض. وقد تنشأ مشكلات جديدة عندما تخفض المستوردات اللازمة لتقلبات المساعدات الاقتصادية، كما في حالة الاردن وسورية، حيث كان من الصعب الاحتفاظ بزخم الاستيراد بسبب تقلب المساعدات الممنوحة على شكل هبات أو قروض.

ان النمط التاريخي للتجارة بين بلدان المنطقة هو، على وجه العموم، ذو أداء منخفض، وهو لم يتغير بصورة محسوسة في سنة ١٩٧٦. فقد بلغت الصادرات المتبادلة داخل المنطقة ٣٫٦ بالمائة من مجموع صادراتها، كما بلغت المستوردات المتبادلة داخل المنطقة ٩ بالمائة من مجموع مستورداتها (انظر الجدول رقم ١٣). وباستثناء النفط الخام نجد ان التجارة فيما بين بلدان المنطقة تسيطر عليها، الى حد كبير، تجارة السلع الزراعية، كما تسيطر عليها، في بعض الحالات المحدودة، السلع المصنوعة. هذا وتمثل تجارة اعادة التصدير دورا مهما في التجارة بين بلدان المنطقة، خاصة في منطقة الخليج.

الجدول رقم ١٢ : تجارة التصدير والاستيراد في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١٩٧٥ - ١٩٧٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة والنسبة المئوية)

	المصدّرات				المستوردات			
	القيمة		نسبة النمو		القيمة		نسبة النمو	
	١٩٧٥	١٩٧٦	٧٦-١٩٧٥	٧٧-١٩٧٦ (أ)	١٩٧٥	١٩٧٦	٧٦-١٩٧٥	٧٧-١٩٧٦ (ب)
الاردن	١٥٣	٢٠٩	٣٦٫٦	٢٢٫٠	٧٣١	١٠٢٣	٤٠٫٠	١٥٫٥
الامارات العربية المتحدة	٦٨٧٩	٨٥٤٣	٢٤٫٢	١٢٫٥	٢٦٦٩	٣٣٢٦	٢٤٫٧	٣٨٫٣
البحرين	١١٤٧	١٣٤٦	١٧٫٣	٣٠٫٧	١١٥٨	١٦٦٤	٤٣٫٧	٣٢٫٩
الجمهورية العربية السورية	٩٣٠	١٠٦٥	١٤٫٥	٩٫٤	١٦٦٨	١٩٨٦	١٩٫٠	٣٦٫٠
العراق	٨٢٧٦	٨٨٤٠	٦٫٨	٢٥٫٢	٤٢٠٤	٣٤٦١	- ١٧٫٧	٢٨٫٩
عمان	١٤٤٥	١٥٧١	٨٫٧	٠٠	٦٦٩	٦٦٧	- ٠٫٤	٠٠
قطر	١٨٠٨	٢٢١٠	٢٣٫٤	- ٧٫٠	٤١٣	٨٣٠	١٠١٫٤	٠٠
الكويت	٩١٨٦	٩٨٤٧	٧٫٢	٨٫٩	٢٣٨٨	٣٣٢١	٣٩٫٠	٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٧٧٣٠	٣٦١١٩	٣٠٫٢	١٥٫٩	٦٨٨٦	١١٧٥٩	٧٠٫٧	٠٠
اليمن	١١	٨	- ٢٧٫٣	٠٠	٢٩٤	٤١٠	٣٩٫٤	٠٠
اليمن الديمقراطية	١٨٧	٠٠	٠٠	٠٠	٣١٢	٠٠	٠٠	٠٠
مجموع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٥٨٣٠٥	٧٠٨٣٨	٢١٫٥	٠٠	٢٣٧٧١	٣١٣٩٣	٣٢٫٠	٠٠

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى معلومات مستقاة من مصادر وطنية ودولية .

(أ) محسوبة على فترة تسعة اشهر بالنسبة الى البحرين والعراق والكويت وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة ، وعلى فترة ستة اشهر بالنسبة للاردن وسورية .

(ب) محسوبة على فترة تسعة اشهر بالنسبة للبحرين ، وعلى فترة ستة اشهر بالنسبة للعراق والاردن وسورية والامارات العربية المتحدة .

ان الدور المهيمن اكثر فأكثر لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الوضع النفطي الدولي يظهر بشكل واضح في الاحصاءات التالية. ففي نهاية سنة ١٩٧٧ كان الاحتياطي الثابت وجوده من النفط الخام في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يبلغ ٤٧ بالمائة من الاحتياطي العالمي، كما ان اكثر من ٨٥ بالمائة من الاحتياطي العالمي المتبقي في الحقول الهائلة الضخامة (١) موجود ايضا في المنطقة. وقد فاق الانتاج المتراكم للسنوات السبع الماضية (١٩٧١-١٩٧٧) مجموع ما أنتجته المنطقة قبل ذلك (٣٧ مليار برميل). وقد هبطت نسبة احتياطي المنطقة الى الانتاج، من ٦٥-٦٦ الى ١ في فترة ١٩٧١-١٩٧٢، والى ٥١ الى ١ في فترة ١٩٧٦-١٩٧٧ (٢).

ان البلدان الخمسة من بلدان المنطقة التي هي من اعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبيك) قد أمنت ٥٤ بالمائة من صادرات الاوبيك في سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٧، مقابل ٤٢ بالمائة في سنة ١٩٧٠ (٣). وفي السنوات الثلاث الماضية أمنت منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا للعالم ٤٦-٤٧ بالمائة من استيراده، للنفط الخام، مقابل أقل من ٣٨ بالمائة سنة ١٩٧٠. أما بلدان منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين، التي تستورد حوالي ٨٢ بالمائة من النفط الخام في العالم فهي تستهلك، منذ سنة ١٩٧٣، اربعة اخماس صادرات المنطقة (٨٢ بالمائة في فترة ١٩٧١-١٩٧٢). ونجد، في الوقت الذي انخفض فيه اعتماد بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على اسواق منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين، ان اعتماد اعضاء هذه المنظمة على النفط الخام المنتج في المنطقة قد ازداد. فقد استوردت بلدان المنظمة من بلدان اللجنة حوالي نصف مستورداتها من النفط الخام في فترة ١٩٧٦-١٩٧٧، مقابل ٤٠ بالمائة في سنة ١٩٧٠. وكانت الولايات المتحدة اكثر الامثلة بروزا على تعاظم هذا الاعتماد، اذ بلغ النفط الذي استوردته من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، في سنة ١٩٧٧، ٣١ بالمائة من مجموع مستورداتها من النفط الخام، مقابل ١٨ المائة في سنة ١٩٧٣ وفقط ١ بالمائة في سنة ١٩٧٠.

ولا بد، بين البلدان الثمانية المنتجة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، من أن نفرد مكانا خاصا للمملكة العربية السعودية، نظرا لأهمية وضعها في المنطقة وعلى المسرح العالمي للنفط. فالمملكة العربية السعودية تحوي اكثر من نصف احتياطي النفط الثابت وجوده في المنطقة، كما ان احتياطيها هو اضخم احتياطي في العالم، بالاضافة الى كونها ثاني اكبر البلدان المنتجة واول البلدان المصدرة. وقد انتجت المملكة، في سنة ١٩٧٣، كميات من النفط مساوية لمجموع ما انتجته البلدان السبعة الاخرى المنتجة للنفط في منطقة اللجنة. وفاق انتاجها،

---

(١) تعرف الحقول الهائلة الضخامة بانها حقول يبلغ فيها الاحتياطي المتبقي الثابت وجوده أكثر من عشرة مليارات برميل.

(٢) بقيت النسبة العالمية، ٢٩ الى ١، في ١٩٧٧.

(٣) بلغت صادرات دول الاوبيك (٨٥-٨٨) بالمائة من الصادرات العالمية للنفط الخام في فترة ١٩٧٠-١٩٧٧.

باء : التعدين والمقالع والطاقة

ان واقع البلدان النامية فيما يتعلق بتطوير استثمار الموارد المعدنية ما زال غير مرض فهذه البلدان تملك نصف اراضي العالم ، لكن مواردها الطبيعية المعروفة لا تبلغ سوى ثلث الانتاج العالمي .

كان استثمار الموارد الطبيعية عاملا ديناميكيا في النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلدان غربي آسيا . وهناك بلدانا عديدة تعتمد بشكل شبه مطلق على سلعة واحدة (النفط) . فالاردن يعتمد ، الى حد كبير ، على ايراداته من صادرات الفوسفات في تنفيذ مشاريعه الانمائية ، كما أن بلدانا اخرى في المنطقة تدرك اكثر فاكثر اهمية دور الموارد الطبيعية في العملية الانمائية ، وهي تقوم حاليا ، بالتنقيب عن المعادن في اراضيها .

ان استخراج الموارد المعدنية واستغلالها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يوفران من الامكانيات ما يسمح بتدعيم التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول الاعضاء ، وكذلك التعاون بينها وبين بلدان اخرى . ولكن الحالة الراهنة في هذا الميدان (غير ميدان النفط والغاز) ليست ، مع الاسف ، حالة مشجعة . فالنحاس هو ، بين جميع انواع المواد المعدنية الخام ، الوحيد الذي يستخرج على نطاق محدود في كل من عمان والاردن . وبالرغم من وجود صناعة للحديد في عدد من بلدان المنطقة فان جميع مصانع الحديد ما زالت تعتمد ، في انتاجها ، على استيراد خامات الحديد . كذلك فان صناعة الالومينيوم الموجودة في بعض بلدان الخليج تعتمد اعتمادا كليا على البوكسيت المستورد . وبالتالي فان الطلب على جميع انواع المعادن يلبى باستيراد المواد المعدنية الخام ، والمنتجات نصف المصنوعة والمصنوعة .

أما الوضع في ميدان الخامات غير الفلزية فهو أفضل بكثير . وأهم هذه الخامات الفوسفات ، الموجودة مناجمه في العراق وسورية والاردن والسعودية . واما أهم المواد الكيميائية الخام الموجودة في المنطقة فهي الكبريت (العراق) ، والصودا والبوتاسيوم والاملاح ، وهي مواد يجرى الآن ، أو يتوقع استخراجها في بلدان عديدة . ان معظم الرواسب الملحية موجودة في البحر الميت ، كما ان ملح الصخور موجود ، في معظمه ، في منطقة الصليف في الامارات العربية المتحدة . والواقع ان توفر المواد الخام في معظم بلدان المنطقة قد أسهم في تطور صناعة الاسمنت خلال السنوات القليلة الماضية . كذلك فان احجار البناء ورواسب الرخام والجص موزعة بصورة غير متساوية في المنطقة ، علما بأن بلدانا عديدة تشكو من نقص شديد في هذه المعادن التي تستورد معظمها .

وهناك ، في اليمن الديمقراطية وعمان والامارات العربية المتحدة ، عدد كبير من المناجم المعدنية المكتشفة التي لم تدرس ولم تقيم بعد ، بالرغم من أن التقارير الاولية تشير الى امكانية اكتشاف رواسب جديدة ذات قيمة تجارية . وفضلا عن ذلك فان القسم الاكبر من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ما زال يحتاج الى اجراء عملية مسح قبل القيام بتقييم صحيح لما فيها من احتياطي معدني . وبالتالي يجب ، في ميدان الموارد المعدنية ، اعطاء النشاطات السابقة للاستثمار أولوية على نشاطات الاستثمار .

وثمة خاصّة اخرى من خصائص تجارة السلع التجارية، وهي تتعلق بعدم تساوى أهمية هذه التجارة بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (انظر الجدول رقم ١١). والواقع ان هناك تركيزا قويا على المصدرات الزراعية، في حين ان المستوردات الزراعية موزعة بشكل اكثر انتظاما. وقد بلغت المصدرات الزراعية لسورية والعراق، في سنة ١٩٧٦، حوالي ثلثي مجموع صادرات المنطقة. والملاحظ، فيما يتعلق بالمستوردات، ان البلدان المصدرة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد زادت حصتها زيادة كبيرة. اما وضع اليمنين فقد ساء من جهتي التصدير والاستيراد.

مصايد الاسماك

قدّر انتاج المنطقة من السمك في سنة ١٩٧٥، وهي آخر سنة توفرت عنها المعلومات، بـ ٤٦٠٨ر الف طن، أى ٧٥ر. بالمائة من مجموع صيد السمك في العالم. وبصورة عامة كان صيد المنطقة في سنة ١٩٧٥ افضل من صيد سنة ١٩٧٤ بنسبة ٣ر٣ بالمائة. وقد سجلت الكويت وعمان في سنة ١٩٧٥ زيادة في الصيد قدرها ١٠ بالمائة بالنسبة الى صيد سنة ١٩٧٤، في حين نجد ان هناك هبوطا في العراق (١٠ بالمائة) وفي اليمن (١٥ بالمائة). ان الكميات القليلة للصيد الحالي - بالرغم من وجود موارد محلية وفيرة في المصائد البحرية والداخلية - لا تفسر بقلة السمك بل، بالاحرى، بعوامل خارجية. ومن الممكن ان يمثل السمك ومنتجات المصائد دورا رئيسيا في زيادة استهلاك البروتين في المنطقة، شرط استعمالها بصورة ملائمة ومراقبة نوعيتها. فموارد الصيد لا يصطاد فيها بشكل كاف أو هي غير مستغلّة، بمعنى انه يمكن زيادة الصيد بـ ٢ر١ مليون طن، منها ١ر٥ مليون طن من السمك السابح. كذلك هناك، في البحر الاحمر، امكانية زيادة الصيد بحيث يبلغ مجموعه ١٨٠ر٠٠٠ طن، مقابل أقل من ٤٠ر٠٠٠ طن في السنوات الاخيرة. اما فيما يتعلق بالمصايد الداخلية، فالعراق وسورية هما البلدان اللذان يستطيعان استثمار امكانياتهما بشكل اكثر فعالية، بما في ذلك تربية الاسماك، علما بأن لديهما كل ما يلزم لوضع برامج ناجحة ومزدهرة في هذا المجال.

الاحـــراج

ان الاراضي التي يمكن تصنيفها كأراض محرّجة بصورة غير كثيفة تبلغ أقل من ٢ بالمائة من اراضي المنطقة، علما بان المناطق المحرجة لا تتجاوز ٢٠٠ر٠٠٠ هكتار، وهي ذات انتاجية منخفضة.

ان استيراد المنتجات الحراجية لا تطرح مشكلة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. واذا نظرنا الى مشكلة تربية الاشجار في المنطقة نجد انه قد لا يكون للغابة، بوصفها منطقة لانتاج الخشب سوى اهمية ضئيلة. والارجح ان ينظر الى الغابات كأداة مفيدة لحلّ بعض المشكلات البيئية. فمن الممكن الاستعانة بخبراء الغابات من اجل وقف تقدم الكثبان الرملية، وتنظيم الفياضانات، ومكافحة التآكل، وتأمين الوقاية ضد الارياح، اكثر بكثير من الاستعانة بهم لانتاج الخشب. ويتأكد هذا الاتجاه في البرامج المهمة نسبيا التي وضعتها، في هذا المجال، عدة بلدان من بلدان الخليج. كذلك يبذل الاردن ولبنان جهودا ضخمة للتوسع في غرس الاشجار. وبما ان قاعدة الموارد الحراجية في المنطقة قاعدة صغيرة فقد نمت تجارة استيراد المنتجات الحراجية بصورة كبيرة نسبيا. ولكن الظروف المستقرة للسوق العالمية قد زالت في فترة ١٩٧٣-١٩٧٤، نظرا للازمة التي واجهتها فئات عديدة من المنتجات، وهي ازمة ما زال اثرها باديا في السوق.

الجدول رقم٩ : الارقام القياسية لانتاج المحاصيل والمواشي (الاجمالي) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سنوات مختـــارة

(١٩٦١ - ١٩٦٥ = ١٠٠)

البند	الارقـام القياسيـة			نسبة التغيـر المئويـة	
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ (أ)	١٩٦١/٦٥-١٩٧٦ (ب)	١٩٧٦ بالنسبة الى ١٩٧٥
انتاج المحاصيل	١٢٣	١٣٧	١٢٤	٢ر٥	١١ر٤
محاصيل زيتية	١١٥	١١٧	١٠٧	١ر٢	١ر٧
الحبوب	١٠٤	١٢٨	٩٥	١ر٩	٢٣ر١
انتاج المواشي	١٣٠	١٣٧	١٤٠	٢ر٥	٥ر٤

المصدر : لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى بيانات مستقاة من مصادر دولية .

(أ) تقدير اولي

(ب) معدلات النمو السنوية المركبة .

الجدول رقم ٨ : الارقام القياسية للانتاج الغذائي وغير الغذائي ولمجموع الانتاج الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سنوات مختارة

(١٩٦١-١٩٦٥ = ١٠٠)

البنـــد	الارقام القياسيـــة			نسبة التغيـــر المئويـــة	
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ (أ)	١٩٦١/٦٥-١٩٧٦ (ب)	١٩٧٦ بالنسبة الى ١٩٧٥
الانتاج الغذائي (الصافي)	١٢٦	١٣٩	١٣٢	٢ر٥	١٠ر٣
الانتاج غير الغذائي (الصافي)	١١١	١١٨	١٢١	١ر٣	٦ر٣
مجموع الانتاج الزراعي (الصافي)	١٢٤	١٣٧	١٣٠	٢ر٥	١٠ر٥

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى بيانات مستقاة من مصادر دولية .

(أ) تقدير اولي

(ب) معدلات النمو السنوية المركبة.

الجدول رقم ٧ : الارقام القياسية لمجموع صافي الانتاج الزراعي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سنوات مختـــــــارة
(١٩٦١ - ١٩٦٥ = ١٠٠)

	الارقـــام القياسيـــة					نسبة التغير المئوية (ب)	
	١٩٦٩	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧ (أ)	١٩٧٦ - ٦٥/١٩٦١ (ب)	١٩٧٦ بالنسبة الى ١٩٧٥
الاردن	٦٩	٨٩	٥٣	٥٣	٥٣	- ٤ر٨	-
البحرين	١١١	١٤٧	١٤٠	١٤٢	١٤٣	٢ر٧	١ر٤
الجمهورية العربية السورية	١٠٨	١٣٢	١٣٥	١٥٣	١٣٦	٣ر٣	١٣ر٣
العـــراق	١٢٧	١٢٦	١١٦	١٣٨	١٣٤	٢ر٥	١٩ر٠
عمـــان	١١٣	١٣٣	١٣٤	١٣٥	١٣٧	٢ر٣	٠ر٨
قطـــر	١٥٣	١٩٧	٢٠٢	٢١١	٢١٩	٥ر٩	٤ر٤
الكويـــت	١٢٠	١٣٤	١٢٣	١٢٤	١٣٣	١ر٧	٠ر٨
لبنـــان	١١٣	١٥٧	١٤٨	١٥٩	١٦٢	٣ر٦	٧ر٤
المملكة العربية السعودية	١١٦	١٣٦	١٤٣	١٤٤	١٤٦	٢ر٨	٠ر٧
اليمـــن	٩١	١٠٦	١٢٠	١١٤	١١٤	- ١ر٠	٥ر٠
اليمن الديمقراطية	١١٨	١٣٥	١٣٤	١٣٣	١٣١	- ٢ر٨	٠ر٨
منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	١١٠	١٢٧	١٢٤	١٢٧	١٣٠	٢ر٥	١٠ر٥

المصدر: لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بالاستناد الى بيانات مستقاة من مصادر دولية .

(أ) تقدير اولي

(ب) معدلات النمو السنوية المركبة .

اما الخطة الانمائية لابوظبي فكان من المقرران يبدأتنفيذها في سنة ١٩٧٧ ، بانفاق يبلغ ٣٤ مليون درهم • وتهدف هذه الخطة الى زيادة الناتج القومي الاجمالي (باسعار ١٩٧٥) بمعدل سنوي قدره ٥ر١٣ بالمئة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي (باسعار ١٩٧٥) بنسبة ٥ر١٥ بالمئة ، علما بأن حوالى ٣٩ بالمئة من انفاق الاستثمار سيخصص لتطوير هياكل البنية الاساسية ، و٣٨ بالمئة للقطاع الصناعي ، و ٢١ بالمئة للقطاع العام ، و٢ بالمئة للقطاع الزراعي •

ان الخطة الانمائية الرابعة للجمهورية العربية السورية ، للسنوات الخمس ١٩٧٦ـ ١٩٨٠ ، تتصور انفاقا يبلغ مجموعه ٥٤١٦٦ مليون ليرة سورية ، علما بان حصة القطاع العام من هذا المبلغ هي ٨٢ر٧ بالمئة • ويقدر الاستثمار الثابت خلال فترة الخطة بمبلغ ٣٩٧٨٥ مليون ليرة سورية ، مما يمثل حوالي ٣٠ بالمئة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الخطة • اما الحصة الاكبر من الاستثمار (٢٤ بالمئة) فهي مخصصة للزراعة ، وبنوع خاص لمشروع الفرات (١٤ بالمئة) ، ثم تليها حصة الصناعة (٢١ بالمئة) وحصة الاسكان (١٥ بالمئة) •

ومن المخطط ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي قدره ١٢ بالمئة ، بحيث يرتفع من ١٩٠١٨ مليون ليرة سورية في سنة الاساس (١٩٧٥) الى ٣٣٥١٠ ملايين ليرة سورية في السنة النهائية (١٩٨٠) ، على ان يزداد الدخل الفردي السنوي بمعدل ٧ر٩ بالمئة • كذلك من المخطط أن تنمو قطاعات الانتاج السلعي بمعدل وسطي سنوي قدره ١٣ر١ بالمئة ، بما في ذلك معدل نمو سنوي يبلغ ٨ بالمئة في القطاع الزراعي ، و ١٥ر٤ في المئة في القطاع الصناعي ، و ١٦ في المئة في قطاع البناء • وبالرغم من ان الاهمية الاجمالية لقطاعات الانتاج السلعي بالنسبة الى الناتج الكلي لن تتغير سوى تغير طفيف خلال فترة الخطة (من ٤٥ بالمئة الى ٤٦ر٢ بالمئة) ، فمن المتوقع ان ترتفع حصة الصناعة من ٢٢ر٤ بالمئة الى ٢٦ر٢ بالمئة وان تنخفض حصة الزراعة من ١٦ر٣ بالمئة الى ١٣ر٦ بالمئة .

ويقدر نمو القوة العاملة بمعدل سنوي يبلغ ٤ر٩ بالمئة ، كما تقدر زيادة انتاجية العمل بنسبة ٦ر٨ بالمئة سنويا •

ان الخطة الانمائية الخمسية (١٩٧٦/٧٧ـ١٩٨٠/٨١) التي وضعتها الجمهورية العربية اليمنية قد حددت مجموع الانفاق بمبلغ ١٦٥٥٠ مليون ريال يمني • وهي تقدر تكوين رأس المال الثابت بمبلغ ١٥٩٧١ مليون ريال يمني (مما يمثل ٤٨ر٧ بالمئة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي) [1] ، علما بان ٤١ر٤ بالمئة من هذا المبلغ سيتم تمويله من مصادر خارجية ، وأنه من المتوقع ان تكون حصة القطاع الخاص من التمويل الداخلي ٣٣ر٥ بالمئة • وسينال قطاع النقل والمواصلات اكبر حصة من الاستثمار (٣٠ر٨ بالمئة) ، ويليه القطاع الصناعي (٢٢ر٢ بالمئة) ، علما بان حصة الصناعات التحويلية من ذلك تبلغ ١٢ر٥ بالمئة ، ثم يليه القطاع الزراعي (١٤ر٣ بالمئة) ثم قطاع الاسكان (١٣ر١ بالمئة) •

---

(١) تفسر هذه النسبة المرتفعة بانه سيتم اللجوء الى المشاريع الكثيفة الاستخدام لرأس المال • وهكذا فان متوسط نسبة رأس المال الى الناتج سترتفع من ٢ر٨ : ١ في سنة الاساس الى ٨ر٨ : ١ في السنة النهائية .

وهو مبلغ موزع بالتساوى بين القطاعين العام والخاص • ويتوقع ان يغطي صافي التمويل الاجنبي ٣٧ بالمائة من مجموع حاجات الاستثمار ، كما يتوقع ان يستهلك قطاعا التعدين والصناعات التحويلية ٣٠ بالمئة من مجموع الاستثمارات ، وان تكون حصة النقل ١٥ر٧ بالمئة ، وحصة المياه ١٢ر٧ بالمئة ، وحصة الزراعة ٥ر٢ بالمئة • ويقدر ان يرتفع الاستثمار الثابت بسرعة في السنتين الاولتين ، أى من ١٥٠ مليون دينار اردني في سنة ١٩٧٦ الى ١٧٧ مليون دينار اردني في سنة ١٩٧٧ ، وذلك نظرا لبدء تنفيذ عدة مشاريع كبيرة (متعلقة بالصناعة والمقومات الهيكلية) ، على ان يستقر مستوى هذا الاستثمار الثابت فيما تبقى من فترة الخطة •

ان تخطيط اهداف النمو العامة قد تم على اساس معدل سنوى وسطي قدره ٩ر١١ بالمئة للناتج المحلي الاجمالي و ٥ر١١ بالمئة للناتج القومي الاجمالي ، بحيث ان الناتج المحلي الاجمالي بكلفة عوامل الانتاج وباسعار سنة ١٩٧٥ سيرتفع من ٢٩٠ مليون دينار اردني في سنة ١٩٧٥ الى ٥٠٨ ملايين دينار اردني في سنة ١٩٨٠ ، في حين ان الناتج القومي الاجمالي سيرتفع من ٣٦٨ مليون دينار الى ٦٣٤ مليون دينار اردني • وستنمو قطاعات الانتاج السلعي بنسبة ١ر٢١ بالمئة ، بحيث ترتفع حصتها من الناتج المحلي الاجمالي من ٣٥ بالمئة في سنة ١٩٧٥ الى ٤٤ بالمئة في سنة ١٩٨٠ ، في حين ان النمو الشامل لسائر القطاعات سيكون بمعدل سنوى قدره ٦ر٨ بالمئة • اما القطاع الأسرع نموا ، اى بمعدل سنوى وسطي قدره ٢ر٢٦ بالمئة ، فيتوقع ان يكون قطاع التعدين والصناعات التحويلية ، بحيث ترتفع حصته من الناتج المحلي الاجمالي من ٦ر١٥ بالمئة الى ٣ر٢٨ بالمئة خلال فترة الخطة • وعلى العكس يتوقع ان تهبط الحصة النسبية للقطاع الزراعي من ٣ر١٠ بالمئة الى ٢ر٨ بالمئة وحصة قطاع البناء من ٦ر٧ بالمئة الى ٣ره بالمئة .

كذلك تتوقع الخطة ان تزداد القوة العاملة ، بين سنتي ١٩٧٦ و ١٩٨٠ ، بنسبة ٣٢ بالمئة •

ان الخطة الانمائية الحكومية للسنوات الخمس ١٩٧٦ - ١٩٨٠ تتصور نفقات يبلغ مجموعها ٢٧٩٧ مليون ريال عماني ، على أن تغطي مصادر التمويل الخارجي ١٤ر٤ بالمئة من هذه النفقات • وتقدر بـ ٦٩ بالمئة نسبة اسهام القطاع العام في مجموع الاستثمار الثابت الذى تبلغ قيمته ١٣٥٦ مليون ريال عماني (٣٥ بالمئة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي) • وقد نصت الخطة على ان تكون حصة المقومات الهيكلية الاجتماعية ١٠ بالمئة وحصة المقومات الاقتصادية ٤ر٥ بالمئة ، على ان يكون هناك تركيز خاص على قطاعي الصناعات التحويلية والزراعة • ويتوقع أن تزداد حصة الصناعات التحويليه من الاستثمار الثابت من ٤ر٢ بالمئة في سنة ١٩٧٦ الى ٩ر١٧ بالمئة في سنة ١٩٨٠ ، وان تزداد حصة الزراعة من ٤ر١ بالمئة الى ٥ر٩ بالمئة خلال الفترة نفسها •

ان معدلات النمو السنوية المخطط لها في اهم البلدان المصدرة للنفط تتراوح بين ١٠ بالمائة و ١٧ بالمئة للناتج المحلي الاجمالي (١) وهي معدلات مثيرة للاعجاب وتعكس صورة عن الوسائل الاقتصادية التي اصبحت متوفرة بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية • كذلك فان معدلات النمو المخطط لها في الاقتصاديات غير النفطية ، والتي تتراوح بين ٨ بالمائة و١٢ بالمائة ، ليست اقل طموحا ، خاصة اذا نظرنا اليها من زاوية الموارد المالية المحلية لتلك البلدان ، وهي موارد محدودة نسبيا ، كما يظهر من الاهمية المعطاة للمصادر الخارجية فيما يتعلق بتمويل خططها •

ويتراوح النمو المخطط للقطاع الزراعي بين ٤ بالمائة و ٨ بالمئة ، في حين ان النمو المخطط للقطاع الصناعي والنشاطات المتصلة به هو اعلى نسبة في اكثرية البلدان ، خاصة في العراق والاردن اذ يبلغ معدل النمو المخطط للعراق ٣٣ بالمئة والمعدل المخطط للاردن ٢٦ بالمئة •

ومن المتوقع ان يستأثر الاستثمار بنسبة مئوية مرتفعة من الناتج الكلي تبلغ حوالي ٣٣ بالمئة في معظم البلدان ، علما بان حصة القطاع العام تمثل ، على الاقل ، ٥٠ بالمئة من المجموع • وهذا صحيح بنوع خاص في البلدان المصدرة ، للنفط ، حيث القطاع النفطي قطاع حكومي وحيث تفوق نسبة الاستثمارات العامة ، في بعض الحالات ، ٩٠ بالمئة من المجموع •

أما المعلومات المتعلقة بالمعدلات المستهدفة لنمو الاستخدام فهي لا تتوفر الا في بعض الخطط • ونجد ، حتى في هذه الحال ، ان معدلات النمو المستهدفة (المتراوحة بين ٢ بالمائة و ٩ بالمئة) محصورة بالنمو المتوقع في القوة العاملة وليس في نمو فرص العمل •

ان الخطة الانمائية الوطنية العراقية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) تتصور استثمارا اجماليا بقيمة (١٣٤٥٥) مليون دينار عراقي (حوالي ٤٤ بالمئة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي) ، علما بان ٩١ بالمئة من هذا المبلغ ، أي (١٢٢٥٥) مليون دينار عراقي ، مخصص للقطاع العام (٢) ولا وجود ، في الخطة ، لذكر صريح لاعتمادات مالية او غيرها من الموارد المخصصة للقطاعات المختلفة لمدة السنوات الخمس •

---

(١) باستثناء عمان ، حيث خطط للناتج القومي الاجمالي ان ينمو سنويا بنسبة ٣٣ بالمئة •

(٢) ان برنامج الاستثمار لسنة ١٩٧٦ ، المنشور رسميا ، يمثل ١ر١١ بالمئة من مجموع استثمارات الخطة ، علما بان حصة الزراعة هي ٩ر١٦ بالمئة • وحصة الصناعة ٥ر٤٧ بالمئة ، وحصة النقل ٢ر١٦ بالمئة ، وحصة البناء والخدمات ٣ر١٤ بالمئة •

ونجد ، في البلدان غير المنتجة للنفط ، أي اليمن الديمقراطية والاردن وسورية واليمن ، ان اسعار المواد الاستهلاكية قد اتجهت نحو الهبوط في ١٩٧٦ بالنسبة الى سنة ١٩٧٥ ، باستثناء الاردن حيث ارتفعت هذه الاسعار بمعدل (١٢ — ١٥) بالمائة ، وهذا يعود جزئيا الى كثرة عدد المهاجرين اللبنانيين والمؤسسات التجارية التي انتقلت الى الاردن ، وقد نجم عن ذلك تأثير في اسعار المواد الغذائية وفي الايجارات • أما معدل ارتفاع اسعار الاستهلاك ، فقد انخفض بين سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٥ من ١٢ بالمائة الى ٣ بالمائة في اليمن الديمقراطية ، ومن ١٦ بالمائة الى ١٥ بالمائة في سورية ، ومن ٢٤ بالمائة الى ١٦ بالمائة في اليمن • وبالاضافة الى العوامل الخارجية والداخلية المذكورة آنفا ، فان تحسن الانتاج الزراعي والانتاج الغذائي ، في سنة ١٩٧٦ ، قد اسهم ايضا في تخفيف ارتفاع الاسعار •

زاي — التطورات المالية العامة

شهدت المنطقة ، خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، تطورات مهمة في المجال المالي • وكانت هذه التطورات بارزة بنوع خاص في البلدان المنتجة للنفط •

ان التحسن الكبير في المهارات وفرص الاستثمار المحدودة نسبيا في بعض البلدان المصدية قد دفعت المؤسسات المالية الموجودة في المنطقة الى التفتيش عن منافذ للاستثمار في الخارج ، خصوصا في الاسواق المالية للبلدان المتقدمة • ونجد ، بالاضافة الى تأسيس المصارف التجارية ، ان عددا من المصارف المشتركة قد بدأت ايضا تعمل في اوروبا • وقد رافق ذلك تأسيس شركات استثمار جديدة ، داخل المنطقة وخارجها ، خصوصا في الكويت والامارات العربية المتحدة • فقد تم في هذا البلد الاخير ، خلال سنة ١٩٧٦ ، تأسيس ست شركات استثمار جديدة ، مما أدى الى تعزيز دور العالم العربي في عمليات تنمية الاكتتابات على صعيد دولي • ونجد ، في الفترة الممتدة بين سنة ١٩٧٤ ونهاية شهر ايار/مايو ١٩٧٧ ، انه قد اعلن عن ٢٦٦ عملية اصدار سندات اوروبية ، علما بان ٤٩ اصدارا قد جرت ادارتها من قبل مؤسسات مالية موجودة في المنطقة ، وخاصة من قبل ثلاث شركات استثمار كويتية رئيسية • وفي سنة ١٩٧٦ بلغ مجموع قيمة السندات الاوروبية التي ادارت اصدارها او اشتركت فيها المصارف التجارية المحلية والمؤسسات المالية الموجودة في المنطقة (٢٦٥ر٧) مليون دولار ، أي بنسبة ١٦ر٩ بالمئة اكثر مما فعلت سنة ١٩٧٥ ، علما بان المصارف التجارية والمؤسسات المالية الموجودة في المنطقة قد ادارت اصدار ما قيمته (٤٢٣ر١) مليون دولار من هذه المبالغ وقد بلغ مجموع قيمة السندات الاوروبية المصدرة حتى شهر ايار/مايو ١٩٧٧ (١١٤٩ر٣) مليون دولار ، علما بان ١٥ر١ بالمائة من هذا المبلغ ، اي (١٧٣ر٩) مليون دولار ، قد ادارت اصداره تلك المصارف والمؤسسات • وبالاضافة الى ذلك فان الشركة العربية لتجارة الاسهم ، التي أنشئت في الكويت ، قد بدأت عملها سنة ١٩٧٧ ، وذلك بانشاء سوق ثانوية للسندات المصدرة بالدنانير الكويتية • كذلك جرى اصدار سيدات أوربية بالريالات السعودية وبدراهم دولة الامارات العربية المتحدة ، وموخرا بالدنانير البحرانية •

واو — الاسعار والتضخم

ان أسعار الاستهلاك في بلدان غربي آسيا قد استمرت في الارتفاع في سنة ١٩٧٦ (انظر الجدول رقم ٦) ، وان يكن بمعدلات ادنى من معدلات ارتفاعها في سنة ١٩٧٥ • ونجد ، في البلدان المنتجة للنفط ، ان الزيادات قد تراوحت ، في سنة ١٩٧٦ ، بين ٦ بالمائة في الكويت و ٣٢ بالمائة في السعودية • وتشير المعلومات المتوفرة الى أن اسعار الاستهلاك قد هبطت بعد ذلك ، خلال سنة ١٩٧٧ ، في جميع تلك البلدان باستثناء الكويت ، حيث نجد انها ارتفعت بنسبة ٩ بالمائة في منتصف سنة ١٩٧٧ ، وذلك خاصة بنتيجة ازدياد النفقات الحكومية العادية والانمائية بالرغم من التدابير التي اتخذتها السلطات النقدية لخفض الضغوط التضخمية (١) • ومن الممكن الى حد ما ، ان يعزى هذا الاعتدال في معدل التضخم الى عوامل خارجية • فمستوردات معظم البلدان المنتجة للنفط ، التي تشكل بصورة متوسطة حوالي ٤٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي ، كانت ، في سنة ١٩٧٦ ، اقل كلفة نسبيا ، كما يبدو من أسعار الصادرات لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين لتلك البلدان (٢) •

وبما ان للعوامل الخارجية تأثيرا معدلا على مستوى الاسعار في بلدان المنطقة فمن الممكن أن ينسب ارتفاع أسعار الاستهلاك الى عوامل داخلية ، وخاصة الى الزيادات الحاصلة في العرض النقدي والقروض الممنوحة للقطاعين الخاص والعام ، بالاضافة الى ازدياد النفقات العامة ، وعلى خاصة النفقات الممولة على الموازنة العادية •

---

(١) شملت هذه التدابير قرار المصرف المركزي برفع معدلات الفائدة وفرض حدود قصوى على قروض المصارف التجارية الممنوحة للقطاع الخاص ، مما أدى الى خفض معدل زيادة (M_1) الى ١٢ بالمائة في منتصف سنة ١٩٧٧ ، مقابل ٣٦ بالمائة في سنة ١٩٧٦ •

(٢) ارتفعت اسعار الصادرات العالمية ، في سنة ١٩٧٦ ، بنسبة ٢ر٣ بالمائة فقط ، مقابل ٥ر٨ بالمائة في سنة ١٩٧٥ • اما اسعار صادرات البلدان الصناعية ، وهي الشركاء التجاريين الرئيسيين لبلدان غربي آسيا ، فقد ارتفعت في سنة ١٩٧٦ ، بنسبة واحد بالمائة فقط ، مقابل ١١ر٧ بالمائة في سنة ١٩٧٥ •

عمان والسعودية واليمن ، بحيث بلغ ، في سنة ١٩٧٦ ، ٢٥ بالمائة في عمان و ١٧ بالمائة في السعودية و ٦٧ بالمائة في اليمن ، مقابل ١٨ بالمائة في عمان و ١١ بالمائة في السعودية و ٣٤ بالمائة في اليمن في سنة ١٩٧٥ • أما M_1 فقد استمر يشكل الجزء الاكبر من العرض النقدي في معظم بلدان غربي آسيا ، باستثناء البحرين والكويت والامارات العربية المتحدة ، حيث تبلغ الايداعات والودائع لأجل ، بصورة وسطية ، ٦٦ بالمائة من المجموع •

وتتراوح الزيادة في (M_1) في سنة ١٩٧٦ بالنسبة الى سنة ١٩٧٥ بين ٢١ بالمائة في العراق و ١٠٣ بالمائة في السعودية ، علما بأن هذه الزيادة تبلغ ٣٦ بالمائة في الكويت ، و ٤٣ بالمائة في عمان و ٥٧ بالمائة في قطر ، و ٦٤ بالمائة في البحرين و ٨٢ بالمائة في الامارات العربية المتحدة • ونجد ، في الفترة نفسها ، أن معدلات النمو المتوفرة بشأن الناتج القومي الاجمالي بالاسعار الحالية للسوق كانت ادنى بكثير ، بحيث بلغت ١٧ بالمائة في العراق و ٩ بالمائة في عمان و ١٦ بالمائة في السعودية (انظر الجدول رقم واحد)•

ان نمو العرض النقدي الكلي (M_2) بصورة عامة ، ونمو النقد المتداول زائد الودائع تحت الطلب (M_1) بصورة خاصة يمكن ان يعزى ، الى حد كبير ، الى الزيادة في القروض الممنوحة للقطاع الخاص ، وذلك بنوع خاص من اجل تمويل عمليات الاستيراد المتزايد وعمليات البناء • وثمة عامل آخر يسهم في ازدياد العرض النقدي الكلي وهو ازدياد صافي الموجودات الاجنبية الناجم عن التدفق الكبير لعائدات النفط غير المتضمنة في النفقات الاعتيادية للموازنات الحكومية • غير أن صافي الموجودات الاجنبية قد انخفض ، خلال سنة ١٩٧٦ ، بنسبة ٣ بالمائة في الكويت و ٣٢ بالمائة في عمان • ففي الكويت نجد ان الانخفاض يعود الى زيادة التدفق الخارجي للاموال على شكل مساعدات وقروض واستثمارات خارجية • اما في عمان فيعكس الانخفاض عملية استخدام تلك الموجودات لمواجهة النفقات العادية للميزانية وانخفاض قيمة المساعدات الخارجية التي تسلمتها الدولة من ٧١٫٦ مليون ريال عماني في سنة ١٩٧٥ الى ١٨ مليون ريال في سنة ١٩٧٦•

ونجد ، عند مقارنة احصاءات منتصف سنة ١٩٧٧ باحصاءات سنة ١٩٧٦ ، ان نمو العرض النقدي كان ابطأ ، مع بقائه نموا مرتفعا •

اما في البلدان غير المنتجة للنفط فقد ازداد (M_1) في سنة ١٩٧٦ ، بمعدلات تتراوح بين ٢١ بالمائة في الاردن و ١١٦ بالمائة في اليمن ، علما بان هذا المعدل هو ٢٤ بالمائة في سورية و ٤٧ بالمائة في اليمن الديمقراطية • ويمكن تفسير هذا النمو ، بصورة خاصة بالزيادات الحاصلة في قيمة القروض المصرفية الممنوحة للقطاعين الخاص والعام • ونجد ، في الاردن واليمن ، ان العامل الاساسي الذي يسهم في زيادة (M_1) هو التوسع في القروض الممنوحة للقطاع الخاص من اجل تمويل الاستيراد المتزايد • اما في اليمن الديمقراطية وسورية فقد كانت القروض الهادفة الى تغطية عجز الميزانية العامل الرئيسي لنمو العرض النقدي الكلي • ونجد ، في حالة اليمن ، أن مضاعفة صافي الموجودات الاجنبية بنتيجة المساعدات العربية الضخمة كانت ايضا عاملا رئيسيا لازدياد العرض النقدي الكلي ، في حين أن صافي الموجودات الاجنبية قد هبط بنسبة ٩٩ بالمائة في سورية •

ونجد ، في الاقتصاديات غير النفطية ، ان ايرادات الحكومات المركزية قد ازدادت ، في سنة ١٩٧٦ ، بنسبة ٣١ بالمائة في الاردن و ٤٩ بالمائة في اليمن • اما تقديرات الموازنة في سوريا فتشير الى انخفاض تقدره ٤ بالمائة ، وسبب ذلك خاصة الانخفاض المتوقع في نقل فوائض المؤسسات العامة الى صلب الموازنة •

كذلك نجد ، في البلدان الاربعة غير المنتجة للنفط المستعرضة في هذه الدراسة ، ان ايرادات الضرائب التي تشكل بصورة متوسطة معدلي ٧٣ بالمائة من مجموع الايرادات ، قد ازدادت بنسبة ٤٨ بالمائة في الاردن و ٦٦ بالمائة في اليمن ، في حين انها لم تتجاوز ٣ بالمائة في سوريا • وقد استمرت الضرائب غير المباشرة ، ومعظمها رسوم جمركية ، تشكل الحصة الكبرى من مجموع الايرادات ، في حين أن ضرائب الدخل والثروة لا تشكل سوى نسبة صغيرة من مجموع الايرادات الضريبية في تلك البلدان • وهذا يدل على ان هذه البلدان ، أسوة بمعظم البلدان النامية ، ما زالت تتكل في نظام دخلها على الضرائب غير المباشرة بصورة عامة وعلى الرسوم الجمركية بصورة خاصة ، بوصفها المصدر الرئيسي لايراداتها ، وكان هناك ، خلال ١٩٧٦ ، بعض التحسن في الايرادات الحكومية الناجمة عن الضرائب ، وذلك بسبب تحسين الجباية وتعديل القوانين الضريبية • ومع ذلك فان الضرائب ما زالت بعيدة عن تمثيل الدور المتوقع منها في تعبئة الموارد المالية لتنمية القطاع العام •

ان مجموع نفقات الحكومات المركزية في البلدان المنتجة للنفط قد استمرت في الارتفاع ، وان كان ذلك بمعدلات هي نسبيا اعلى من معدلات مجموع الايرادات ، باستثناء الكويت • وفي سنة ١٩٧٦ ازدادت النفقات الحكومية بمعدلات تتراوح بين ٨ بالمائة في الكويت و ١٢١ بالمائة في السعودية [1] ، علما بان نسبة النمو قد بلغت ١٧ بالمائة في عمان ، و ٢٨ بالمائة في ابو ظبي و ٣٠ بالمائة في قطر ، و٦٦ بالمائة في البحرين •

وتعزى المعدلات العالية للزيادة في كل من البحرين والسعودية وابو ظبي ، بصورة خاصة ، الى الزيادات الحاصلة في النفقات الانمائية ، وبنوع خاص النفقات المتعلقة بالمرافق الهيكلية • أما ارتفاع المعدلات في البلدان الاخرى المنتجة للنفط فيعزى الى الزيادات الحاصلة في النفقات العادية التي تتحمل الخزينة لتلبية المطالب المتزايدة الناجمة عن توسع الادارة العامة وارتفاع الضغوط التضخمية وما ينجم عنها من ارتفاع في أجور ومرتبات موظفي الدولة ، بالاضافة الى الزيادات الحاصلة في النفقات الدفاعية • وباستثناء البحرين والعراق والسعودية بقيت النفقات العادية تشكل ، في البلدان الاخرى المنتجة للنفط ، اكبر حصة من مجموع النفقات الحكومية لسنة ١٩٧٦ •

---

(١) قد يكون هذا المعدل مرتفعا بسبب عدم ادراج مبلغ ٥٢٥٠٤ ملايين ريال سعودي في حسابات سنة ١٩٧٥ ، وهو المبلغ المخصص للنفقات الحكومية بموجب الخطة الانمائية الثانية •

وأما الفجوة بين الاستثمار والادخار في البلدان غير المصدرة للنفط فقد بقيت فجوة كبيرة جرت تغطيتها بتدفقات مالية ضخمة • وعلى عكس ذلك ، فاق الادخار الاستثمار بنسبة كبيرة في فئة البلدان المصدرة للنفط ، مما يدل على ان طاقة الاستيعاب ما زالت ، في هذه البلدان محدودة بالنسبة الى معدل الدخل المتحقق •

دال ـ التطورات المالية العامة

ان ايرادات ونفقات الحكومات المركزية في معظم بلدان المنطقة قد استمرت في الارتفاع خلال سنة ١٩٧٦ • (١) (أنظر الجدول رقم ٤)•

ويجد ، في البلدان المنتجة للنفط ، ان مجموع ايرادات الحكومات المركزية ، وهو مجموع يعكس حركة ريع النفط ، قد ازداد بنسب مرتفعة تتراوح بين ١٠ بالمائة في عمان و ٤٢ بالمائة في البحرين ، علما بان كلا من الكويت وقطر وابو ظبي قد سجل معدل نمو يقارب ٢٥ بالمائة • اما في السعودية فقد ازدادت ايرادات الحكومة المركزية بنسبة واحد بالمائة فقط ، وذلك نتيجة لازدياد ضئيل في عائدات النفط قدره ٢ر• بالمائة•

واذا نظرنا الى مجموع الايرادات في عمان والسعودية وابو ظبي ، كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي باسعار السوق الحالية ، نجد انها هبطت من معدل ٧٢ بالمائة الى ٦٩ بالمائة في حين أن عائدات النفط انخفضت من معدل ٦٦ بالمائة الى ٦٤ بالمائة • (٢)

وقد استمرت عائدات النفط تشكل حوالي ٦٠ بالمائة من كامل مجموع الايرادات الحكومية في البلدان المنتجة للنفط • (٣) كذلك استمرت العائدات النفطية تشكل القسم الاكبر من الايرادات الضريبية ، علما بان الرسوم الجمركية لا تشكل ، بصورة متوسطة ، سوى ٥ر٤ بالمائة من الايرادات الضريبية •

---

(١) لم يكن من الممكن مقارنة الارقام المتوفرة عن اليمن الديمقراطية والعراق لان السنة المالية قد عدلت فيهما ابتداء من ١٩٧٦ ، بحيث أصبحت مطابقة للسنة الشمسية•

(٢) ان نسبة مجموع الايرادات الى الناتج القومي الاجمالي قد بلغت في سنة ١٩٧٦ ، ٧٦ بالمائة في عمان ، و٦٥ بالمائة في السعودية و ٦٦ بالمائة في ابو ظبي ، في حين بلغت نسبة عائدات النفط ، في السنة نفسها ، ٦٨ بالمائة في عمان و ٦١ بالمائة في السعودية و ٦٤ بالمائة في ابو ظبي •

(٣) لم تبلغ هذه الحصة سوى ٨١ بالمائة تقريبا في كل من البحرين والعراق •

الجدول رقم ٢ : تركيب الناتج المحلي الاجمالي (١) ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦

(الحصة من الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة المئوية)

البلد	الزراعة	المناجم والمقالع	الصناعات التحويليه	النفط	البناء	النقل والمواصلات	التجارة	سائر القطاعات (٢)
الأردن (الضفة الشرقية)								
١٩٧٥	٩ر٧			١٨ر١	٦ر٠	٩ر٢	١٦ر٣	٤٠ر٧
١٩٧٦	١٠ر١			١٨ر٤	٧ر٠	١٠ر١	١٥ر٢	٣٩ر٢
الامارات العربية المتحدة								
(أبو ظبي)								
١٩٧٥	٠ر٠			٧٢ر٦	٨ر٤	٢ر٤	٥ر٤	١٠ر٩
١٩٧٦	٠ر٠			٦٦ر٤	٧ر٢	٣ر٥	٦ر١	١٦ر٢
الجمهورية العربية السورية								
١٩٧٥	١٩ر٣			٢٣ر٣ (٤)	٥ر٨	٧ر٤	١٨ر٧	٢٥ر٧
١٩٧٦	٢٢ر١			٢٢ر٤ (٤)	٧ر١	٥ر٠	١٩ر٨	٢٣ر٨
العراق								
١٩٧٥	٧ر٥	٥٧ر١		٥٧ر٤	٢ر٣	٤ر٠	٤ر٩	١٧ر٧
١٩٧٦	٧ر٦	٥٤ر٠		٥٣ر٤	٧ر٨	٤ر٧	٤ر٣	١٤ر٥
عمان								
١٩٧٥	٢ر٤		٠ر٣	٦٤ر١	١٢ر١	٣ر٢	١ر٥	١١ر٣
١٩٧٦	٢ر٦		٠ر٤	٦٣ر٠	١٢ر٠	٣ر١	١ر٠	١٢ر٩
الكويت								
١٩٧٤/٧٥	٠ر٢	٧٧ر٢	٤ر٦		٠ر٦	١ر٩	٤ر٠	١١ر٥
١٩٧٥/٧٦	٠ر٣	٧٠ر٠	٥ر٠		٠ر٩	٢ر٦	٥ر٨	١٥ر٥
المملكة العربية السعودية								
١٩٧٥	١ر٠	٧٧ر٩	٤ر٢		٣ر٥	٢ر٩	٢ر٥	٧ر٧
اليمن								
١٩٧٤/٧٥	٥٢ر٢		٦ر٥ (٤)		٢ر٩	٣ر١	١٨ر٥	١٦ر٨
١٩٧٥/٧٦	٤٤ر٥		٥ر٨ (٤)		٤ر٤	٢ر٩	٢٣ر٦	١٨ر٨
اليمن الديمقراطية								
١٩٧٤	٢٢ر٤		٦ر٧ (٣)		٦ر٣	٧ر٢	٢١ر٣	٢٤ر٢
١٩٧٥	٢٢ر٩		٧ر٤ (٣)		٦ر٦	٨ر٤	١٧ر٩	٣٦ر٧

المصدر : لجنة الأمم المتحدة لغربي آسيا ، بالاستناد الى مصادر وطنية ودولية .

ملاحظة : أنظر الحواشي ١ و ٢ و ٣ من الجدول رقم ١ .

(١) كلفة عوامل الانتاج بالأسعار الجارية بالنسبة الى اليمن الديمقراطية والعراق والأردن والسعودية وأبو ظبي ، وبأسعار السوق بالنسبة الى سائر البلدان .

(٢) يمثل الاسكان حصة مرتفعة نسبيا في البلدان النفطية .

(٣) باستثناء مصفاة شركة بريتش بتروليوم .

(٤) بما في ذلك الكهرباء والماء .

واذا نظرنا الى الأداء الاقتصادي من زاوية نمو الناتج القومي الاجمالي نجد انه تحسن تحسنا كبيرا ، اذ بلغ ٦ر٢٣ بالمائة في الاردن و ٦ر١٥ بالمائة في اليمن • وتشير هذه المعدلات الاكثر ارتفاعا من غيرها الى اهمية تدفقات أموال المغتربين بالنسبة الى كل من البلدين •

وهذه الظاهرة نفسها موجودة في البلدان المنتجة للنفط • فالدخل الناجم عن الاستثمارات الخارجية يزداد بسرعة في البلدان الغنية بالنفط ، خاصة في الكويت والمملكة العربية السعودية[1] • ومن جهة أخرى ، نجد أن الدخل المحوّل الى الوطن من جانب العمال والشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاجنبية العاملة في تلك البلدان يؤثر في اتجاه معاكس • وكانت النتيجة النهائية لهذه التطورات أن نسبة الناتج القومي الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفعت بين سنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، من ٩١ بالمائة الى ١٠٧ بالمائة في الكويت ، ومن ٩ر٨٢ بالمائة الى ٢ر٩٧ بالمائة في المملكة العربية السعودية •

باء ــ تركيب الناتج حسب القطاعات

تشير المعلومات المتوفرة (انظر الجدول رقم ٢) الى ان اهمية الزراعة في الناتج الكلي بقيت اساسا دون تبديل بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، باستثناء سوريا التي سجلت زيادة تقارب ٢ بالمائة واليمن الذي هبطت فيه حصة الزراعة هبوطا شديدا من ٢ر٥٢ بالمائة الى ٥ر٤٤ بالمائة من الناتج الكلي •

ان حصة استثمار المناجم والمقالع مرتفعة بصورة خاصة في البلدان المنتجة للنفط ، نظرا لهيمنة القطاع النفطي • غير ان بعض التطورات الايجابية قد حدثت في عدة بلدان ، وهي تعكس الاهمية المتزايدة لانتاج الفوسفات والاسفلت والبوتاس ومواد البناء والملح • لكن التحسن النسبي في مكانة الصناعات التحويلية وقطاعي البناء والخدمات لم يؤثر تأثيرا محسوسا في هيمنة قطاع المناجم على اقتصاد المنطقة •

---

(١) بلغ مجموع دخل الاستثمارات في المملكة العربية السعودية ٣٨٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٦ ، وقدر بمبلغ ٤٦٠٠ مليون دولار لسنة ١٩٧٧ • اما في الكويت فقد بلغ دخل الاستثمارات ١٤٠٣ ملايين دولار سنة ١٩٧٦ • (انظر عدد ٢٩ تموز / يوليو ١٩٧٧) •

اما بالنسبة الى فئة البلدان غير المصدرة للنفط ، فالمعلومات متوفرة بالاسعار الثابتة للفترة المستعرضة لكل من الاردن وسوريا واليمن • ففي سنة ١٩٧٦ ، ازداد الناتج المحلي الاجمالي بكلفة عوامل الانتاج بنسبة ٥ بالمائة في الاردن وبنسبة ٦ر٢ بالمائة في سوريا ، اى بما هو اقل من النمو المستهدف في خطة التنمية لكل من البلدين (٢)• غير أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق في الاردن كان اكثر من ضعف معدل النمو بكلفة عوامل الانتاج ، اى ١١ر٨ بالمائة ، وذلك نظرا للزيادة الكبيرة المسجلة في الضرائب غير المباشرة في الاردن • هذا وقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي باسعار السوق بنسبة ٨ر٤ بالمائة في سوريا وبنسبة ٣ بالمائة في اليمن•

---

(٢) انظر القسم جاء من الفصل الاول أدناه •

القومي يفوق بكثير ما فعلته الدول المتقدمة النمو (١) • كذلك فان الطريقة التي ادارت بها تلك البلدان فوائضها المالية كانت عامل استقرار رئيسيا في الاسواق المالية الدولية المضطربة •

ويتناول التحليل ، في هذه الدراسة ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ •• غير ان هذا التحليل يقتصر ، في بعض الحالات ، على سنوات سابقة نظرا لعدم توفر المعلومات الموثوق بها • وبما ان عنصر الزمن في المباشرة بالمشاريع ، وحالة الاشغال الجارية ، والاشغال المنتهية ليست دوما قابلة للتحديد بوضوح ، فقد تم مسح قطاعي النقل والزراعة على اساس زمني أوسع ، كما تم اجراء الاسقاطات المتعلقة بهما بالنسبة الى فترة ما بعد سنة ١٩٧٧ •

يبحث الفصل الاول من هذه الدراسة في التطورات الرئيسية من زاوية الاقتصاد الكلي ، كما يبحث في مختلف خطط التنمية الوطنية • ويبحث الفصل الثاني في التطورات القطاعية ، أي في تطورات الزراعة والتعدين والمقالع ، الطاقة ، والصناعات التحويلية ، والتجارة والمدفوعات ، والنقل ، والتطورات الاجتماعية ، والعمل والاستخدام ، والعلم والتكنولوجيا • أما الفصل الثالث فيبحث في التطور الحاصل في ميدان التعاون الاقليمي • ويتضمن الفصل الرابع موجزا للمشكلات والتطلعات •

---

(١) مثال ذلك ان المساعدات بشروط ميسرة التي قدمتها الامارات العربية المتحدة والعراق وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٦ بلغت (٢٣ر ١٠) و (٦٠ر ٠) و (٤٠ر ٧) و (٢٣ر ٣) و (٧٧ر ٥) بالمائة من الناتج القومي الاجمالي لكل منها على الترتيب ، وذلك مقابل معدل (٣٣ر ٠) بالمائة لجميع اعضاء لجنة المساعدات الانمائية • أنظر منظمة التعاون الاقتصادي والانماء الاقتصاديين ، استعراض التعاون الانمائي لسنة ١٩٧٧ •

قائمة بالجداول

رقم الجدول		صفحة
١-	نمو الناتج الكلي في فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦	٥
٢-	تركيب الناتج المحلي الاجمالي ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦	٨
٣-	حصص الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ، ..... باسعار السوق الحالية ، سنوات مختارة .	٩
٤-	تركيب ايرادات الحكومات المركزية في سنة ١٩٧٦ ،	١١
٥-	النسبة المئوية لنمو العرض النقدي وصافي الموجودات الخارجية والقروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ..	١٥
٦-	النسبة المئوية لمعدلات النمو في أرقام أسعار الاستهلاك والنفقات الحكومية بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦	١٧
٧-	الأرقام القياسية لمجموع صافي الانتاج الزراعي في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سنوات مختارة	٢٨
٨-	الأرقام القياسية للانتاج الغذائي وغير الغذائي ولمجموع الانتاج الزراعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا سنوات مختارة	٣٠
٩-	الأرقام القياسية لانتاج المحاصيل والمواشي (الاجمالي) في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سنوات مختارة	٣٢
١٠-	تجارة المستلزمات الزراعية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، سنوات مختارة	٣٣
١١-	كثافة تجارة السلع الزراعية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١٩٦١ - ٦٥ و ١٩٧٦) ،	٣٥
١٢-	تجارة التصدير والاستيراد في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ،	٤٠
١٣-	النسبة المئوية لحصة التجارة بين بلدان المنطقة من التجارة العامة ، في سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ،	٤٢
١٤-	مجموع عدد العلماء والمهندسين والفنيين في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا	٦٥